

# الجليل

ومخططات النهوىد

غازي فلاح

مؤسسة الدراسات الفلسطينية



95

**INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES**

Anis Naouli Street, Verdun

P.O.Box: 11-7164, Beirut, Lebanon

Telex: MADAF 23317 LE

Cable: DIRASAT. Tel.: 868387

Cellular (Tel. Fax.):

001 212 4 782809

### مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري. وتعتبر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تمكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس الناصري - مفرح من شارع لردان

ص.ب: ٧١٦٤ - ١١. بيروت - لبنان

برقياً: دراسات. تليكس: ماداف ٢٣٣١٧

هاتف: ٨٦٨٣٨٧

خليوي (هاتف وفاكس):

٠٠١ ٢١٢ ٤ ٧٨٢٨٠٩



الإهداء  
إلى ابني وليد



يَسْرُ مُؤَسَّسَةَ الدِّرَاسَاتِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ  
أَنْ تُعَرِّبَ عَنْ تَقْدِيرِهَا وَشُكْرِهَا  
لِلسَيِّدِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ مِيَّاسِي  
عَلَى تَقْدِيمِهِ زِمَالَةَ أُنَاحَتِ تَمْوِيلِ  
إِصْدَارِ هَذَا الْكِتَابِ .





الجليل وَمُخَطَّطَاتُ التَّهَوُّيدِ

**Al-Jalil wa-mukhaṣṣaṣ al-tahwīd  
ta'ālīf Ghāzī Falāḥ  
tarjamāt Maḥmūd Zāyid**

**Galilee and Judaization Plans  
Ghazi Falah**

**© حقوق الطباعة والنشر محفوظة**

**الطبعة الأولى – بيروت  
أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢**

المكتبة العامة لمكتبة الاسكندرية

رقم الضميمة : 356-3

تحت المجلد

رقم التسجيل : 1

# الجليل وَمُخَطَّطَاتُ التَّهْوِيدِ

تأليف  
غازي فلاح

ترجمة  
محمود زايد

مؤسسة الدراسات الفلسطينية



## المحتويات

xvii	قائمة الجداول
xix	قائمة الخرائط
xxi	قائمة الأشكال
١	تقديم
٥	الفصل الأول: منطقة البحث والإطار النظري
٥	مقدمة
٨	التوزيع السكاني العربي في الجليل
١٧	سيادة الدولة ونشوء «منطقة القلب العربي» في الجليل
٢٠	الأيديولوجية الصهيونية وفكرة التهويد
٢٢	الخلاصة
٢٣	الفصل الثاني: برامج التهويد في الجليل وسبل تنفيذها
٢٣	مقدمة
٢٣	المرحلة الأولى، ١٩٤٨ - ١٩٧٤
٣٣	المرحلة الثانية، ١٩٧٤ - ١٩٨٢
٤٢	المرحلة الثالثة، ما بعد ١٩٨٢
٥١	الخلاصة
٥٤	الفصل الثالث: نماذج من ضحايا التهويد
٥٤	مقدمة
٥٤	الحالة رقم (١): كراد البقارة وكراد الفنانة المقيمون في شعب
٥٦	الحالة رقم (٢): الحصاص (السوللة) وعرب الغوارنة المقيمون في وادي الحمام
٥٨	الحالة رقم (٣): إقرت
٥٩	الحالة رقم (٤): كفر برعم
٦٠	الحالة رقم (٥): الزنفرية
٦٢	الحالة رقم (٦): عرب السواعد الكماننة
٦٩	الخلاصة

٧٠	الفصل الرابع : التنافس بشأن الموارد الاقتصادية .....
٧٠	مقدمة .....
٧٢	الإطار النظري .....
٧٤	التوزيع غير المتكافئ في تخصيص الموارد الإقليمية .....
٧٤	— مورد الأرض .....
٧٨	— مورد المياه .....
٨٢	— الميزات السنوية للمجالس المحلية والبلديات كمورد .....
٨٩	الخلاصة .....
٩١	الفصل الخامس : تجزئة الأرض والضبط المكاني في الناصرة الكبرى .....
٩١	مقدمة .....
٩٣	منطقة البحث .....
	الإطار المفاهيمي : الأيديولوجية الصهيونية والتهويد وتكوين مدن
٩٤	كبرى عربية .....
٩٩	أنماط الضبط المكاني .....
٩٩	— تحويل ملكية الأرض .....
١٠٣	— الضبط بواسطة مناطق النفوذ .....
١٠٨	— منظومة الطرق .....
١٠٩	الخلاصة .....
١١١	الفصل السادس : اتجاهات في المُنطقة .....
١١١	مقدمة .....
١١٣	منطقة البحث .....
١١٤	طريقة البحث .....
١١٦	الاكتشافات الميدانية : ظواهر وخصائص .....
١٢٤	الاكتشافات الميدانية : التخصص الإقليمي .....
١٣٤	الخلاصة .....
١٣٦	الفصل السابع : الخاتمة .....
١٤٥	الملاحق .....
١٤٧	الملحق الأول : عيلبون : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ .....
١٤٨	الملحق الثاني : كفرمنذا : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ .....
١٤٩	الملحق الثالث : دير الأسد : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ .....

- ١٥٠ ..... الملحق الرابع : كفر ياسيف : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ . . . . .
- ١٥١ ..... الملحق الخامس : دير حنا : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ . . . . .
- ١٥٢ ..... الملحق السادس : الرامة : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ . . . . .
- ١٥٣ ..... الملحق السابع : أبو منان : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ . . . . .
- ١٥٤ ..... الملحق الثامن : مجد الكروم : غط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ . . . . .

## قَائِمَةُ الْجَدَاوِل

- ١ - ١: توزيع السكان العرب في إسرائيل بحسب الألوية .....
- ١ - ٢: السكان في اللواء الشمالي بحسب الجماعة السكانية والقضاء والمناطق الطبيعية .....
- ١٣ - ١: النسبة المئوية للسكان العرب في المناطق الطبيعية في اللواء الشمالي .....
- ٢٥ - ١: السكان العرب واليهود في اللواء الشمالي .....
- ٢٦ - ٢: سكان المدن العرب في شمال فلسطين / إسرائيل .....
- ٢ - ٣: قرى الجليل العربية المعرضة للهدم بمقتضى توصيات تقرير ماركوفيتش، وعدد سكانها .....
- ٢٨ - ١: توزيع السواعد بحسب اسم الموقع التقليدي والحمولة .....
- ٨٠ - ١: توزيع الماء في القطاع الريفي في إسرائيل بحسب نوع المكان .....
- ٨١ - ٢: حصص الماء لسلطات محلية مختارة من العرب واليهود .....
- ٤ - ٣: تصنيف لدخل الفرد في الميزانية العادية المخصصة للسلطات المحلية اليهودية والعربية في اللواء الشمالي لعام ١٩٨٦/١٩٨٧، بحسب المستوطنة والسكان .....
- ١٠٢ - ١: الأراضي التي فقدتها القرى العربية في منطقة الناصرة الكبرى .....
- ٦ - ١: الحرف والمصالح الاقتصادية الواردة في منطقة البحث بحسب الاختصاص والقاسم المكاني .....
- ١٢٥



## قَائِمَةُ الْخَرَائِطِ

- ١-١: النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع سكان إسرائيل بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠) ..... ٦
- ١-٢: النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠) ..... ١٠
- ١-٣: توزيع المناطق الطبيعية في اللواء الشمالي ..... ١٢
- ١-٤: النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٨٦) ..... ١٦
- ٢-١: شمال فلسطين: التوزيع الجغرافي للديار العربية بما فيها تلك التي دُمّرت خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها ..... ٢٤
- ٢-٢: التوزيع الجغرافي للمستوطنات اليهودية والديار العربية الريفية لسنة ١٩٧٤ ..... ٢٧
- ٢-٣: استراتيجية الاستيطان اليهودي في الجليل (١٩٧٤ - ١٩٨٠) من حيث صلتها بالديار العربية ..... ٣٧
- ٢-٤: حدود الأراضي التي ضُمت إلى مجلس مسخاف الإقليمي وحيثها بأماكن الاستيطان اليهودي ..... ٤٥
- ٢-٥: الديار العربية البدوية في شمال فلسطين (١٩٩١) ..... ٤٨
- ٣-١: التوزيع الجغرافي لقرى السواعد والمنطقة المجاورة ..... ٦٤
- ٤-١: توزيع السكان العرب في اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٨٨) ..... ٧١
- ٤-٢: إقليم الجليل الجليلي: ديار العرب وغط ملكية الأرض (١٩٧٠) ..... ٧٦
- ٤-٣: اللواء الشمالي: غط توزيع الماء على سلطات محلية مختارة (١٩٨٧/١٩٨٦) ..... ٨٣
- ٤-٤: اللواء الشمالي: توزيع الدخل في الميزانية العادية على السلطات المحلية (١٩٨٧/١٩٨٦) ..... ٨٦
- ٤-٥: اللواء الشمالي: الحصص من دخل الضرائب على المشاريع الاقتصادية في الميزانية العادية المخصصة للسلطات المحلية ..... ٨٨
- ٥-١: توزيع السكان العرب وديارهم في إسرائيل (١٩٨٦) ..... ٩٥
- ٥-٢: منطقة الناصرة: مواقع السكان ومناطق النفوذ المجاورة (١٩٩٠) ..... ٩٦

- ٥-٣ : الأحواض التي يهدف إلى مصادرتها في منطقة الناصرة (١٩٧٦) ..... ١٠١
- ٥-٤ : الناصرة - الناصرة العليا وحدود مناطق التفوذ الفاصلة بينهما ..... ١٠٧
- ٦-١ : الأمكنة الواقعة في منطقة البحث ..... ١١٥
- ٦-٢ : توزيع جميع الحرف والمصالح الاقتصادية بحسب درجة التخصص ..... ١٢٧
- ٦-٣ : توزيع الحرف والمصالح التجارية بحسب درجة التخصص ..... ١٢٨
- ٦-٤ : توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية بحسب درجة التخصص ..... ١٣٠
- ٦-٥ : توزيع الحرف والمصالح المهنية بحسب درجة التخصص ..... ١٣١
- ٦-٦ : توزيع المجمعات الاقتصادية بحسب نوع الحرفة أو المصلحة ودرجة التخصص ..... ١٣٣

## قائمة الأشكال

- ١١٧-٦: مسح القرى العربية: نوع الحرفة أو المصلحة..... ١١٧
- ١١٧-٦: مسح القرى العربية: موقع سكن صاحب الحرفة أو المصلحة..... ١١٧
- ١١٩-٦: مسح القرى العربية: التوزيع المكاني لشراء السلع..... ١١٩
- ١١٩-٦: مسح القرى العربية: التوزيع المكاني لبيع السلع..... ١١٩
- ١١٩-٦: مسح القرى العربية: نوع مهنة صاحب الحرفة أو المصلحة قبل المهنة السابقة..... ١٢٠
- ١٢٠-٦: مسح القرى العربية: نوع المهنة السابقة لصاحب الحرفة أو المصلحة..... ١٢٠
- ١٢٣-٦: مسح القرى العربية: مصدر رأس المال المستثمر..... ١٢٣
- ١٢٣-٦: مسح القرى العربية: أسباب اختيار العمل الحالي..... ١٢٣



## تقديم

يضمّ هذا الكتاب، في فصوله السبعة، جوانب مختلفة من واقع حياة فلسطيني الجليل وأثر السياسة الإسرائيلية المسماة «التهود» في جغرافية وجودهم. لقد كتبت أغلبية هذه الفصول في البداية باللغة الإنكليزية على صورة دراسات منفردة، ولذا تضمّنت أطراً نظرية تكاد تكون متشابهة. ونشرت أغلبية هذه الفصول في دوريات جغرافية أكاديمية. إن إصدار هذه الدراسات على صورة كتاب باللغة العربية أصبح ضرورة ماسة لخلفية التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها فلسطينيو الداخل (فلسطينيو ١٩٤٨) عامة، وفلسطينيو الجليل خاصة. وحاولنا، في إعدادنا هذا الكتاب، تحرير هذه الدراسات من جديد، وتحديثها، ثم جعلها ملائمة لبنية كتاب متكامل، مع المحافظة على أصالة المضامين. وقد يجد القارئ في بعض الفصول قدراً بسيطاً من الازدواجية والتكرار، وذلك لإدراكنا أن إبقاء هذا القدر ضمن النص يساهم في تعزيز الفكرة المطروحة ويربط بين النظرية والتطبيق. وتمكس الفرضيات المطروحة ويرهتها اتجاهات مختلفة، تصب كلها في موضوع الجغرافيا السياسية. وعليه، فلقد وُضع كتابنا هذا، في الأساس، للقارئ العربي وقارئه الجغرافيا السياسية. أما بالنسبة إلى القارئ الإسرائيلي والقارئ الجغرافي ذي الميول الصهيونية، فالكتاب هو بمثابة فرضية مضادة (antithesis) لجميع الأبحاث التقليدية السابقة التي عكست هيمنة الأفكار الصهيونية على جغرافية فلسطين.

إن الحاجة إلى جمع هذه الدراسات، وتركيزها حول الشمال الفلسطيني، وإصدارها في هذه الفترة، تلخص في الاعتبارات التالية:

١ - يواكب إصدار هذا الكتاب مرحلة بلورة فكر جغرافي فلسطيني بديل آنخذ في التطور والنمو السريعين، وانعكست أحداثه في ردات الفعل الإسرائيلية ضمن مشورات الدوريات الأكاديمية. ويأتي هذا الكتاب ليبرز جغرافية الجليل السياسية من خلال المنظور الفلسطيني، ويؤكد صدقيته العلمية.

٢ - يواكب إصدار هذا الكتاب تغييرات طفيفة في الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود (لمصلحة اليهود) في أجزاء معينة من الجليل ذات الأغلبية العربية الساحقة، وذلك بسبب ازدياد هجرة اليهود السوفيات إلى البلد بعد سنة ١٩٨٩، وتوطين مجموعات كبيرة منهم في الجليل تمثيا مع روح سياسة تهويد المنطقة. هنا يأتي هذا الكتاب ليرصد الوضع القائم،

وليكون ركيزة علمية لتابعة أثر هذه الهجرة في السكان الفلسطينيين المحليين في المستقبل المنظور.

٣ - يواكب إصدار هذا الكتاب المحادثات السياسية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين لحسم مصير المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ومن ثم لإرغام إسرائيل على قبول مبدأ الانسحاب من جميع المناطق التي احتلتها داخل حدود فلسطين وخارجها. فعلميا، تحتل إسرائيل اليوم ثلاث مناطق محاذية للجليل من الجهات الثلاث، وانسحاب إسرائيل من هذه المناطق في المستقبل سيكون له أبعاد تخطيطية إقليمية في الجليل، وهذه الأبعاد لن تكون بالضرورة في مصلحة فلسطيني الجليل. لذا، فإن قيمة هذا الكتاب تكمن في كونه مصدرا أساسيا لتتظير غط التهويد المستقبلي بناء على تجربة الماضي.

يشمل الفصل الأول إيضاحات لبعض المفاهيم والمصطلحات النظرية الجغرافية المتبعة عند البحث في حالات دراسية شبيهة بمنطقة الجليل. ففي القسم الأول من هذا الفصل، نحاول الربط بين الصراع الإقليمي في المنطقة واستراتيجية التهويد وأثر ذلك في ظاهرة التمدد العمراني الخاصة بالمواطنين العرب المحليين. وفي القسم الثاني من الفصل نفسه، نقدم تعريفا بالجليل من المنظور الديموغرافي ونمط الانتشار السكاني، حيث نستعمل التقسيمات الإحصائية الرسمية الإسرائيلية للمنطقة.

ويشكل الفصل الثاني المحور الأساسي للكتاب، وعرض برامج التهويد ومراحله الزمنية، ويبرز نمط الضبط المكاني تجاه القرى والمدن العربية. ثم يتبعه الفصل الثالث ليقدم شرحا وتحصيا أوسع لبرامج التهويد من خلال اختيار ست حالات دراسية.

أما الفصل الرابع فيعالج وجهها آخر من سياسة التهويد، متمثلا في التوزيع غير المتوازن لموارد المنطقة الاقتصادية بين اليهود والعرب المحليين. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بدور أساسي في تفضيل المرق اليهودي على العربي في تخصيص الموارد الأساسية، مثل: الأرض والمياه ومناطق النفوذ والميزات للمجالس المحلية والبلديات.

وقدم الفصل الخامس شرحا مستغنيا لروح سياسة تفضيل مجموعة سكانية عرقية على مجموعة عرقية مجاورة لها. وتشكل منطقة الناصرة نموذجاً تمحيصيا لهذه السياسة؛ إذ تعتبر الناصرة والقرى العربية المجاورة قلب الوجود العربي الفلسطيني في الجليل. وتقدم سياسة التهويد هنا بمحاولة زعزعة هذا الوجود عن طريق إنشاء مدينة يهودية مجاورة منافسة ومعوقة لتطور المنطقة الإسكاني والاقتصادي.

ويطرح الفصل السادس نتائج دراسة ميدانية بشأن التطور العمراني للقرى العربية في وسط الجليل، ويشير إلى اتجاهاته في ظل سياسة التهويد. فعلى الرغم من العراقيل والأوضاع الصعبة المحيطة، فإن السكان العرب المحليين يحاولون تجاوز العراقيل والصعوبات بإنشاء

شبكة من الحرف والمصالح التجارية في قراهم تكاد تكون مستقلة استقلالاً كلياً. رجعنا في دراستنا للجليل إلى مصادر مختلفة. وفي اقتباسنا من المصادر العربية قمنا بترجمتها إلى اللغة الإنكليزية. أما المصادر العربية والمصادر الأخرى فابقيناها كما نشرت في الأصل.

ولا يعني هنا إلا أن أقدم جزيل شكري وامتناني للهيئات والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح مشروع الدراسات، وترجمة الكتاب إلى اللغة العربية، وإصداره. إنني مدين بالشكر لمؤسسة فورد - فرع نيويورك (Ford Foundation - New York) لتخصيصها منحة فردية لمدة عامين (١٩٨٦ - ١٩٨٨) من أجل إجراء البحث في الجليل. كما أدين بالشكر والامتنان لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لتبنيها فكرة ترجمة البحث إلى اللغة العربية وإصداره، وتوفير منحة متواضعة للمؤلف لتكملة مشاريع أبحاثه في أثناء وجوده في الولايات المتحدة خلال سنة إصدار الكتاب. كما أشكر مساعدي بحثي الكثيرين الذين عملوا معي ضمن إطار مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، حل إخلاصهم ومثابرتهم في تجميع الإحصاءات والمصادر المختلفة من الجامعات والمجالس المحلية العربية. وأقدم جزيل الشكر والامتنان لرؤساء وموظفي المجالس المحلية العربية أبناء الجليل، الذين وضعوا ملفات الأراضي والميزات في متناول أيدينا خلال الدراسة الميدانية.

وأود أن أشكر المجلس الدولي لتبادل الباحثين (CIES) على توفيره لنا منحة فولبرايت (Fulbright Scholar - in - Residence) لتمضية مدة عام في قسم الجغرافيا في جامعة نورثون أيوا (UNI)، والاستفادة من وسائل البحث والتدريس.

أخيراً، لا يفوتني أن أذكر فضل زوجتي جميلة التي تحملت مشقة تربية أولادنا (نائل ووليد وصهيب)، ووفرت الوقت لي للتفرغ للبحث عن معالم الوطن.

سيدر فولز - الولايات المتحدة

١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢





## الفصل الأول منطقة البحث والإطار النظري

### مقدمة

تحتل المطالب الإقليمية (الأرض) حيزًا كبيرًا من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المستمر. وتعود أصول هذا الصراع إلى نشوء الحركة الصهيونية وإقامة للمستوطنات اليهودية في فلسطين منذ مئة عام، ثم أخذ يتبلور مع شدة التضارب بين الأيديولوجيتين القوميتين واقتناع كل من الشعيين (اليهودي الإسرائيلي والعربي الفلسطيني) بأنه وحده صاحب الحق التاريخي في أرض فلسطين.

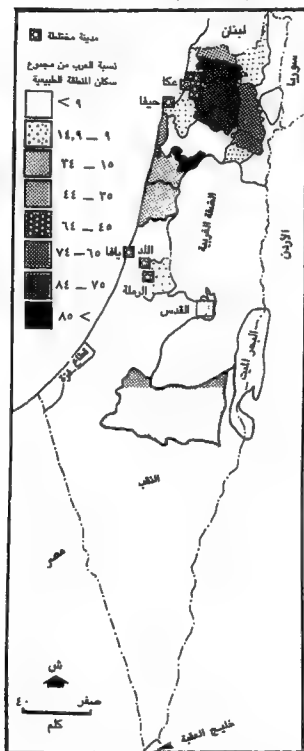
إن كتابنا هذا لا يهدف إلى معالجة الصراع بالمفهوم الأوسع، أو إلى وضع حلول عملية لإخائه؛ بل يقتصر على دراسة جغرافية سياسية لمنطقة فلسطينية بارزة معروفة باسم الجليل تكوّن الجزء الشمالي من فلسطين. وتقع هذه المنطقة ذاتها اليوم داخل إسرائيل (وقد كانت فيها قبل حرب ١٩٦٧)، وتحت سيادتها الإقليمية.

يتميز الجليل من باقي المناطق الفلسطينية التي خضعت للسيادة الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٨ بكونه المنطقة الوحيدة التي لا تزال تضم أغلبية سكانية عربية (أنظر الخريطة رقم ١ - ١). ولم تستطع الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ شراء الأراضي في الجليل بصورة ملموسة (أنظر الخريطة رقم ٤ - ٢). وعليه، فقد اقتصر الاستيطان اليهودي في حينه على أطراف المنطقة (أنظر الخريطة رقم ٢ - ٢). فالسكان اليهود المقيمون في الجليل كانوا - ولا يزالون - أقلية عديدة إلى يومنا هذا، وذلك على الرغم من إجلاء السكان العرب عن عشرات القرى خلال حرب النكبة (أنظر الخريطة رقم ٢ - ١). ومن هذا المنطلق الديموغرافي ومن منطلقات أخرى عكفت الحكومات الإسرائيلية جميعها على اعتبار الوجود العربي الفلسطيني المستمر في الجليل بمثابة خطر يهدّد سمة الدولة اليهودية. وكثيرًا ما أطلقت شعارات مثيرة لمشاعر الأوساط الصهيونية توحى بأن إسرائيل على وشك أن وتُحسره الجليل إذا استمر الوجود العربي على ما هو عليه الآن.<sup>(١)</sup>

(١) أنظر:

- O. Yiftachel, «State policies, land control, and an ethnic minority: The Arabs in the Galilee region, Israel.» *Environment and Planning D: Society and Space*, Vol. 9, 1991, p. 336.

الخريطة رقم ١ - ١  
النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع  
سكان إسرائيل بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠)



وبالنظر إلى هذه الخلفية الديموغرافية، التي هي في مصلحة العرب، قامت إسرائيل (مثلة بالحكومة أو أوساط شبه رسمية أو غير حكومية) بوضع مخططات إقليمية متنوعة تدعو علنا إلى تغيير جغرافية الجليل السكانية، وتحويل الميزان الديموغرافي لمصلحة السكان اليهود. ووصفت هذه المخططات بعبارات حيادية، مثل «تطوير الجليل»، لإخفاء روح التمييز والانعكاسات السلبية على النظام الديمقراطي التعديي المزعم. لكن مصطلح «تهويد الجليل» أصبح أكثر استعمالا، وأصبح تعييرا، وسائدا عبر الزمن، إلى أن صار يعبر فعلا عن السياسة الحكومية. ولم تُنكر الحكومات الإسرائيلية المتتالية أن مخططاتها تهدف بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، إلى تهويد المنطقة. بل وافق تنفيذ هذه المخططات استخدام واسع في وسائل الإعلام لكلمة «التهويد» كاد يقترب بمفهومه من التحريض على العرب المحليين. ففي الوقت الذي استخدمت فيه عبارات مثل «ترصيع الجليل بالاستيطان اليهودي»، و«إنقاذ الجليل»، قامت أوساط رسمية في الجيش بتشبيه الوجود العربي في الجليل بـ «السرطان في جسم الدولة»<sup>(٧)</sup> وكما أشرنا سابقا فإن دراستنا منطقة الجليل هي دراسة جغرافية سياسية؛ وعليه، فإن مخططات التهويد وتأثيرها في سكانها العرب الذين يشكلون أغلبية عديدا، تقع في صلب هذه الدراسة. فبمجرد اعتبار أية مجموعة سكانية عرقية بمثابة «مشكلة» (من وجهة نظر السلطة المركزية)، بسبب موقعها وانتشارها في حيز جغرافي مُعين، فإنها تصبح من موضوعات الجغرافيا السياسية. ونجدد الإشارة هنا إلى أن سياسة التهويد لا تقتصر في أهدافها على إحراز توازن ديموغرافي لمصلحة اليهود فحسب، بل تتجاوز ذلك أيضا إلى مفاهيم أوسع نطاقا وشمولا. ويمكننا وضع هذه المفاهيم في ثلاث فئات رئيسية:

- ١ - فرض السيادة على المنطقة.
- ٢ - زيادة الوجود اليهودي العربي في المنطقة، وتعزيزه.
- ٣ - زعزعة الوجود العربي.

سنشير إلى هذه الأهداف في فصول الكتاب، كما ستحدث عن أهداف أخرى تؤثر في ظواهر عمرانية وسكانية عربية من خلال عرض حقائق ميدانية، واستخدام منهجية ملائمة. أما في هذا الفصل، فنستعرض صورة جغرافية سكانية للوجود العربي في الجليل وانتشاره. وسنحاول بعد ذلك أن نضع ميزة هذا الوجود العربي، والسياسة الرسمية التي تستخدم لزعزعته (أي سياسة التهويد)، ضمن المنظور الجيوبوليتيكي والأيدولوجي العائمين. ونرجو بهذا أن تتمكن من تفهم انعكاسات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على بقعة الجليل. أما في

الفصول التالية من الكتاب فسنحلل جوانب وعينات دراسية في مواقع مختلفة من ميدان البحث.

### التوزيع السكاني العربي في الجليل

إن العرب في إسرائيل، الذين بلغ عددهم ٧١٣,٢٠٠ نسمة عند نهاية سنة ١٩٩٠ (بإستثناء القدس الشرقية التي قامت إسرائيل بضمها ومرتفعات الجولان) يشكلون ١٥,٣٪ من مجموع سكان إسرائيل ويقطنون في مناطق جغرافية ثلاث متميزة ومنفصلة وهي: الجليل، والمنطقة المعروفة بـ «الثلث الصغير» شمال شرقي تل أبيب الكبرى، والنقب. لكن العرب، بموجب التقسيم الإداري الرسمي، موزعون بين ألوية البلد الستة (الجدول رقم ١ - ١). فإقليم الجليل يدخل مع الإحصاءات في اللواء الشمالي، ويدخل «الثلث الصغير» من حيث الإحصاءات في لواء حيفا وفي لواء المركز؛ هذا في حين أن النقب يدرج في إحصاءات اللواء الجنوبي. ويتضح من دواصة الجدول رقم ١ - ١ أن اللواء الشمالي يضم أكبر تجمع للعرب في إسرائيل. وإذا استثنينا سكان المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان نجد أن السكان العرب يشكلون أكثر قليلا من ٥٠٪ من مجموع سكان اللواء الشمالي. وفي حين أن السكان العرب في اللواء الشمالي كانوا يشكلون، في سنة ١٩٩٠، نسبة ٥٥,٥٪ من مجموع السكان العرب في إسرائيل، فإن عدد السكان اليهود لم يتجاوز ١٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل والمناطق المحتلة (كما فيها الجولان).

وُرجح أن يكون لخصائص التركيب الديموغرافي اللواء الشمالي تأثير سيكولوجي (نفسي) على المجتمعين في المنطقة. ويستمد العرب إحساسا بالقوة من حقيقة أن السكان العرب في إسرائيل، بصورة عامة، ينظرون إلى عرب الجليل بوصفهم قلب المجتمع العربي فيها. ونجد، في الوقت ذاته، أن مما يضعف مركز السكان اليهود في المنطقة أنهم يجدون أنفسهم في وضع معاكس. فهم هنا يؤلفون أقلية، بينما تقع أغلبية سكان إسرائيل اليهود خارجها.

ومن المهم أن نلاحظ أن الجليل يشكل أقل من نصف المساحة الكلية اللواء الشمالي. ولهذا، فإن استخدام المعطيات الإحصائية اللواء الشمالي برمته، من أجل مقارنة التكوين السكاني، أمر مضلل جدا. والجليل منطقة جبلية واضحة المعالم وتتأخم سهل عكا ومرج ابن عامر في الغرب والجنوب، ووادي الأردن وسهل بيسان في الشرق والجنوب الشرقي. على أن هذه السهول ليست جزءا من الجليل. وتشكل الحدود مع لبنان تحوم الجليل الشمالية. على أن اللواء الشمالي يضم عددا من النواحي التي لا تشكل جزءا من الجليل، كما يضم قسما من سهل بيسان وتلال الروحة المنفصلة جغرافيا عن الجليل. ونجد، في الوقت ذاته، أن

بعض القرى الواقعة على أطراف التلال الغربية في الجليل الأدنى (مثل قرية إبطين وبيوت ضياع الخوالد) خاضع إداريا للواء حيفا على الرغم من أنه يُلحق جغرافيا بالجليل. والواقع أن التقسيم الإداري خلال الانتداب البريطاني يختلف عما هو عليه في إسرائيل. وكذلك فإنه لا يتبع الحدود الجغرافية لإقليم الجليل.

الجدول رقم ١ - ١  
توزيع السكان العرب في إسرائيل  
بحسب اللويزة  
(٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)

النسبة لللويزة للعرب من مجموع سكان إسرائيل	النسبة لللويزة للعرب من مجموع سكان اللويزة	السكان العرب في اللويزة (بالآلاف)	
			اللويزة
٠,٧	١,١٦	٥	القدس
٥٥,٥	٥٠,١١	٣٩٥,٨	الشمالي
	٥٠,٨		حيفا
١٩,٣٦	٢١,٠٤	١٣٨,١	الركن
١١,٨٥	٨,١٩	٨٤,٥	تل أبيب
٢,٢٤	١,٤٦	١٦,٠	الجنوبي
١٠,٣٥	١٢,٨٦	٧٣,٨	المجموع
١٠٠	١٠٠	٧١٣,٢	

المصدر: حسب استناد إلى المجلات الورقة في:

State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Census*, 31 Dec. 1990, Technical Publications, Series No. 59 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1991), Table 3.

• باستثناء ١٤٦,٢٠٠ عربي يعيشون في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل.

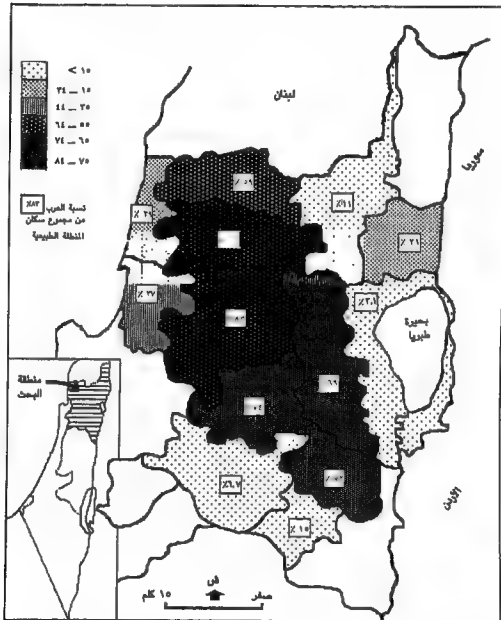
• باستثناء ١٥,٢٠٠ عربي يعيشون في ممتلكات الجولان التي ضمتها إسرائيل.

••••• بين فهم ١٠٠,٦٠٠ يهودي يعيشون في المستوطنات اليهودية في ممتلكات الجولان.

••••• باستثناء سكان المستوطنات اليهودية في ممتلكات الجولان.

لقد سبق أن استخلصت أغلبية المعلقين الإسرائيليين مجموع الإحصاءات المتعلقة باللويزة الشمالي كله عند المقارنة بين نسبة السكان العرب فيه وبين نسبهم في مناطق أخرى، وانتقوا في تعليقاتهم على «المشكلة الديموغرافية» في الجليل إلى أنهم يشكلون ٥٠ ٪. والواقع هو أن النسبة المئوية للسكان العرب في إقليم الجليل الجليل أعلى كثيرا. فالعرب في هذا الإقليم كانوا دائما يؤلفون الأغلبية، ونسبة كبيرة (أنظر الخريطة رقم ١ - ٢). واستمر الوضع على هذا النحو على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مرّ الأعوام

سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠)



لتشجيع استيطان اليهود في مدن هذه الناحية وقراها. وقد أشار نيومان (Newman) بوضوح إلى أن «التوازن السكاني المرغوب فيه من الناحية السياسية، والذي يهدف إلى تكوين أغلبية يهودية في الجليل ككل، لم يكن ممكناً إلا بإدخال إحصاءات يهود الساحل الواقع إلى الغرب منه، ومستوطنات وادي الحولة إلى الشرق منه. لكن مع هذا كله لم تبلغ نسبة الأغلبية اليهودية سوى ٥١,٧ ٪ سنة ١٩٨٠. وذهبت التوقعات إلى أنها ستبلغ إلى ٤٧,٦ ٪ سنة ١٩٨٦»<sup>(٣)</sup>

وتوضح الخريطة رقم ١ - ٢ نسق تجميع السكان العرب في اللواء الشمالي بحسب المناطق الطبيعية\*. ويتبين للناظر بوضوح أن تلك المناطق الطبيعية التي تضم أدنى نسبة مئوية من السكان العرب، والتي تتخلو من بيوت عربية (مثلاً: مرج الحولة وهضبة منته (الروحة) في الجدول رقم ١ - ٢) لا يمكن اعتبارها من الجليل. ففي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد السكان العرب في المناطق الطبيعية المرتبطة مباشرة بالجليل الحقيقي - مثل مناطق إيلون والجليل الأدنى الغربي، وجبال الناصرة - طرعان، والجليل الأدنى الشرقي، والجليل الأعلى الشرقي - ٣٥٥,٠٠٠ نسمة، يشكلون ٧٢ ٪ من مجموع سكان تلك المناطق الطبيعية. ويجب التأكيد أن هذه المناطق الطبيعية هي مناطق تابعة بصورة صحيحة للجليل كإقليم (انظر الخريطة رقم ١ - ٣).

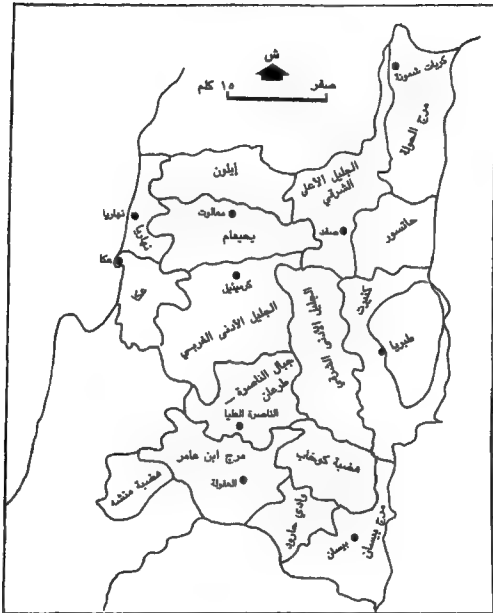
وعليه، فإن النسبة الحقيقية لعرب الجليل الجليل يجب أن تقدر بـ ٧٠ ٪ - ٧٥ ٪ من العدد الكلي لسكان الإقليم وليس بـ ٥٠ ٪ كما يقال في أكثر الأحيان. ويبدو أن وراء استخدام الأرقام المشوهة سياسة رسمية ترمي إلى دعم مزاعم السلطات بأنه إذا قُدر للعرب بأن يصبحوا «أكثرية» (وهو ما تعتبره الحكومة «خطراً ديموغرافياً مائلاً») فإن السكان العرب في الجليل سيسعون إلى «الاستقلال بمناطقهم»، وبالتالي المطالبة بنوع من «الانفصال» عن إسرائيل. زد على هذا أن استخدام الرقم المتدني، أي ٥٠ ٪، يؤكد الانطباع الديموغرافي المشوه بأن السكان العرب الآن على وشك أن يصبحوا أكثرية - أي أن «قلب الميزان الديموغرافي» وشيك، ويستدعي على الفور اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تقضي بمصادرة الأراضي والموافقة على خطط الاستيطان. أضف إلى ذلك أن «التلاعب» بمثل هذه الإحصاءات قد يستعمل لجمع التبرعات والأموال من الجوالي اليهودية القيمة في خارج إسرائيل.

D. Newman, «Ideological and political influences on Israeli urban colonization: The West» (٣)

Bank and Galilee Mountains,» *Canadian Geographer*, 28 (1984), pp. 145-146.

\* إقليم طبيعي (أو مناطق طبيعية): وحدة إحصائية رسمية يتألف اللواء منها ولا تتبع حدودها مناطق جغرافية طبيعية بالضرورة. نستعمل الأسماء الرسمية العربية في الخريطة رقم ١ - ٣، وفي الجدول رقم ١ - ٢ لغرض التوضيح فقط، ولا يعني هذا أننا نتبنى سياسة أسئلة المواقع الفلسطينية.

الخريطة رقم ١ - ٢  
توزيع المناطق الطبيعية  
في اللواء الشمالي





الجدول رقم ١ - ٢  
السكان في الدوائر الشمالي  
بحسب الجماعة السكانية والخدمة والاشغال الطبيعية  
(٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)

الدوائر الشمالي	مجموع للسفوحات	مجموع السكان (بالآلاف)	القرى العربية	السكان العرب (بالآلاف)	النسبة للقرية للعرب
قضاء صفد	٦٢	٧٤,٢	٢	٦,٨	٩,٢٩
مرج الحولة	٢٢	٢٨,٢	-	٠,٢	١,٠٦
الجليل الأعلى الشرقي	٣٠	٣١,٤	٢	٣,٤	١٠,٨٢
حاتصور	١٠	١٤,٧	١	٣,١	٢١,٠٩
قضاء طبريا	٥٢	٧٤,٥	٤	١٩,٩	٢٦,٧١
طبريا	٢٩	٤٧,٩	١	١,٥	٣,١٣
الجليل الأدنى الشرقي	٢٤	٢٦,٦	٣	١٨,٤	٦٩,١٧
قضاء مرج ابن عامر	١٣٧	٢٨٤,٢	٢٩	١٤٦,٩	٥١,٢٧
مرج بهسان	٢٢	٢٢,٦	-	٠,١	٠,٤٤
وادي حارود	١١	٧,١	١	١,٠	١٤,٨
مضبة كورهاب	٩	٧,٤	٥	٥,٢	٧١,٢٢
مرج ابن عامر	٤٤	٥٨,٦	٣	٣,٩	٦,٦٥
مضبة منشفة	٧	٤,٢	-	-	-
جبال اللخسرة - طرعان	٢٤	١٨٤,٤	٢٠	١٣٦,٦	٧٤,٠٧
قضاء مكاء	١٢٠	٢٤٦,١	٢٧	٢٢٧,٧	٦٤,٢
الجليل الأدنى الغربي	٤٢	١٦٨,٢	١٨	١٣٩,٧	٨٢,٠٥
بصماعيل	٣١	٥٠,٧	١٠	٣٧,٨	٧٤,٥٥
إبلون	١٧	١١,٧	٢	٦,٩	٥٨,٩٧
نهاريا	٢٠	٥٩,٦	٤	١٧,٠	٢٨,٥٢
مكاء	١٠	٥٥,٨	٢	٢٠,٧	٣٧,٠٩

المصدر: استناداً إلى المسح السكاني في  
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Census, 31 Dec. 1990*,  
Technical Publications, Series No. 59 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1991), Table 3.

أما في المنظور العربي المحلي فالوضع يختلف اختلافاً كبيراً. فالعرب كانوا منذ تأسيس إسرائيل يشكلون أغلبية كبيرة، ولم يسبق أن سعوا لأي شكل من أشكال الوجود المستقل أو الانفصال بمناطقهم أو حتى للمطالبة بكيان إقليمي رسمي (على الأقل حتى الآن). بل إن

المعكس كان صحيحا. فمن التلحية السياسية كانوا يركزون على الكفاح من أجل المساواة في الحقوق المدنية. وفي حين أن بعضهم كان في الانتخابات يؤيد البرامج الانتخابية التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، فإنه لم يتعرض إطلاقا على بقاء الجليل جزءا لا يتجزأ من إسرائيل.

ومع هذا، فإن النسق المميز للمركز العربي في الجليل (الخريطة رقم ١ - ٢) الذي يبلغ أعلى كثافة له في المركز الجغرافي للمنطقة ويبدأ بالانخفاض عندما يخرج الإنسان من المركز نحو المناطق الطبيعية المحيطة، يشير إلى أن الطراز الكلاسيكي للمركز والأطراف (core-periphery) قابل جدا للقيام بتحليل لتوزيع السكان في الجليل. وقد كان لهذا النسق الديموغرافي المتميز لتوزيع السكان العرب تأثير قوي في سياسة التهويد الإقليمية في الجليل. إذ وضع المخططون استراتيجيتهم للتهويد بهدف القيام في المرحلة الأولى بتطوير القرى والأراضي العربية بمستوطنات يهودية، ثم القيام في المرحلة الثانية بالتدخل في قلب أعلى تركز سكاني عربي بإقامة مستوطنات ريفية يهودية. لكن بالنظر إلى عدم نجاح هذه المحاولات في تغيير التركيب الديموغرافي النسبي، جرى استخدام استراتيجية تعطي حوكومية جديدة (المرحلة الثالثة) لإنشاء حدود نفوذ جديدة للمناطق بهدف السيطرة على النمو الاقتصادي للقرى العربية، ولتقوية أعمدة الاقتصاد اليهودي الجديدة بهدف السيطرة على الحياة الاقتصادية في الإقليم.

إن تركز الأغلبية العربية في وسط الجليل قائم وثابت على الرغم من المخططات الإقليمية المختلفة. وسيبقى هكذا في المستقبل المنظور. وهناك احتمالان فجابيان فقط يمكنهما زعزعة: احتمال اتخاذ إجراء متطرف تقوم إسرائيل، بموجبه، بطرد العرب من الجليل (أو نقلهم إلى مكان آخر)، وبهذه الطريقة تصبح الأقلية السكانية اليهودية في الجليل أغلبية ساحقة. ومع أن هذا الأمر غير متوقع في المستقبل المنظور، فإنه غير مستبعد (على الأقل من وجهة النظر الصهيونية).

أما الاحتمال الثاني، وهو تحويل حرب الجليل إلى أقلية، فيمكن أن يتحقق بنقل مجموعات سكانية يهودية إلى الجليل من مناطق أخرى في إسرائيل أو خارجها. وهنا يأتي دور الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي منذ سنة ١٩٨٩. فقد برز تأثير هذه الهجرة في التغيرات الديموغرافية الطفيفة التي بدأت تظهر في أجزاء معينة من الجليل. على أن المعلومات الإحصائية الكاملة لهذه الفترة الزمنية غير متوفرة. وما لدينا هو جزئيات، مثل تقارير التلغزة الإسرائيلية (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) التي تشير إلى توطين المهاجرين السوفيات في مدن التطوير، مثل الناصرة العليا وكرميئيل الواقعتين في قلب التجمع السكاني للعرب في الجليل.

ويقدم لنا الجدول رقم ١ - ٣ معلومات مفيدة عن التغيرات الديموغرافية الطفيفة في المناطق الطبيعية في الجليل (الخريطة رقم ١ - ٣) بين نقطتين زمنيتين هما كانتون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكاتون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. فالمناطق الطبيعية التي ظهر فيها تناقص في نسبة العرب لصالح اليهود هي تلك المناطق التي تضم المدن اليهودية الرئيسية الموجودة في وسط الجليل مثل معالوت وكرمئيل والناصرة العليا والمجيدل والمقولة - أي تلك المدن (باستثناء المقولة) التي أقيمت ضمن برنامج التهويد لزراعة التوازن الديموغرافي.

الجدول رقم ١ - ٣  
النسبة المئوية للسكان للعرب في المناطق الطبيعية  
في الكواء الشمالي للمنتقلين ١٩٨٦ و ١٩٩٠

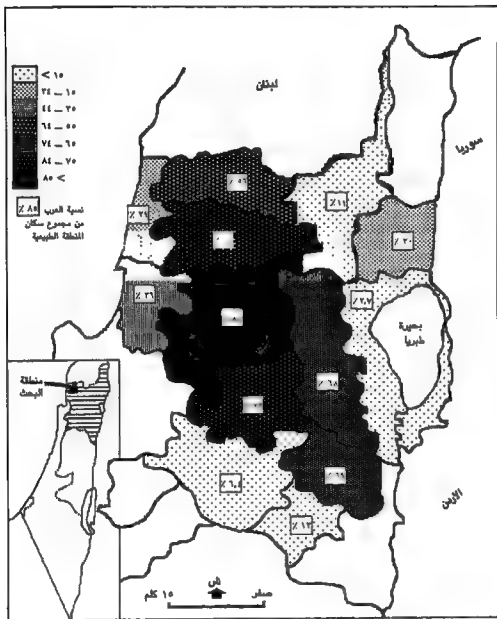
نسبة العرب في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠	نسبة العرب في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦	للحالة الطبيعية
١,٠٦	٠,٧٤	مرج الحولة
١٠,٨٢	١٠,٥٢	الجليل الأعلى الشرقي
٢١,٠٩	٢٠,٠٠	حلتصور
٢,١٣	٢,٦٩	طبريا
٦٩,١٧	٦٨,٤٨	الجليل الأدنى الشرقي
٠,٤٤	٠,٤٥	مرج بيسان
١٤,٨	١٢,٥	ولدي حارود
٧١,٦٢	٦٩,١١	مضبة كورخاب
٦,٦٥	٦,٤	مرج ابن عامر
٠,٠	٠,٠	مضبة منشفة
٧٤,٠٧	٧٥,٢٨	جبال الناصرة - حُرمات
٨٢,٠٥	٨٥,٠٩	الجليل الأدنى الغربي
٧٤,٥٥	٧٦,٦	بهيما
٥٨,٩٧	٥٦,٢٦	إيلون
٢٨,٧٦	٢٨,٧٦	نهاريا
٣٧,٠٩	٣٥,٥٢	مكا

المصدر: استنادا إلى المجلات الواردة في:

State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Census*, 31 Dec. 1985,  
Technical Publications Series, No. 54 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1987), Table 1; *Ibid*,  
Series No. 39 (1991), Table 3.

وفي الخريطة رقم ١ - ٤ صورة للتوازن الديموغرافي عند نهاية سنة ١٩٨٦. وهنما نقارن التوزيع الديموغرافي العربي في الجليل مع فترة لاحقة (بحسب الخريطة رقم ١ - ٢)

سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٨٦)



وخصوصاً في نهاية سنة ١٩٩٠، نرى أن الوضع الديموغرافي في سنة ١٩٨٦ كان في مصلحة العرب، لكنه أخذ في سنة ١٩٩٠ يتقلّص في وسط الجليل. أما سبب الزيادة العربية في المناطق الطبيعية على أطراف الجليل فهو الفارق في التكاثر السكاني بين العرب واليهود. نسبة التكاثر عند العرب أعلى منها عند اليهود.

### سيادة الدولة

#### ونشوء «منطقة القلب العربي» في الجليل

شهد القرن العشرون طائفة كبيرة من المطالب المتضاربة بالنسبة إلى ملكية الأرض وانتقال السيطرة الإقليمية. ولهذا يرى الجغرافيون السياسيون الذين تناولوا هذا الموضوع أن أمثال تلك المنازعات تتولد من الاختلاف بشأن الدولة أو الأمة أو الطبقة، التي لها الحق في حكم هذه الأقاليم أو تلك.<sup>(٤)</sup> وقد أدت عملية التخلص من الاستعمار إلى ظهور العديد من الحدود الجديدة في خريطة العالم السياسية. ويختلف تطور إنشاء الدول ذات السيادة بين منطقة ومنطقة، وبين حالة وأخرى في الغالب بفعل عوامل سياسية وجغرافية.<sup>(٥)</sup> ومن المهم أن نلاحظ هنا أن «نصوص كتب القانون الدولي لا تعترف بأن تقرير المصير حق قانوني [لأية مجموعة عرقية] ولا تُقر أية معايير لتحديد الجماعات صاحبة الحق في الاستقلال».<sup>(٦)</sup>

ومع هذا، فحالما تتمكن أية دولة من تثبيت نفسها في مناطق معينة تدّعي الحق فيها، يصبح دورها الأكبر التعبير السياسي عن مجموع الأفكار والمثل التي تُعبر أمتها.<sup>(٧)</sup> فالدولة، كما يؤكد دوبيج (De Blij) عبارة عن «أكثر من قطعة أرض واقعة ضمن حدود معينة. [بل] إنها مفهوم للتنظيم السياسي الإقليمي ونظام قتال يخدم السكان أو الأمة».<sup>(٨)</sup> إن ما يلاحظ من جميع دراسات الجغرافيين والمخططين السابقين الذين عالجوا سياسة التهويد، إجماعهم على «اتهام» السكان العرب المحليين بتعرض السلامة الإقليمية للدولة للخطر نتيجة وجودهم كسكان داخل الإقليم الذي اعتبره قرار التقسيم الصادر عن الأمم

N. J. G. Pounds, *Political Geography* (New York: McGraw Hill, 1963), pp. 222-248; (٤)

J. R. V. Prescott, *Political Geography* (London, 1972), pp. 66-71; A. F. Burghardt,

«The bases of territorial claims.» *The Geographical Review*, 63 (1973), p. 226.

H. J. De Blij, *Systematic Political Geography* (New York: John Wiley, 2nd. ed., 1973), (٥) pp. 17-18.

(٦) أنظر: Burghardt, *op.cit.*, p. 228. مقتبس من: Eagleton (1958).

(٧) Pounds, *op.cit.*, pp. 18-19.

(٨) De Blij, *op.cit.*, p. 17.

المتحدة سنة ١٩٤٧ جزءاً من الدولة العربية.<sup>(٩)</sup> ومن وقت إلى آخر، كانت الحكومة الإسرائيلية تتخذ من هذا «المبرر» ذريعة لتشجيع العمل على تغيير الواقع. ومن الشواهد على ذلك الاتقياس التالي من مخطط شامل مقترح للواء الشمالي:

فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي يجب أن يندكر للمرء أن الحديث يجري عن إقليم نَصّ قرار تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين، الذي اتخذته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، على أن يكون الجزء الأكبر منه (جبال الجليل) في الدولة العربية. واليوم نجد تلك الدولة على رأس قائمة المطالب العربية المستتدة إلى والحقوق المشروعة للفلسطينيين» (بحسب القرار المذكور أعلاه).<sup>(١٠)</sup>

وعلى الرغم من أن عرب فلسطين المحليين يرون في هذا التحليل تحليلاً مشوها للعلاقات المكانية، فإن الباحثين والكتّاب الصهيونيين كثيراً ما يذكرونه محاولين إيجاد مبرر أكاديمي لألية السيطرة الرسمية، ولسياسة التخطيط الإقليمية. لكن قبل أن نتوصل إلى أي استنتاج بشأن التهديدات المقترضة لسلامة أراضي الدولة، لابد من البحث عما إذا سبق أن كان السكان العرب، في أي وقت من الأوقات، أقروا إلى حدٍ يكتفهم من تحويل «مناطقهم المركزية» إلى كيان مستقل، مع العلم بأنهم يعتمدون على اقتصاد إسرائيل.<sup>(١١)</sup>

لكن كان، ولا يزال، خلل تلك الأفكار - على الرغم من ذلك - تأثير قوي وحاسم في تفكير صانعي القرار والمخططين الإسرائيليين. وهكذا، فإن الدولة تفرض بُدأ عسكرياً واستراتيجياً على التخطيط الإقليمي. ويمكن أن يجلل الجغرافيون السياسيون مثل هذه القضية في ضوء مفاهيم «السيادة» و«منطقة القلب» (core area). فسياسة تهويد الجليل تُستخدَم أداةً للمحافظة على السيادة الكاملة للدولة على المنطقة التي تحدث عنها، وفي الوقت ذاته لمنع إنشاء «منطقة قلب» عربية في الجليل قد تؤدي في النهاية إلى إنشاء دولة عربية مستقلة داخل إسرائيل. وقد يكون لبعض الاعتبارات النظرية فائدة في شرح هذا النهج في المعالجة. ومن وجهة النظر الجغرافية السياسية يُعرف ويتّلي (Whittlessey) «منطقة القلب» بأنها «المنطقة التي تنشأ دولة فيها أو حولها»<sup>(١٢)</sup> وكان راتزل (Ratzel) قد طرح الفكرة

A. Soffer, «New ways for the settlement of the mountainous Galilee», in *Horizons in Geography. Proceedings of a symposium* (Haifa: University of Haifa, 1982 b), p. 49 (in Hebrew); A. Rokach, *Galilee Development and Settlement* (Jerusalem: Jewish Agency for Israel, Department of Rural Settlement, 1982), p. 5 (in Hebrew); B. Kipnis, «Role of timing and complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel», *Geoforum*, 15 (1984), p. 191.

Settlement Study Centre, *The Development of mountainous Galilee* (Rehovot, 1978), p. 7 (١٠) (in Hebrew).

R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988). (١١)

D. Whittlessey, *The Earth and the State* (New York: Holt., 1939), p. 597. (١٢)

الفائدة إنّ الدول تنشأ على صورة «خلايا إقليمية». ومثل هذه الخلايا كبر بإضافة أراض جديدة وسكان جدد، «وأصبح في النهاية دولا أو إمبراطوريات». (١٣) ويذهب هارتشورن (Hartshorne) إلى عكس هذا، فيؤكد أن «منطقة القلب لا تكفي، وليست ضرورية لإنشاء دولة قومية». (١٤) وأسهب موير (Muir) في تعليقه على الصعوبات الكامنة في تعريف «منطقة القلب» وتقويم أهميتها، وانتهى إلى أن من الصعب قياس مدى اتساع «مناطق القلب» ووضع المعايير الوظيفية التي ترتكز عليها. (١٥)

أما فيما يتعلق بمفهوم «السيادة»، فقد ذهب غوثمان (Gottmann) إلى أن «السيادة تتطلب أرضا تقوم عليها؛ وهذه الأرض تبدو عديمة الفائدة... ما لم تكن خاضعة لسيادة أحد». (١٦) ووضع بيرغهاردت (Burghardt) قائمة بخمس حالات يمكن للمطالبة بالسيادة فيها أن تحصل على اعتراف قانوني دولي بها، وهي: الوجود الفعلي فيها (occupation)، وحق التقادم (prescription)، والتنازل (cession)، والإضافة (accretion)، والغزو (conquest). (١٧) ومن الواضح أن إسرائيل قد اكتسبت السيادة على الجليل بالغزو (في حرب ١٩٤٨). ويرى بيرغهاردت أن هذا النمط من السيادة غير قانوني، وذلك بموجب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. (١٨) لكن الأمم المتحدة كانت قد اعترفت بأن الجليل جزء من إسرائيل. أما الدول العربية المجاورة، فقد رفضت الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليه واعتبرت الإقليم إقليما مفتتقا. ويشير كيمرلينغ (Kimmerling) إلى أهمية الملكية والوجود الفعلي بوصفهما وسيلتين للسيطرة الفعالة على الأراضي التي هي تعبير عن السيادة الكاملة للدولة. (١٩) وعليه، فإن مصادرة أراضي العرب في الجليل على نطاق واسع، وتكتيف الجهود لبناء المستوطنات اليهودية الجديدة، هما جزء من تنفيذ سياسة التهويد وضمان استمرار السيادة اليهودية الإسرائيلية هناك.

(١٣) اقبيلس عدد: 83, *op.cit.*, De Blij.

(١٤) R. Hartshorne, «The functional approach in Political Geography», *Annals of the Association of American Geographers*, Vol. 40 (1950), p. 116.

(١٥) R. Muir, *Modern Political Geography* (London: Macmillan, 2nd. ed., 1986), p. 36.

(١٦) J. Gottmann, *The Significance of Territory* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1973), p. 3.

(١٧) Burghardt, *op.cit.*, p. 226.

(١٨) *Ibid.*, pp. 226-227.

(١٩) B. Kimmerling, «A conceptual framework for the analysis of behaviour in a territorial conflict: The generalization of the Israeli case» (Jerusalem: Hebrew University, Leonard Davis Institute of International Relations), *Papers on Peace Problems*, No. 25 (1979).

وإذا نظرنا إلى القضية من زاوية السكان العرب المحليين نجد أن مواطن العرب في الجليل هي العامل المسيطر على المعالم الطبيعية للمنطقة. فقد كان العرب، ولا يزالون، يشكلون الأغلبية، ويتوارثون الأرض جيلا بعد جيل. وترتبط صلتهم بالأرض بعوامل تاريخية وثقافية متشابكة. ويرون أن قراهم وأراضيهم هي وطنهم بغض النظر عن صاحب السيادة عليها. وعلى الرغم من جميع المحاولات التي قامت الدولة بها لنقلهم وقطع روابطهم بالمنطقة، فإنهم قاموا بِمُتَنِّنة (urbanization) قراهم، وبللوا في الوقت ذاته جهودا هائلة لتعبئة ما تبقى من مواردهم الطبيعية في سبيل حماية أراضيهم من الاعتداء عليها ونجاستها. إن الذين يقرّون سياسة التهويد، يوصفها هنا قوميا، يميلون إلى اعتبار الواقع الجغرافي للقرى والديار العربية عقبة تعترض تنفيذ هذه السياسة. ويحتمل كذلك أنهم يعتبرون واقع وجود السكان العرب بمثابة الاتجاه نحو إنشاء «منطقة قلب» عربية في الجليل. ولهذا توضع سياسة الدولة وتنفذ لتنع إنشاء منطقة كهله.

#### الأيديولوجية الصهيونية وفكرة التهويد

سنستخدم هنا مفاهيم ونماذج مستمدة من الجغرافيا السياسية، لإلقاء ضوء على ترابط القوى المحركة (الديناميات) السياسية بالظواهر المكانية (spatial phenomena) وصلة هذا بدراسة الجليل. وهناك صلة مباشرة بين سياسة «التهويد» الإقليمية وموقف الأيديولوجية الصهيونية من فلسطين. على أن الهدف الصريح لتلك السياسة الإقليمية هو التوصل في الجليل إلى توازن ديموغرافي إيجابي لمصلحة اليهود. فطوال عشرات الأعوام كانت السياسة الصهيونية تهدف إلى أمور، منها «وضع جميع الأراضي في البلد [فلسطين] في أيدي الشعب [اليهودي]» وذلك بجعل أغلبية الأراضي والمقارنات ملكا للدولة والحركة الصهيونية.<sup>(٢٠)</sup> وفي الوقت ذاته، هناك علاقة مباشرة بين سياسة التهويد والطريقة التي ينظر بها اليهود الإسرائيليون (بمن فيهم صانعو القرار الذين يشاركون في وضع مخططات السياسة الإقليمية) إلى السكان العرب في إسرائيل: فمن الناحية النظرية، يُعتبر هؤلاء مواطنين إسرائيليين يتمتعون بحقوق متساوية من جهة (على الرغم من أنهم يُعتبرون «أقلية»)، ومن جهة أخرى، ومن الناحية القومية، يعتبرون جزءا من الشعب العربي الكبير الذي هو في نزاع مع اليهود الإسرائيلييين بشأن أوضاع فلسطين. ويتجل هذا في اعتبار المواطن العربي «قوة نابذة للمركز»<sup>(٢١)</sup> أي قوة متعمدة تهدد مصالح الدولة، وتشكّل تهديدا لسلامة

A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, (٢٠) 1956), p. 104.

Hartshorne, *op.cit.*, pp. 130-145; Pounds, *op.cit.*, p. 13. (٢١)



أراضيها. ويبدو من هذا أن الصورة العدائية التي يحملها اليهود الإسرائيليون للعرب خارج إسرائيل بصورة عامة، وللعرب الفلسطينيين بصورة خاصة، قد صارت تشمل السكان العرب في إسرائيل.

وعليه، فإن «الصورة الشعبية» المسيطرة لدى اليهود الإسرائيليين تنطوي على نظرة سلبية إلى السكان العرب. هذا بالإضافة إلى أنها أصبحت عاملاً يُنبؤ في السياسة الإسرائيلية الرسمية نحو المواطنين العرب. وقد علق موير على القوى للحركة (الديناميات) لنشوء، وتطور، صورة قومية لدى واضعي السياسة بقوله:

إن الصورة القومية صورة تاريخية تتكون بصورة رئيسية لدى الفرد في إبان الطفولة وفي محيط الأسرة؛ وهي في العادة صورة شعبية قديمة على نظرة انتقالية للأمة، وتشدّد على الأجداد والمظالم الماضية، ويدعمها المؤرخون الوطنيون ورجال الصفوة من السياسيين الوطنيين. والفرد الصفوة أنفسهم يبرّتون الصورة، لكنهم يسمون خلال نشاطهم السياسي لتأكيد أنواع معينة منها من أجل تعزيز مراكزهم، وزيادة التجانس القومي، وتجند الآراء الشعبية لدعم سياساتهم.<sup>(٢٢)</sup>

وقد كان مثل هذه الصور والمفاهيم تأثير في جميع المخططين وصانعي القرار الإسرائيليين. والنموذج الجغرافي الذي اقترحه كوهن وروزنتال (Cohen and Rosenthal) لتحليل الأنظمة السياسية<sup>(٢٣)</sup> صالح جداً للتطبيق على حالة الجليل. فسياسة «التهودية» توازي عنصر «العمليات السياسية» في نموذج كوهن - روزنتال (ص ٦ - ١١). وقد استمدت العمليات السياسية الدعم من النظام السياسي (أي من الحكومات الإسرائيلية المتتالية)، ومن القوى المجتمعية (أي الأيديولوجية الصهيونية).

ولما كان إقليم الجليل يتّصف بتمركز قوي نسبياً للعرب الفلسطينيين، فقد اعتبرته الحكومات الإسرائيلية جميعها منطقة غير مستقرة وهدفاً للاستيطان اليهودي المكثف.<sup>(٢٤)</sup> وصار الإقليم يُعتبر «منطقة سياسية»<sup>(٢٥)</sup> أي أنه صار يُنظر إلى المعالم الطبيعية في الإقليم كأنها ذات قياسات مختلفة عن نظائرها في الأقاليم الأخرى التي تعيش فيها قلة من العرب أو لا يعيش أحد منهم فيها على الإطلاق. بل إن المعالم الطبيعية داخل الإقليم

(٢٢) Muir, *op.cit.*, p. 69.

(٢٣) S. B. Cohen and L. D. Rosenthal, «A geographical mode for political systems analysis», *The Geographical Review*, 61, (1), (1971), pp. 6-11.

(٢٤) N. Menuhin, «Concepts and Strategies for analysing and handling problems of a critical region- the land of Galilee» (Rehovot: Settlement Study Centre, *Working Papers*, No. 6, 1982) (in Hebrew).

(٢٥) Cohen and Rosenthal, *op.cit.*, p. 7.

ذاته صار ينظر إليها على أساس مدى التجمع السكاني العربي فيها. ففي المناطق الجبلية من الجليل تعيش أكبر نسبة من السكان العرب، ويمكن وصفها في ضوء نموذج كوهن - روزنتال بأنها «منطقة عمل سياسي».<sup>(٢٦)</sup> ويمكن، بسهولة، ملاحظة ما يقرم به النظام السياسي من «إجراءات» في هذه المنطقة. إذ إن أبعادها المكانية تنعكس في إطار تغير معالم الجليل في القيود المفروضة على توسع القرى والمساكن العربية.

### الخلاصة

حاولنا في هذا الفصل إبراز الظاهرة الجغرافية السياسية التي تميزت منطقة الجليل بها من باقي مناطق فلسطين. وقد استخدمنا التقسيمات الإحصائية الرسمية للدلالة على تنوع التوزيع السكاني العربي وتركزه في وسط الجليل. وقد افترضنا أن مثل هذا النمط في التوزيع أشبه بتكوين «قلب عربي»، وهو الأمر الذي دفع السلطة المركزية (إسرائيل) إلى برجمة سياسة التهويد، والخلولة دون تكوّن ذلك القلب. فمن وجهة نظر التخطيط الإقليمي للمنطقة تُعتبر سياسة التهويد عملية سياسية لها دوافع أيديولوجية صهيونية. وعليه، فإنه لا يمكن أنه تمود سياسة التهويد بالفائدة على جميع سكان المنطقة، كما يزعم أصحاب الدراسات الإسرائيلية.<sup>(٢٧)</sup> إن واضعي سياسة التهويد يعرفون جيدا أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة من دون وضع بعض الموارد الاقتصادية العربية في تصرف المستوطنين اليهود، وأن مثل هذا الإجراء سيواجه معارضة من قبل السكان الأصليين وسيؤدي إلى التصادم معهم. وهذا ما جعل للجليل قيمة استراتيجية كبرى، لها صلة بمدى استمرار وجود الكيان العربي فيه. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن سياسة التهويد لا تستهدف الجليل وحده؛ فهناك أنماط مشابهة من المخططات الإقليمية في باقي مناطق فلسطين.<sup>(٢٨)</sup> وعلى الرغم من أن تلك المخططات قد تختلف في توقيتها، فإنها جزء أساسي من عملية بناء إسرائيل «كدولة يهودية» داخل بلد عربي أهل.

<sup>(٢٦)</sup> Ibid., p. 11.

<sup>(٢٧)</sup> أنظر ادعاءات يفتاخيل وروبي ورة فلاح عليها:

O. Yiftachel and D. Rumley, «On the impact of Israel's Judaization Policy in the Galilee», *Political Geography Quarterly*, Vol. 10, No. 3 (1991), pp. 286-296; G. Falah, «The facts and fictions of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee», *Political Geography Quarterly*, Vol. 10, No. 3 (1991), pp. 297-311.

<sup>(٢٨)</sup> أنظر: Nakhleh, *op.cit.*

## الفصل الثاني برامج التهويد في الجليل وسبل تنفيذها

### مقدمة

كان تحويل فلسطين إلى كيان يهودي هدفا يراود الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية منذ زمن طويل وقبل تأسيس دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. وقد جرى التلميح إلى المخططات الصهيونية للسيطرة على الجليل وبموجبها، وذلك في وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩٣٧ حين أدل بن - غوريون بشهادته أمام لجنة بيل.<sup>(١)</sup>

وعند تقويم تأثير عملية التهويد عبر الزمن يجد المرء انعكاساتها في الأنماط المتغيرة لجغرافية الاستيطان: ذلك بأن العديد من الأماكن والمناطق العربية التي كانت عربية تماما، أو أغليبيتها عربية، صارت يهودية في أكثرها. وقد وصف نجم ومُعمر هذا النمط الجغرافي بأنه «طمس العروبة» (de-Arabization).<sup>(٢)</sup>

ويمكن التعرف إلى مراحل ثلاث لبرامج التهويد في الجليل منذ حرب ١٩٤٨، لكل مرحلة منها تأثيرها الخاص في التطور الملمني (urban) للسكان العرب في المنطقة.

### المرحلة الأولى، ١٩٤٨ - ١٩٧٤

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين: (أ) طمس عروبة المنطقة عقب نشنت الكبير خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها (الخريطة رقم ٢ - ١)؛ (ب) إقامة العديد من المستوطنات اليهودية الجديدة، وبخاصة المستوطنات الريفية (الخريطة رقم ٢ - ٢).  
وبما جعل أول محاولة ضخمة لتهويد الجليل، أو طمس عروته، ممكنة حملتان عسكريتان صهيونيتان في ١١ أيار/مايو و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أدتا إلى احتلال

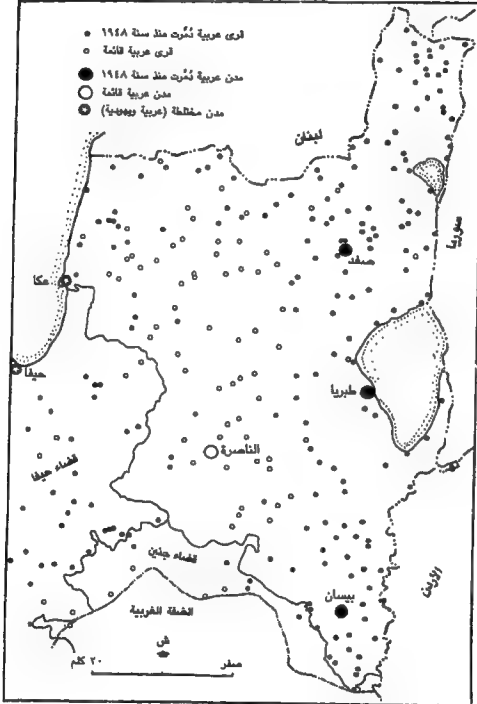
(١) Kh. Nakhliah, *The Two Gallees*, Arab World Issues, Occasional Paper: No. 7 (Belmont, Mass.: Association of Arab University Graduates, 1982), p. 12.

(٢) B. K. Nijim and B. Muammar, *Toward the de-Arabization of Palestine/Israel 1945-1977*. (٧) (Dubuque: Kendall/Hunt, 1984).

الخريطة رقم ٢ - ١

شمال فلسطين:

التوزيع الجغرافي للديار العربية بما فيها  
تلك التي دُمّرت خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها



اللواء الشمالي بأسره، وإلى تقلص السكان الأصليين من العرب بنسبة ٥٦٪. وفي الوقت ذاته، ازداد عدد سكانه اليهود بنسبة ٣٥٪ كما يبلو بوضوح في الجدول رقم ٢ - ١. ويبدو طمس العروبة في شمال فلسطين في أوضح صوره بين سكان المدن، كما هو مبین في الجدول رقم ٢ - ٢. وبقيت الناصرة أكبر منطقة يسكنها العرب في المنطقة وفي إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨. هذا عل الرغم من أن ٢٠٪ من سكانها فرّوا أو طردوا خلال الحرب. وفي صيف سنة ١٩٤٨ كان ثلث سكان الناصرة من اللاجئين.<sup>(٣)</sup>

الجدول رقم ٢ - ١  
للسكان العرب واليهود في اللواء الشمالي  
في قرّين زمنيتين مختلفتين

السنة	العرب	اليهود
*١٩٤٦/١٧/٣١	٢٠٧,٤٩٠	٣٩,٤١٠
**١٩٤٨/١١/٨	٩٠,٦٠٠	٥٢,٤٠
الفرق (%)	- ٥٦,٣ ٪	+ ٣٥,٥ ٪

UN. General Assembly, Ad Hoc Committee, Second Session, November 1, 1947, *Report of Sub-Committee 2 A/Ac. 14/32*, p. 43. \*

Statistical Abstract of Israel 1981: 32, Table II/3, cited in: Kh. Nakhleh, *The Two Galilee, Arab World Issues, Occasional Papers*: No. 7 (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates, 1982), p. 13. \*\*

وتوضح لنا الخريطة رقم ٢ - ١ النمط المميز للقرى العربية التي دُمّرت خلال الحرب وبعدها. ويشير النمط ذاته إلى أن القسم الأكبر من القرى والقصيع العربية المدمّرة يقع في المنطقة التي أدخلها قرار التقسيم (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧) في الدولة اليهودية. والواقع أن تدميرها كان استراتيجيية ميّزت الأعمال العسكرية الصهيونية في جميع أنحاء فلسطين. وكانت نتيجتها المباشرة أن صارت أغلبية القرى والقصيع العربية، التي بقيت بعد وقف إطلاق النار، داخل الدولة العربية التي نصّ قرار التقسيم عليها. وتشير الخريطة رقم ٢ - ١، كذلك، إلى أن عددا كبيرا من الديار العربية المدمّرة يقع قرب مناطق الحدود مع لبنان وسوريا والأردن.

C. S. Kamen, «After the Catastrophe II: The Arabs in Israel, 1948-51», *Middle Eastern Studies*, 24 (1) (1988), p. 70. (٣)

كانت استراتيجية الاستيطان الإسرائيلية في هذه المرحلة (الخريطة رقم ٢ - ٢) موجهة نحو ملء «الفراغ» الذي خلّفته الحرب في المنطقة.

كانت مدن بيسان وطبريا وصفد قد أفرغت من سكانها العرب (الجدول رقم ٢ - ٢) وحل مكانهم فيها سكان يهود. واحتل المهاجرون اليهود على الفور عددا كبيرا من القرى والضيع العربية التي هُجرت. وفي عدد من الحالات احتفظ اليهود حتى بأسمائها القديمة.<sup>(١)</sup> وهكذا فإن الدولة الإسرائيلية «ورثت» ثروة من العقارات والأراضي الزراعية والمنشآت الاقتصادية وأثاث البيوت والممتلكات الخاصة.<sup>(٢)</sup> وفي الأعوام الأولى جرى الاستيطان الفوري لأسباب سياسية واقتصادية؛ إذ كانت هناك حاجة إلى استيعاب السيل المتدفق من المهاجرين اليهود في الدولة بأسرع وقت ممكن؛ وفي الوقت ذاته، كان هناك شعور بالحاجة إلى خلق أمر واقع «إعادة إسكان اليهود» في مباني وأراضي القرى العربية المهجورة

الجدول رقم ٢ - ٢  
مكان المدن للعرب في شمال  
فلسطين/إسرائيل في سنتين مختلفتين

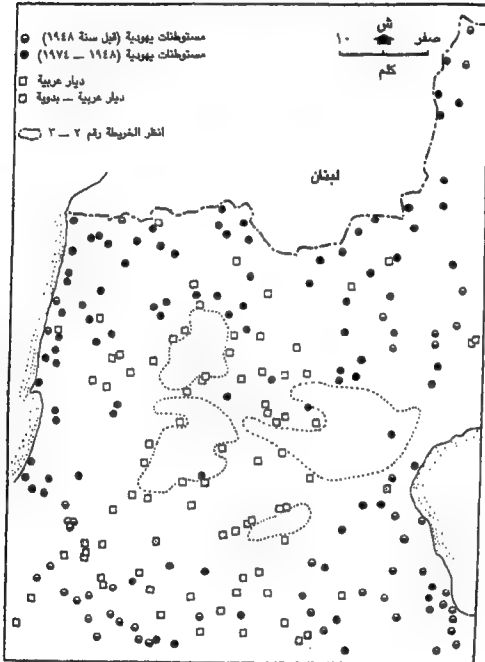
١٩٥١	١٩٤٥	
٧,٥٠٠	٦٢,٨٠٠	حيفا
٢٠,٣٠٠	١٤,٢٠٠	الناصرة
٤,٢٢٠	١٢,٣١٠	عكا
٤,٤٥٠	٢,١٣٠	شفا عمرو
-	٥,١٨٠	بيسان
-	٩,٥٣٠	صفد
-	٥,٢١٠	طبريا
٣٦,٤٧٠	١١٢,٩٦٠	المجموع

\* S. Hadawi, *Village Statistics 1945* (Beirut: PLO Research Center, 1976), pp. 41-77.  
\*\* State of Israel, Central Bureau of Statistics, *Moslems, Christians and Druses in Israel, Population and Housing Census 1961*, Publication No. 17 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1964), pp. 102-109.

G. Falah, «The invisible aspects of Palestine Human Geography as reflected in Israeli (1) Official Sources,» paper presented at the AAG West Lake Division Conference, University of Minnesota, Duluth (October 10-12, 1991).

R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988), p. 35. (٥)

الخريطة رقم ٢ - ٢  
التوزيع الجغرافي للمستوطنات اليهودية  
والديار العربية الريفية لسنة ١٩٧٤



للحيلولة دون عودة أحد من أهلها السابقين، الذين طردوا من أراضي الدولة الجديدة، أو الذين تحولوا إلى «نازحين بلا ملوى» داخلها.<sup>(٧)</sup> ومارس نازحو الجليل الضغط على السلطات الإسرائيلية بطرق مختلفة لإعادتهم إلى قراهم.<sup>(٨)</sup> لكن السلطات الإسرائيلية رفضت أن تأذن لهم ثلاً يكون ذلك سابقة، حتى بالنسبة إلى تلك القرى التي نقل أهلها بعد أن تلقوا وعداً من السلطات العسكرية الإسرائيلية بإعادتهم إلى قراهم بعد انتهاء الحرب، مثل القرينين المسيحيين إقرت وكفر برعم.<sup>(٩)</sup>

وترينا الخريطة رقم ٢ - ٢ النمط المميز للمستوطنات الريفية في الجليل عند نهاية هذه المرحلة. فقد أحيطت القرى والضبع العربية الواقعة في قلب المنطقة من كل جهة بحزام من المستوطنات اليهودية. وتآلف هذا الحزام من المستوطنات اليهودية الريفية التي أقيمت على الحدود بعد سنة ١٩٤٨ مع تلك التي أقيمت قبل هذه السنة. ونجد من الزاوية الجيولوجيكية أن الحزام وقف حاجزاً يحول دون اتصال القرى والضبع العربية المتبقية في إسرائيل بنظائرها خارج الحدود في الدول العربية المجاورة.

ثم إن إقامة المستوطنات اليهودية الريفية الجديدة على الحدود الشمالية وتأمين المناطق الحدودية،<sup>(١٠)</sup> اقترنت باستراتيجية تقضي بإزالة قرى عربية كاملة من هذه المناطق. فأعلنت ١٧ قرية عربية ومناطق متعلقة، وأبعد سكانها أو ضُفُّوا إلى قرى عربية أخرى.<sup>(١١)</sup> وفي هذه الأثناء أخضع الجليل كله، كما حدث في جميع المناطق العربية الأخرى، للحكم العسكري، وبقي كذلك إلى سنة ١٩٦٦. وكان لهذه الإجراءات الأمنية تأثير حاسم في عمليات المُنْيَنَة (urbanization) التي أخذت تنشأ في المنطقة، كما سيأتي لاحقاً.

C. S. Kamen, «After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-51», *Middle Eastern Studies*, 23 (4) (1987), pp. 478-494; H. Mousa, «The geographical distribution of Arab homeland refugees in the Galilee region», unpublished M. A. Thesis, University of Haifa, (1988), (in Hebrew).

Kamen, «After The Catastrophe I...» op. cit., pp. 489-491. (٧)

D. H. Nakkara, «Israeli Land Seizure under various defense and emergency regulations», (٨) *Journal of Palestine Studies*, 54, (1985), pp. 28-30.

A. Granot, *Agrarian reform and the record of Israel* (London: Eryc and Spottiswoode, (٩) 1956). p. 77; A. J. Parkinson, «An analysis of the geographical implications of the Israel-Lebanon border: The Problems of Settlement in Northern Israel», unpublished M. A. Thesis, University of Durham, Dept. of Geography, (1978); D. Newman, «Civilian and Military Resettlement as Alternative Strategies of Territorial Control: the Arab-Israeli Conflict», *Political Geography Quarterly*, 8 (3), (1989). pp. 215-227.

S. Jiryis, *The Arabs in Israel* (Beirut: Institute of Palestine Studies, 1969), p. 15. (١٠)



وقد حدث اختراق استيطاني مكثف لمنطقة «القلب» العربية وسط الجليل خلال مرحلة التهويد الثانية (١٩٧٤ - ١٩٨٢).

لكن المرحلة الأولى كانت قد شهدت محاولة اختراق لقلب الجليل، وذلك بإنشاء ثلاث «مدن تطوير»، للتوصل إلى توازن ديموغرافي. ووقع عبه تحقيق التوازن على مدن ثلاث أنشئت في المنطقة الجبلية التي يحتشد فيها السكان العرب وهي: معالوت (١٩٥٧)، والناصرية العليا (١٩٥٧)، وكرميئيل (١٩٦٤).<sup>(١١)</sup> وكان للمواقع التي اختيرت لهذه المدن اليهودية الجديدة الثلاث، المحاطة بالعديد من القرى والضُيع العربية، دور استراتيجي وأمني: كانت تهدف إلى قطع الاتصال الجغرافي للقرى العربية وإقامة حاجز يحول دون توسعها. وقد لوحظ هذا الدور الذي يقوم به الاستيطان اليهودي في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية خارج منطقة الجليل.<sup>(١٢)</sup> وأنشئت الناصرة العليا سنة ١٩٥٧ في إثر مصادرة أراض تابعة للقرتين العربيتين عين ماهل والرنية، وأخرى من مدينة الناصرة (العربية). وسبق كذلك تأسيس كرميئيل سنة ١٩٦٤ مصادرة أراض من القرى العربية: البقعة ودير الأسد ونحف. وتأثرت أعداد كبيرة من القرى العربية الأخرى بسياسة مصادرة الأراضي التي نُفذت في هذه المرحلة. ونقّل الأراضي العربية، ولا سيما الزراعية منها، إلى المستوطنات والمشاريع اليهودية عملية مُوثَّقة توثيقاً جيداً. (راجع المزيد عنها في الفصلين ٣ و ٥). ولم يكن الباعث على مثل تلك المصادرة تقوية القاعدة الاقتصادية للمستوطنات اليهودية فحسب، بل كذلك إنشاء «مناطق مُغلقة» يُمنع للزراعون العرب من دخولها. فقد كان الحدُّ من انتفاع العرب من الأرض، بوصفه استراتيجية للسيطرة على الأرض، هدفاً رئيسياً. وصودرت مساحات واسعة من الأرض الزراعية والمراعي وحُولت إلى «مناطق أحراج» خاضعة لسيطرة الصندوق القومي اليهودي كجزء من سياسة تهدف إلى «طمس عروبة التراب»\*. وهو أيضاً نوع آخر من التقهقر بالنسبة إلى تنمية الأراضي الزراعية وخسارة ثروة طبيعية.

لقد شكلت مصادرة الأراضي على نطاق واسع، بالإضافة إلى إنشاء ١١٧ مستوطنة يهودية،<sup>(١٣)</sup> خلال هذه الفترة (١٩٤٨ - ١٩٧٤)، العنصرين الرئيسيين في سياسة

B. Kipnis, «Role and timing of complementary objectives of regional policy: The Case of (11) Northern Israel», *Geoforum*, 15, (1984), p. 196.

G. Falah, «Recent Jewish Colonization in Hebron», in: D. Newman, ed., In *The Impact (12) of Gush Emunim, Politics and Settlement in the West Bank* (London: Croom Helm, 1985b), pp. 231-246.

\* نستعمل هنا مصطلح «طمس عروبة التراب» بدلاً من وصف عملية نقل ملكية الأرض واستغلالها من أيدٍ عربية إلى أيدٍ يهودية.

Kipnis, «Role and...» *op. cit.*, p. 93. (13)

التهود. وكان لها تأثير حاسم في عملية المَدِّنة التي كانت آخذة في الانتشار في القرى والضمِّيع العربية في الجليل.

إن العوامل الرئيسية التي كانت تقوم بدور حاسم في المَدِّنة في أثنائه هذه المرحلة هي: (أ) الحكم العسكري (إلى سنة ١٩٦٦)، (ب) غياب تخطيط اقتصادي واضح للوسط العربي. أضف إلى ذلك أن السياسة الرسمية نحو العرب اتَّسمت بالإبْهَام. (هذا، إذا لم نذكر الإجراءات القمعية).

إن ملاحظة الحكومة في اتخاذ قرارات تطويرية بشأن قضايا معينة، أو تأخرها في اتخاذ القرارات (مثلاً بشأن محاولات تنظيم النمو المكثف للقرى والضمِّيع العربية) ووضع خطط مستقبلية شاملة غير مرنّة،<sup>(١٤)</sup> قد أدت إلى عكس المقصود؛ إذ أدت إلى بناء المساكن الموصوفة بـ«العشوائية» وغير القانونية في القرى العربية وحولها، بسبب الضغط الناجم عن التزايد الطبيعي للسكان. فهذا النمو العمراني الذي يعتبر مظهرًا رئيسيًا من مظاهر المَدِّنة في القرية العربية أصبح يجابه الحكومة بمشكلة صعبة تؤثر في تنفيذ سياستها. فالنمو والتوسع العمراني في القرى عملتان طبيعيتان تمامًا، لكن السلطات تعتبرهما قضية شائكة تعترض التخطيط، بسبب حرص الصهيونية على الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأرض لاستيطان اليهود.

كان الحكم العسكري القوة الحكومية الرئيسية التي فُرضت على سائر السكان في إسرائيل بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٦٦.<sup>(١٥)</sup> وفي ظل هذا الحكم صارت السلطات في مركز يتيح لها أن تسمح أو تمنع تحوُّل العمال العرب، وأن تتحكم في الوصول إلى المناطق المدنية (للعمل). وهكذا، فمن الناحيتين الاقتصادية والتنموية، نجد أن الحكم العسكري كان يضطلع بمهمة ذات حدين: تأخير التجهيزات معينة للمَدِّنة القرى والضمِّيع العربية داخل إسرائيل في المجال الاقتصادي، والسماح، في الوقت ذاته، بالتوسع في مجالات أخرى. ويعد هذا التأخر (في المَدِّنة)، بصورة رئيسية، إلى أنه لم يكن هناك، قبل سنة ١٩٦٦، تراكم لرأس المال، ولا حرية في الاتصال بالأماكن للجاورة، ولا سكان قادرين على التنمية.<sup>(١٦)</sup>

(١٤) M. Meyer-Brodnitz, «Social aspects in planning the Arab sector: regulatory planning and the self-construction process», *Engineering and Architecture*, 7-8 (1978), pp. 11-15 (in Hebrew).

(١٥) Y. Ben-Porath, *The Arab labour force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966).

(١٦) G. Falah, «The Development of Urban functions in the Arab settlements of Central Galilee: a field research report», submitted to Institute for Development Anthropology (Binghamton, New York, 1985a), p. 5; R. Khamaise, «Industrialisation of Arab villages in Israel», unpublished M. Sc. Thesis (Haifa: Technion, 1984) (in Hebrew).

على أن الحكم العسكري كان، من الناحية الأخرى، عاملاً رئيساً في خلق ما وصفه مير-برودنيتز (Meyer - Brodnitz) بـ «المُتَنِيَّة الكائنة»<sup>(١٧)</sup> أي قيام السكان العرب بالمُتَنِيَّة في إطار قراهم، وليس نتيجة للهجرة من القرى إلى المدن التي تميز كثرة من المناطق في الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم الثالث. وكان تأثير الحكم العسكري من هذه الناحية حاسماً: إذ حبس العرب في قراهم مدة ١٧ - ١٨ عاماً، الأمر الذي دفعهم إلى تكوين روابط وولادات عملية قوية وبنية تحتية سكنية قوية في القرية. وصارت القرية في نظرهم الملاذ الآمن للأسرة والممتلكات. وقلَّما كان يصدر ترخيص لهم للعمل في المدن اليهودية طوال الأعوام العشرة الأولى من الحكم العسكري. فقاموا ببناء البيوت على أراضي أجدانهم، وقاموا بتأمين قاعدة لوجودهم على أفضل وجه ممكن في إطار قراهم.

وبعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ انجهموا إلى البقاء في قراهم. ويُسَمَّى هذا بصورة خاصة على النازحين الذين لا أرض لهم، والذين كانوا قد طُردوا، أو نُقلوا، من مختلف قرى الجليل للمهجورة وسكنوا في مناطق عربية أخرى فيه. فقد تمكنوا، خلال سبعهم وراء «موطن» بديل، من الحصول على أراضٍ في قرية جديدة وبناء بيوت لهم فيها، وذلك لأن السلطات كانت قد حظرت عليهم العودة إلى قراهم الأصلية. ومن المرجح أن هؤلاء المهجرين لا يميلون إلى اقتلاع أنفسهم مرة أخرى والهجرة إلى المدن بعد أن نجحوا في تأمين مساكنهم الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن الرغبة القوية لدى كثرة من الفلسطينيين - داخل فلسطين وخارجها - في العودة إلى قراهم وأراضيهم السابقة عززت تعلق عرب فلسطين داخل إسرائيل بقراهم. وعليه، فقد أعيد توطين هؤلاء النازحين والمداخيلين، وقطاعات كثيرة من القبائل البدوية في القرى العربية التي بقيت بعد سنة ١٩٤٨.

كان لهذا كله تأثير جوهري بالنسبة إلى ظاهرتين وافقتا عملية المُتَنِيَّة في القرى العربية: أولاً أن هؤلاء السكان الذين أُعيد إسكانهم كَوَّنوا جزءاً لا يستهان به من سكان القرى. ففي بعضها يشكلون ٥٠ ٪ من السكان، مثل الجَنِيْلَة وشمع وبلا (بقة الناصرة). كما يشكلون من ثُلث إلى رُبْع مجموع السكان في قرى كفر ياسيف، وأبو بينان، وكابول، وقرية، والرامة. واستقرت جماعات كبيرة من البدو في قرى مثل ترشيحا ودير حنا والمغار وعيلبون وتلدني الناصرة وشفاعمرو.<sup>(١٨)</sup> ويجب أن نلاحظ أن نسبة النمو الديموغرافي الطبيعي

M. Meyer-Brodnitz, «Latent urbanization in Arab villages», *Environmental Planning* (17) Association Quarterly, 8-9, (1969), pp. 4-12.

G. Falah, «Patterns of spontaneous Bedouin settlement in Galilee» (Durham: University of Durham, Dept. of Geography), Occasional Publications (N. S.), No. 18, (1983). pp. 56-58.

للسكان العرب في إسرائيل بلغت أوجها في هذه الفترة (١٩٦٥)، وهي ٤٤,٦ في الألف. وتعتبر هذه من أعلى النسب في العالم. وقد آتت هذه العمليات الديموغرافية إلى ازدياد سكان القرى بنسبة كبيرة.

أما الظاهرة الثانية، التي ولدتها جماعات النازحين على مستوى القرية، فهي «الجيرة» السكنية داخل القرية. فهؤلاء النازحون كانوا، في كثير من الأحيان، يقدون من القرى المهجورة على الديار الجديدة بأعداد كبيرة، وكانوا حللاً يقررون الاستقرار في قرية جبلية، يسكنون في بيوت متجاورة، وهكذا كَوَّنوا أحياء منفصلة في القرى المضيفة. وكان يحدث أحيانا أن تتكرر هذه الظاهرة في أنحاء مختلفة من القرية الواحدة.<sup>(١٩)</sup> وفي تلك الأثناء استمرت القرية في التوسع من مركزها في اتجاه محيطها. وصارت المساحات (الخالية) بين بيوت النازحين والبيوت الجبلية في القرية تملأ ببيوت أخرى. وهكذا انتشرت البيوت انتشارا واسعا على أراضي القرية.

وقامت السلطات الرسمية بدور مهم في هذه العملية، بسبب موقف الحكومة من هذه الظاهرة. فقد كانت السلطات الإسرائيلية ترغب في أن ترى اللاجئين مستقرا في بيت جديد في قريته الجديدة ومعتمدا على الحياة فيها؛ ذلك بأن ولاءه لها واعتياده على حياتها يضعفان في النهاية حقوقه في العودة إلى قريته الأصلية (المعرة بصورة عامة). بل إن السلطات في بعض الحالات أصدرت رخصا رسمية للبناء على الرغم من أن الدولة كانت تصر على عدم السماح بإقامة مساكن في مثل تلك المناطق.

لكن لم يكد يجري إدخال تخطيط المناطق (zones) إلى القرى العربية في مرحلة لاحقة حتى صار توسع رُقعة المساكن مشكلة أمام المخططين، واعتبرته السلطات الرسمية تطورا سلبيا، وخصوصا أنه صارت تنشأ صلات بين القرى العربية المتجاورة — فمثل تلك الصلات كان غير مرغوب فيه بالنسبة إلى سياسة التهويد كما سيأتي لاحقا. (أنظر أيضا الفصل الخامس).

وهناك معلم بارز آخر للمُعدنية يجري ذكره كثيرا، وينطوي على تغيّرات في نمط العمالة: وهو الزيادة في فئة الأجراء\* كنتيجة مباشرة لتناقص المشتغلين بالزراعة.<sup>(٢٠)</sup> وجاء النقص في عدد هؤلاء كنتيجة مباشرة لسياسة تهويد التربة (بما فيها من مصادرة للأراضي على نطاق واسع). ثم إن تناقصهم وتحولهم إلى عمال (بالأجر) هو معلم مميز للقرى العربية المُعدنية في إسرائيل. فالمُعدنية متصلة هناك اتصالا وثيقا بنشوء براعم طبقة بروليتاريا بلا أرض في هذه

Mossa, *op.cit.*, pp. 72-86. (١٩)

\* العمال الذين يتقاضون أجورا.

Ben-Porath, *op.cit.*; Kharnaise, *op.cit.* (٢٠)

القرى. وظل هذا النمط متبعاً كسياسة حكومية، ونصبوا خلال المرحلتين الثانية والثالثة من التهويد.

#### المرحلة الثانية، ١٩٧٤ - ١٩٨٧

مناظر الجليل الطبيعية ساحرة، وجباله الشاهقة جميلة. لكن أغلبية جباله حتى اليوم جرداء وتستغيب طالبة التنمية، وتصرخ طالبة المزيد من القرى للناس وللأطفال السعداء المرحبين... فلنشترك جميعاً في مشروع يهدف إلى إنشاء أماكن استيطان تقليدية! هيّا بنا ننزول الجليل الفقراً! دعونا نستوطنه بأعداد كبيرة! دعونا نغير خريطة الجليل<sup>(٢١)</sup>

نجد هذا النص مرفقاً بخريطة أصدرها الصندوق القومي اليهودي سنة ١٩٨٠ بغية اجتذاب اليهود للمجيء والاستقرار في الجليل. إن الدعوة إلى تغيير «خريطة الجليل» في هذا النص شرح مناسب بوجه خاص كمقدمة لهذا القسم لأنه يركز على المرحلة الثانية لتهويد الجليل. فسياسة «تهويد التربة»\* أشد ما تكون بروزاً في هذه المرحلة. وأنشئت المستوطنات اليهودية الجديدة في وسط الجليل لتمييز مظهر آخر لسياسة التهويد كما يقول روكاخ (Rokach):

تشكل القضية الديموغرافية جزءاً [واحداً] من وضع الجليل غير اللامع... ففيه، من ناحية، مناطق شاسعة خالية من السكان لليهود، وفيه من ناحية أخرى تزايد طبيعي للسكان غير اليهود [العرب] خلق تعطلاً إلى الأرض. وما يزيد في خطورة المشكلة عدم وجود تخطيط منفصل للقرى غير اليهودية [العربية]، والكثافة للتزايد باستمرار داخل حدود [هذه] القرى.<sup>(٢٢)</sup>

استخدم روكاخ في تقويمه للمشكلة إحصاءات خاصة بنمط استخدام الأرض في الجليل أعلّما مركز دواسة الاستيطان في رحوفوت. وقد قُلِّمت الأرقام لتظهر ما يلي:

إذا نظرنا إلى مجموع أراضي الجليل التي هي في تصرف السكان والتي تبلغ ٤٨٩,٠٠٠ دونم، وجدنا أن ١٣٣,٠٠٠ دونم منها (أي ٢٧,٢٪) خاضعة للسكان اليهود، وأن ٣٥٦,٠٠٠ دونم (أي ٧٢,٨٪) خاضعة للسكان غير اليهود [العرب]، وأن الـ ٦٣٩,٠٠٠ دونم المتبقية لأرض حكومية... منها ٣٠٥,٠٠٠ دونم (أي ٤٨,٣٪) تقع في دائرة نفوذ السكان غير اليهود [العرب].<sup>(٢٣)</sup>

Jewish National Fund, *Map. Settlement plan in mountainous Galilee* (Jerusalem: Publications of Education and Youth, 1980) (in Hebrew).

\* نستعمل مصطلح «تهويد التربة» بفهم «طمس عروبة التراب» نفسه المذكور سابقاً.

A. Rokach, *Galilee Development and Settlement* (Jerusalem: Jewish Agency for Israel, Dept. of Rural Settlement, 1982), pp. 14-15 (in Hebrew).

Settlement Study Centre, *The Development of Mountainous Galilee* (Rehovot, 1978), (٢٢) p. 6 (in Hebrew).

على أنه لا بد من النظر في هذه الأرقام بحذر شديد، لأن فيها محاولة لتشويه الواقع على نحو منهجي. فهي أولا تتبع لـ «القسم المخطط» من الجليل وليس للإقليم كله. ففي القسم المخطط كما يذكر المصدر ذاته لسنة ١٩٧٧،<sup>(٢٤)</sup> كان يعيش ١٥١,٠٠٠ عربي يشكلون ٦٨,٢ ٪ من مجموع سكانه. ومن الطبيعي جدا أن تمتد نفوذ الفريق الأكثر عددا فوق أكبر نسبة من الأراضي: فالعرب الذين يشكلون ٦٢,٢ ٪ من مجموع السكان سيطرون على ٧٢,٨ ٪ من أراضي هذه المنطقة.

يجب أن يستند التحليل الصحيح إلى معدل حجم الأرض لكل شخص. وإذا قبلنا الأرقام كما هي، نجد الحساب يشير إلى أن معدل نصيب الشخص هو ٢,٣٥ دونم لكل فرد من السكان العرب بالمقارنة بنصيب كل فرد من السكان اليهود وهو ١,٨٩ دونم. وبعبارة أخرى، فإن معدل نصيب اليهودي من الدونمات في سنة ١٩٧٧ كان يبلغ نحو ٨٠ ٪ من معدل نصيب العربي. وإذا تذكرنا أن الفارق بين المعدل الطبيعي لتكاثر السكان العرب واليهود (الذي قُدِّر في نهاية السبعينات بـ ٣٥ في الألف للقطاع العربي و ١٩ - ٢٠ في الألف للقطاع اليهودي)،<sup>(٢٥)</sup> نجد أنه خلال عدة أعوام سيكون معدل نصيب العربي من الأرض قد تضاعف وأصبح مساويا لمعدل نصيب اليهودي.

ولتشويه الأرقام مصدر آخر يتولد من أن المنطقة المخصصة لـ «إقليم التخطيط» في الجليل، كما نرى في الخريطة المرفقة بالدراسة،<sup>(٢٦)</sup> استُثني منها عدد كبير من القرى العربية المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية لمنطقة التخطيط، أي قرى دبورية، وإكسال، ودير المكسور، وبلدة شفا عمرو، وهبلين، وحمرة، وكابول، وشعْب، والجلبندة، والمُكْر، وجولس، وكفر ياسيف، وأبو سينان. لقد استثنت هذه القرى من الحساب على الرغم من أنها تقع على مسافة تتراوح بين نصف كيلومتر وثلاثة كيلومترات من حدّ «إقليم التخطيط»، وعلى الرغم من أن قسما من أراضي هذه القرى داخل فعلا في إقليم التخطيط. وهذا يعني أن نسبة مهمة من السكان العرب أُخرجت من الحساب. ولولا هذا لكان معدل ما في حيازة العربي أقل بمقدار تلك النسبة.

والمؤسف أن الباحثين والمعلقين الإسرائيليين قبلوا الأرقام كما هي، وأشاروا في الوقت ذاته إلى أن «المنطقة الإدارية في الجليل الجليلي ظلت حتى سنة ١٩٧٨ تُشكّل ثلث المنطقة

*Ibid.*, p. 6. (٢٤)

M. Siron, «Changes in the Population of the Northern District and its Demographic Composition» in: A Shmueli et al., eds., *Land of Galilee* (Haifa: University of Haifa, Applied Scientific Research Co.), p. 504 (in Hebrew).

Settlement Study Centre, *op.cit.* (٢٦)

الإدارية لمستوطنات غير اليهود،<sup>(٢٧)</sup> بدلا من التحقيق في النصب الفعلي للفرد من الأرض.

وبالاستناد إلى الإحصاءات السابقة وتفسيرها أنهم السكان العرب بأنهم يشكلون «خطرا» محتملا قد يؤدي إلى إنشاء ومجموعة مترامية من المستوطنات غير اليهودية،<sup>(٢٨)</sup> أو إلى «الاعتداء» على أراضي الدولة واحتلالها. وفي رأي روكاش أنه «بصرف النظر عن أن هذا التطور غير قانوني، فإنه يزيد في عزلة المستوطنات اليهودية في هذه المناطق، ويعمل على الصعاب عليها أن تحتفظ بشبكة من الخدمات الإقليمية المشتركة.»<sup>(٢٩)</sup> وبالنظر إلى ما وصفه الباحثون وصاغوه القرار الإسرائيليون بـ «عدم التناسب» في الانتفاع بالأرض وسيانيتها، فقد رأت السلطات أن السيطرة على الأرض تتحقق بإنشاء مستوطنات ريفية، في حين أن التوازن الديموغرافي سيتم عبر استراتيجية تعزيز المدن التطويرية. وتطبيقا لهذه الاستراتيجية اقترحت وزارة الإسكان سنة ١٩٧٧ «استراتيجية مدنية مُعجلة» للجليل تقضي بتعبئة جميع الموارد الممكنة لإحداث تطورات هائلة في مدن كرميئيل، والناصرية العليا، وصفد.<sup>(٣٠)</sup> وعملا بهذه الاستراتيجية تقرر وجوب زراعة المنشآت الحكومية لتصل إلى ٣٧٪ من المنشآت في البلاد كلها، وذلك بالمقارنة مع ١٥٪ فقط في سنة ١٩٧٥. واتخذ قرار آخر عام ١٩٧٩/١٩٧٨ منح مساعدات حكومية لبناء المساكن تبلغ نحو ٩٥٪ من مجموع قيمتها.<sup>(٣١)</sup>

إن تنفيذ استراتيجية المُدنية في نطاق مدن التطوير اليهودية القائمة لم يُجَلِّ دون المزيد من تقطيع الأراضي العربية ومصادرتها. إذ صودر ما مجموعه ٦,٣٢٠ دونما من العرب المحليين لدفع عجلة التطوير للمدني في الناصرة العليا وكرميئيل. وشملت هذه الأراضي المصادرة ٧٣٤ دونما في قرية المَكْر العربية، لإعادة توطين أسر عربية من عكا فيها. وكان هذا الإجراء جزءا من سياسة طمس عروبة عكا القديمة.

فقام العرب في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ بإضراب عام شمل احتجاجا على تلك المصادرات. وسقط خلال الإضراب ستة قتل من العرب برصاص وحدات حرس الحدود

Rokach, *op.cit.*, p. 15; E. Efrat, *Geography and Politics in Israel* (Tel Aviv: Hots'at Achiasaf, 1984), p. 161 (in Hebrew).

Settlement Study Centre, *op.cit.*, p. 6. (٢٨)

Rokach, *op.cit.*, p. 15. (٢٩)

Ministry of Housing, *Induced Urban Development in the Galilee* (Tel Aviv: Town Planning Unit, 1977) (in Hebrew). (٣٠)

Rokach, *op.cit.*, p. 23. (٣١)

الإسرائيليين،<sup>(٣٢)</sup> وقد جرى العرب في إسرائيل على إحياء ذكرى هؤلاء الشهداء في ما يُعرف بـ «يوم الأرض».

طُرحت استراتيجية التهويد للاستيطان الريفي في قلب الجليل في حزيران/يونيو ١٩٧٤ عندما اقترحت دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية وجوب رفع عدد السكان اليهود في جبال الجليل من ٦٢,٠٠٠ (سنة ١٩٧٣) إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول سنة ١٩٨٠.<sup>(٣٣)</sup> وتلا هذه الاقتراحات إنشاء ٥٨ مستوطنة ريفية قبل منتصف سنة ١٩٨١. وكان ٢٨ منها جزءاً من برنامج يهدف إلى التغلغل في منطقة القلب العربية بإقامة ثلاثة مجتمعات من المستوطنات هي: سيفغ وتيغن وتسالون (الخريطة رقم ٢-٣). واقتُرنت سياسة التغلغل عن طريق الاستيطان، على نطاق هائل، بفكرة إنشاء (منطقة) قلب يهودية بديلة داخل منطقة القلب العربية في الإقليم. ومن أبرز الأفكار التي خطرت للمخططين: وضع خطة لعزل مجموعات القرى العربية، إحداها عن الأخرى، بترج مجتمعات استيطانية فيما بينها. وجرى اختيار موقع كل مجمع لتسهيل: (أ) عزل القرى العربية المجاورة بعضها عن بعض؛ (ب) تقييد التوسع المكاني للقرى العربية. يضاف إلى هذا أن حلقات الاتصال بين مجتمعات الاستيطان الجديدة والمستوطنات الإسرائيلية المُنشئة، داخل الجليل وخارجه، كانت ترمي إلى إنشاء حزام من الأرض يصل بين المستوطنات الإسرائيلية ويقيم، في الوقت ذاته، حاجزاً مادياً بين التجمعات العربية الكبرى في الإقليم. وقد وصف هذا النوع من الاستيطان بما يلي:

يجب أن يتم اختيار مواقع للمستوطنات بحيث لا تعيق مواطن الأقلية فحسب، بل تغلغل فيها أيضاً، وذلك وفقاً لسياسة الاستيطان التي وضعت للجليل وأجزاء أخرى من البلاد.<sup>(٣٤)</sup>

وكان للسيطرة المادية بُعد آخر مرتبط باختيار قمم الجبال لإقامة مستوطنات صغيرة تشرف على القرى والأراضي العربية. وتُعطِلت هذه المستوطنات لتكون «مستوطنات رُصد» (متسيه – mitzpe – وجمعها يتسييم – mitzpim) أو «مناجِر» يقطن في كل منها عدد من العائلات يتراوح بين ست عائلات وعشرين عائلة. وكان من وظيفة هذه المستوطنات الصغيرة الاستيلاء على الأرض المحيطة بها وحجزها لمن يستوطنها بصورة أكثر دواماً في

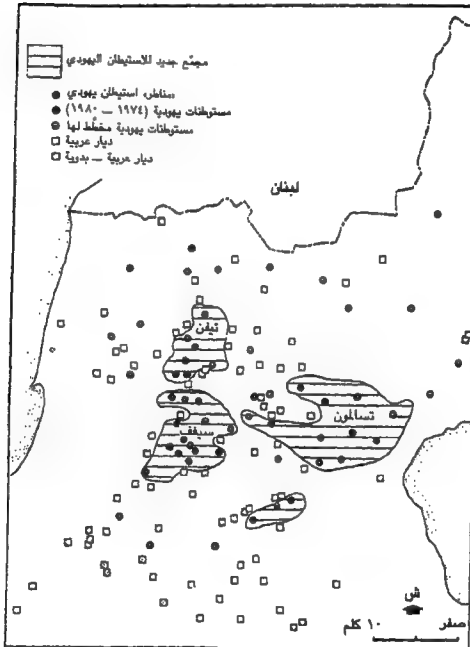
Nakhleh, *op.cit.*, p. 20. (٣٢)

Jewish Agency, *The Mountainous Galilee: Proposals for Development* (Jerusalem: Rural Settlement Department, 1974). (٣٣)

World Zionist Organization, «Master Plan for the Development of Settlements in Judea and Samaria 1979-1983», prepared by M. Drohles (Jerusalem: WZO., Dept. of Rural Settlement, 1978), p. 1. (٣٤)



الخريطة رقم ٢ - ٣  
استراتيجية الاستيطان اليهودي في الجليل  
(١٩٧٤ - ١٩٨٠)  
من حيث صلتها بالديار العربية



المستقبل. (٣٥) واقتضى تنفيذ هذه السياسة الانتشار السريع في المنطقة، وتسييج المناطق للاستيطان فيها في المستقبل، ومنع الاستيلاء على أراضي الدولة بصورة غير قانونية. (٣٦) وتوضح الخريطة رقم ٢-٣ نمط عزل القرى والضيح العربية بثلاثة مجمعات استيطان كبرى هي تيفن وسيفف وتسالون.

يشتمل مجمع تيفن على ست مستوطنات تمتد فوق منطقة مساحتها ٣٦,٠٠٠ دونم، وتقع جنوبي مدينة التطوير اليهودية معالوت، وشمال الطريق الرئيسي الذي يربط مدينتي عكا وصفد. وقد أقيم هذا المجمع ليكون بمثابة إسفين يفصل بين ثلاثة تجمعات عربية كبرى هي: مجموعة قرى ترشيشا وكفر ياسيف إلى الشمال والغرب، ومجموعة قرى الشاغور إلى الجنوب والشرق. ثم إنه - أي المجمع اليهودي - يشكل حاجزا ويشول دون امتداد أراضي جولس، ويزركا، وجت، ويانوح، وترشيشا، وأراضي مجد الكروم والبعثة، ودير الأسد، وكسرا، وكفر سُنح. وكانت الأرض التي يشغلها مجمع تيفن تابعة في الأصل لهذه القرى. ولم يكن اليهود قبل سنة ١٩٤٨ يملكون مترا مربعا واحدا منها.

وخطط مجمع سيفف ليضم من ١٢-١٤ مستوطنة يهودية جديدة تبين على ٣٠,٠٠٠ دونم، ويحقق غايات شبيهة بتلك التي يحققها مجمع تيفن. فهو يفصل بين القرى العربية الواقعة في تجمع قرى شفاعمرو إلى الغرب ويجمع سخنين والشافور إلى الشرق والشمال. كما أنه يشكل حاجزا بين الأراضي، وحق القطاعات السكنية، التابعة لقرى عيلين، وضميلة إلى الجنوب، ورمرة وكابول وشعب إلى الجنوب، ومجد الكروم إلى الشمال، وكوكب وظهرة وسخنين إلى الشرق. ويمتد مجمع سيفف بصورة رئيسية فوق أراضي قرى كوكب ورمرة وكابول وميعار المصرة وشعب ومجد الكروم وسخنين. ولا يزال جميع هذه القرى قائما باستثناء ميعار التي دمرت سنة ١٩٤٨، وحولت أراضيها إلى أحرار - ولم يملك اليهود شيئا من أرضها قبل سنة ١٩٤٨.

ويمتد مجمع تسالون فوق منطقة شاسعة تبلغ مساحتها ٣٨,٠٠٠ دونم وتضم ١٣ مستوطنة يهودية جديدة. ويكاد يكون أكثر من النصف الشرقي لهذا المجمع حاليا من القرى والضيح العربية. وقد جرى تصميم هذا المجمع ليحقق غرضين: الأول إنشاء حلقات اتصال بين المستوطنات اليهودية في المجتمعين الآخرين، والمستوطنات الأقدم الموجودة شمالي بحيرة طبريا. وتقوم كرميثيل بلور مركزي مهم لأنها واقعة عند ملتقى المجمعات الثلاثة. ويتجلى لنا الغرض الثاني من إنشائه بمجرد النظر إلى شكل «خلليه» الناتين من جهته

D. Newman, «Ideological and Political influence on Israeli urban colonization: The West Bank and Galilee mountains», *Canadian Geographer*, 28, 1984, p. 148.

Rokach, *op.cit.*, p. 20. (٣٦)

الغربية (أنظر الخريطة رقم ٢ - ٣)، وهو عزل القرى والضياع العربية بطريقة فريدة في نوعها. فالمنطقة الواقعة بين المخلين تضم قرى وفيض المغار، وقرى وفيض عشار السواصد، والرئيسات والحمدون. وهذه المنازل العربية محاطة بمجمع تسلون من ثلاث جهات: من الشمال والجنوب والغرب، في حين أننا نجد في الغرب مستوطنتين صغيرتين وهما كلمون وماكمونيم. وهكذا تم فعلا فصل المنازل العربية في هذا القطاع المحاصر، عن تجمعين عربيين كبيرين في هذه المنطقة، وهما قرى عيلون ودير حنا وعربة وسخين إلى الجنوب، ومجموعة قرى الشاغور الواقعة على طريق عكا - صفد الرئيسي إلى الشمال.

ويمتد مجمع تسلون فوق جزء لا يُستهان به من أراضي القرى العربية القائمة وهي عيلون ودير حنا وسخين والمغار. ويمتد القسم الأكبر منه، ولا سيما في الجزء الشرقي منه فوق أراضي القرى العربية للدمرة. هذا، وقبل سنة ١٩٤٨ لم يكن لليهود شيء من أراضي المجمع. ومن الجدير بالذكر أن عددا من الطرق الجديدة شُقَّت بين للمجمعات الكبرى الثلاثة وشبكة الطرق الرئيسية في الجليل. وفي أحد المراجع يُذكر أن نحو ثمانين كيلومترا من الطرق الجديدة المرصوفة شقها الصندوق القومي اليهودي في الفترة التي تنتهي بسنة ١٩٨٠. (٣٧) وينعكس تحسن شبكة الاتصالات أيضا في أن خطوط الهاتف مَدَّت في كل مستوطنة ريفية جديدة، بما في ذلك مستوطنة المناطر، بعد إنشائها مباشرة، في حين أن طالبسي خطوط الهاتف في إسرائيل ينتظرون عادة مددا طويلة ويتمرضون لرتابة حكومية شديدة.

وبعد مرور عشرة أعوام على البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من سياسة التهود تبيّن أن النجاح لم يكن حليف استراتيجية «المُثَنَّة المُعْجَلَة»، ولا حليف السياسة الريفية. ورأى كثرة من الباحثين الإسرائيليين أن فعالية ومستوطنات المناطر كانت محدودة جدا. واستنتج كينيس (Kipnis) وأن جميع المحاولات التي جرت للتوصل إلى توازن ديموغرافي ملموس لم يحالفها النجاح... ففي جميع الأعوام المستهدفة كان السكان العرب أكثر من المتوقع والسكان اليهود أقل منه. (٣٨) ففي حين أن عدد سكان ومستوطنات المناطر المتوخى كان ٦٠٠٠، (٣٩) فإنه بحلول سنة ١٩٨٤ لم يكن مجموع سكانها قد بلغ ٢٥٠٠. وبعض تلك المستوطنات خال من السكان وبعضها أهل جزئيا. (٤٠) وقد تعرضت هذه المستوطنات للنقد بسبب عدم فعاليتها. فعلى الرغم من أنها أنشئت، كما قيل علنا، «لمراقبة» المناطق المجاورة،

Jewish National Fund, *op.cit.* (٣٧)

Kipnis, *op.cit.*, p. 196. (٣٨)

Efrat, *op.cit.*, p. 166. (٣٩)

(٤٠) غازي فلاح، وحرب السواصد الكلمة حافلة في سياسة تهويد الجليل، والراكب (الناصرة)، المجلد ١ / العدد ٦ و ١٩٨٤ (أ)، ص ٣٧.

فكثيرا ما توجه مستوطنوها إلى حيفا الكبرى بحثا عن عمل بسبب عدم توفر البنى التحتية فيها، وبالتالي فإنهم كثيرا ما كانوا يتغيرون عن نقاط المناظر. بل إن بعض الجغرافيين الإسرائيليين ذهب إلى أن هذه السياسة أدت إلى نتيجة معاكسة، فهي، كما يقول سوفر (Soffer)، صمّمت لمواجهة بين العرب واليهود:

إننا نحن الذين خلقنا خريطة يصطدم فيها العرب واليهود. ويؤكد هذا الصدام روح العداء لدى العرب ويوحّد صفوفهم. لكنه مضر ويضر لليهود ويصب الزيت على نار العداء.<sup>(٤١)</sup>

وينطوي الحل الذي اقترحه سوفر على وتخفيف الضغط [ضغط الاستيطان] في وسط الجليل الأعلى والأدنى، وعلى السماح للقوى الاقتصادية بأن تقوم بدورها في هذا الإقليم.<sup>(٤٢)</sup> إن تأثير سياسة التهويد في منازل العرب المحليين يتجل هنا بوضوح في تبلور المثبنة الاقتصادية وغيرها من مجالات الحياة. وقد شملت سياسة التهويد عمليتين متباينتين: الأولى نشر المستوطنات اليهودية، والثانية السيطرة على التوسع المادي للمنازل العربية، وحتى إزالتها، كما حدث لأغلبية القرى البدوية. وصُمم التخطيط الإقليمي بعناية لتجميع الضيع البدوية في ما وصف بأنه «مشاريع بدوية مخططة»، أو «مشاريع التوطن المبرجة». وكانت السلطات قد استندت في التخطيط لمثل هذه «المشاريع» إلى فكرة أن البدوي يجب ألا يكسب عيشه من الزراعة أو المواشي بل يجب أن يتحول إلى عامل بالأجر.<sup>(٤٣)</sup> وعلى هذا النحو حاولت السلطات «مَثْبِنَة» البدوي بتحويله إلى عامل في سوق العمل اليهودية، مضيئة بذلك قطاعا آخر من السكان العرب إلى غزور الجليل من البروليتاريا التي لا أرض لها. ومن المهم أن نلاحظ أنه حللا كانت الأرض تُفَرِّز وتُخصّص لاستيطان اليهود واستخدامهم لها، كان أصحاب الأراضي من العرب ينظرون إلى المستقبل بمزيد من القلق. وعليه، فإنه من السّاذجة قبول ما ذهبت إليه وزارة الإسكان (سنة ١٩٧٧) وهو أن مصادرة أراضي العرب ستكون في النهاية لمصلحة السكان العرب.<sup>(٤٤)</sup> فالواضح هو أن مفهوم المصادرة وحواجزها كانت في بداية الأمر جزءا من سياسة السيطرة التي تقضي بإيجاد فرص غير

A. Soffer, «The territorial conflict in Eretz-Israel», *Horizons in Geography*, 17-18, 1986, (٤١) p. 22.

*Ibid.*, p. 20. (٤٢)

(٤٣) فلاح (١٩٨٤)، مصدر سبق ذكره.

G. Falah, «The Spatial Pattern of Bedouin Sedentarization in Israel», *GeoJournal* (1985b), pp. 361-368; G. Falah, «Planned Bedouin Settlement in Israel: The Reply», *Geoforum*, 16 (4) (1985c), pp. 440-451.

Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 23. (٤٤)

متكاثفة في مجالي التوسع المكاني والنمو الاقتصادي لقسم من السكان على حساب القسم الآخر.

وفي الوقت ذاته قامت السلطات بزور المستوطنات اليهودية هنا وهناك، وفرضت الحكومة سياسة صارمة تقضي بفرض إجراءات بيروقراطية على التخطيط الهيكلي للقرى العربية. فاتبعت وزارة الداخلية سياسة عدم الموافقة على الخرائط الهيكلية، وذلك للسيطرة على التوسع المكاني للقرى. وقد أشار شموئيل وشنيل (Shmueli and Schnell) إلى أنه لم يكن في إسرائيل بعد سنة ١٩٨٠ سوى ١٨ قرية ذات تخطيط هيكلي مصادق عليه رسمياً - وذلك من مجموع القرى والضياع العربية التي درس أحوالها المحققون الإسرائيليون وعددها ١٠٥. (٤٥) أما بالنسبة إلى وسط الجليل فقد وجد فلاح أنه في سنة ١٩٨٠ لم يكن بين القرى الثلاث والعشرين التي دُرِسَتْ سوى قريتين لها خريطتان هيكليتان، وهما أبو سنان وكوكب. (٤٦) ويجب أن نشير هنا إلى أن الخرائط الهيكلية عبارة عن وثيقة قانونية ملزمة تنظم تخصيص الأراضي لمختلف الأغراض في المنطقة التي يشملها التخطيط. (٤٧)

إن سياسة التأخر في إقرار مثل تلك الخرائط أثرت بصورة مباشرة في عملية تهيئة القرى العربية، لأن عدم وجود خرائط هيكلية مُصادق عليها كان، من الناحية النظرية على الأقل، يوفر للسلطات حرية قانونية واسعة تتيح لها السيطرة على نمُو أية قرية وعلى اقتصادها. ففي هذه الحالة لا تقوم السلطات مثلاً - برفض إصدار الرخص لإنشاء المعامل فحسب، بل تستطيع رفض ميزانية للبنية التحتية أيضاً. (٤٨) فالاستثمار في البنية التحتية (أي استكمال بناء شبكة طرق وهواتف وكهرباء)، كما يراه كثرة من المخططين، عنصر حاسم في اجتذاب المبادرات والحرف التطويرية. (٤٩) وعليه، فإن سياسة التهويد نزعَت إلى فرض قيود على اقتصاد السكان العرب وعلى مؤسساتهم أيضاً، لكي توجّه اعتمادهم على الاقتصاد والمؤسسات

---

A. Shmueli and I. Schnell, «Identification and Mapping of a development problem in the Arab Sector in Israel» (Tel Aviv: Tel Aviv University, Sapir Centre, Discussion Paper, No. 5-80, 1980), p. 23.

Falah (1985a), *op.cit.*, p. 16. (٤٦)

Shmueli & Schnell, *op.cit.*, p. 23. (٤٧)

Falah (1985a), *op.cit.*, p. 14. (٤٨)

Belsky, E. et al., «The Role of Secondary Cities in Regional Development», (٤٩) Unpublished manuscript, Worcester/Mass.: Clark University, IDA Cooperative Agreement on Settlements and Resource Systems Analysis and Management (1983), pp. 44-45.

الواقعة تحت السيطرة اليهودية.<sup>(٥٠)</sup> ومثل هذا يقال عن خطة وزارة الإسكان لـ «تخفيف أو تمجيد» تطور المُلْبَنَة اليهودية في الجليل (سنة ١٩٧٧). فقد ورد في الخطة «أنه من المستحيل، كما أنه من غير المرغوب فيه، تطوير مناطق صناعية واسعة داخل أراضي القرية [العربية]».<sup>(٥١)</sup> وباختصار، فإنه يمكن القول إن السلطة الإسرائيلية تعمل فعلاً على إلقاء العرب في حالة «الْمُلْبَنَة الكاملة»،<sup>(٥٢)</sup> ومن دون تشجيع أية بنية اقتصادية ملائمة في القرية. هذا، وفي الوقت نفسه يتم توجيههم إلى العمل في المراكز للمدينة اليهودية الموجودة خارج الجليل. ويرمز هذا التوجه بصورة أكثر وضوحاً في المرحلة التالية من التهويد.

### المرحلة الثالثة، ما بعد ١٩٨٢

من الصعب تحديد تاريخ البدء بالمرحلة الثالثة من التهويد. وذلك (أ) لأن فكرة سيطرة القطاع اليهودي وهيمنة الاقتصادية على الموارد الطبيعية التي تتجلى بصورة خاصة في هذه المرحلة، كانت هدفاً حتى قبل سنة ١٩٨٢؛ (ب) لأن فترة «عمليات» التهويد في هذه المرحلة ما زالت قصيرة جداً إلى حد أنها لا تكشف بوضوح عن الكثير من «خصائصها المكانية».<sup>(٥٣)</sup>

ومع هذا يبدو أنه طرأ تحوّل كبير على سياسة التهويد، وهو تدخلها مباشرة في الحياة الاقتصادية في قرى الإقليم وتوسيعها الكاثي. واعتزف المخططون اليهود – الإسرائيليون والمسؤولون الحكوميون – بأنه لا يمكن المضي في السياسة السابقة، وهي سياسة «اللاقرار» أو «اللاتخطيط» للقرى العربية، إذا أُريد أن ينجح التهويد. وقيل هذا بصراحة في سنة ١٩٧٧ على المستوى الوزاري:

إن عدم وجود حل ملائم لحاجات السكان في الوسط العربي، يأخذ في الاعتبار مجمل النزعات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، التي تتجلى في المجتمع العربي، قد يؤدي إلى فشل كل محاولة تستهدف الوسط اليهودي وحده.<sup>(٥٤)</sup>

S. Smooha, «Existing and Alternative Policy towards the Arabs in Israel», *Ethnic and Racial Studies*, 5 (1982), pp. 71-98.

Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 76. (٥١)

Meyer-Brodnitz, *op.cit.*, pp. 4-12. (٥٢)

قارن المصطلحات نفسها للرجوة مثلاً: (٥٣)

S. B. Cohen, and L. D. Rosenthal, «A Geographical Model for Political System Analysis», *The Geographical Review*, 6 (1) (1973), p. 11.

Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 68. (٥٤)

هذا النقد الموجه إلى سياسة التهويد يؤكد الحقيقة التالية، وهي أنه على الرغم من أن خططا وبرنامج كثيرة وضعت لتطوير الجليل فإن صلتها بالموضوع لم تكن شاملة، لأنها استتت الوسط العربي؛ وهناك كذلك شواهد قليلة جدا على وجود تخطيط قائم على الواقع لوسط الأقلية.<sup>(٥٥)</sup>

وتوحي استراتيجيات العمل العام التي اتبعت في المرحلة الثالثة هذه من مراحل التهويد، بأن السياسة تتحول الآن من المستوى العام للإقليم إلى مستوى القرية أو الضيعة العربية الواحدة. وينعكس تحول السياسة هذا في قرار الحكومة بإنشاء مجلس مسنغاف الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ في الجليل الأوسط،<sup>(٥٦)</sup> وفي نشر تقرير ماركوفيتش (Markovitz) حيا يعرف وباللبناني السكنية غير القانونية في الوسط العربي من إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

كان الغرض الأساسي المقترح به رسميا من إنشاء مجلس مسنغاف الإقليمي هو تقديم الخدمات، وإنشاء شبكة إقليمية لإحدى وعشرين مستوطنة في تجمّع مسنغاف، وأربع مستوطنات في تجمّع تيفن.<sup>(٥٧)</sup> على أن تأسيسه يجب أن يُحلّل - في ضوء تأثيره الفعلي وسياسة التهويد - بوصفه محاولة لمنع القرويين العرب المحليين من الانزعاج بأراضيهم حتى لو كان معترفا بملكيتهم لها. والسبب في هذا أن مثل تلك الأراضي كان ملحقا رسميا بالمجلس الإقليمي اليهودي الجديد، وبالتالي أُخرج من «منطقة نفوذه» القرى والضيعة العربية المحلية. وإذا وضعت هذه الأراضي في الوقت ذاته في المنطقة الإدارية الرسمية التابعة لمجلس مسنغاف الإقليمي، فقد صار هذا المجلس يسيطر على جميع الموارد الطبيعية في المنطقة وعلى شؤون التطوير المتصلة بالسياحة والزراعة والري، على الرغم من استمرار ملكية العرب لها. وبما ترتب على هذه السياسة إضعاف البنية التحتية الاقتصادية للقرويين العرب في ديارهم وأرضهم، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن عمل بالأجر في المدن اليهودية خارج الجليل. وفي المقابل، صار استغلال الموارد الطبيعية وتطويرها امتيازاً موقوفاً على المستوطنين اليهود، في محاولة لتعزيز قاعدتهم الاقتصادية المحلية، والحدّ من ذهابهم إلى العمل في مدن بعيدة عن أماكن سكنتهم في الجليل.

ولكي نفهم ما لمجلس مسنغاف الإقليمي من تأثير ونفوذ إلى ما وراء التصريحات الرسمية

S. M. Katz and N. Membrin, *Preliminary Conclusion of the Galilee (Rehovot: Settlement Study Centre, 1978)*, p. 5.

M. Buzi, *Segev 1983-1992, Regional Development Plan (Haifa: Jewish Agency for Israel, 1986)*, Settlement Department, Northern District, Publication No. 3-3-83, p. 16.

*Ibid.*, p. 16. (٥٧)

عن الأهداف، علينا أن ننظر إليه من زاوية تحليل المنافع على أساس جغرافي، فالخريطة رقم ٢ - ٤ تبين الحد الإداري لذلك المجلس وصلته بمواطن اليهود والعرب في المنطقة. وهذا الحد يشير بوضوح إلى إخراج القرى والضيعة العربية وضم الأراضي التي بينها إداريا إلى نفوذ سلطة المستوطنات اليهودية الجديدة.

ولكوكس (Cox) تعليق على «البوتقة الإدارية» (juridical context) التي تنجم عند تعيين مناطق النفوذ، والتي يأتي دورها في تنظيم نشاط الأفراد والسلطات المحلية. فهو يقول في ذلك: «إن المدى الذي تبلغه [هذه الحدود] في التأثير في الشؤون الإنعاشية للبحض [فهي تنعكس في الوقت ذاته] على نحو خطير وسلبى [على الآخرين]، ويمكن [بالتالي] مشكلة حكومية [للسلطة المحلية] وهذا للسياسيين، لأن المتأثرين سلبيا سيحاولون تغيير الوضع، ولأن المحظوظين سيحاولون حماية مصالحهم الثابتة». (٥٨)

إن وضع ١٨٠,٠٠٠ دونم تحت السيطرة الإدارية لنحو ألفين من المستوطنين اليهود - أي بمعدل ٩٠ دونما لكل منهم - قد أثار الاحتجاج الشديد في ٢٣ قرية وضيفة عربية منكوبة (بلغ مجموع سكانها ١٢٩,٨٧٢ نسمة بحسب إحصاء سنة ١٩٨٣). ذلك بأن أراضيها الأصلية أصبحت تقع ضمن نفوذ مجلس مسغاف الإقليمي، وتشكل هذه الأراضي العربية نصف مجموع الأراضي الخاضعة لإدارته. ويقوم المجلس باستخدام الأرض للأغراض الزراعية، وعلى أساس يومي.

هناك مذكرة غير منشورة (آذار/مارس ١٩٨٣) قلّمها السيد محمد مناع، رئيس المجلس المحلي في عجد الكروم، باسم المجالس العربية المحلية في المنطقة، يحلل فيها المضاعفات المضرّة بالقرى العربية في النقاط الست التالية:

١ - إن المناطق الإدارية للمجالس المحلية العربية لا تلبي مستلزمات التطوير في كل

قوة...

٢ - إن مجلس مسغاف الإقليمي يقوم بخدمة القرى الصناعية، لما هي حاجته إلى ١٨٠,٠٠٠ دونم، أي تسعون دونما لكل شخص بالمقارنة مع ٠,٨ دونم لكل مواطن عربي في الإقليم؟

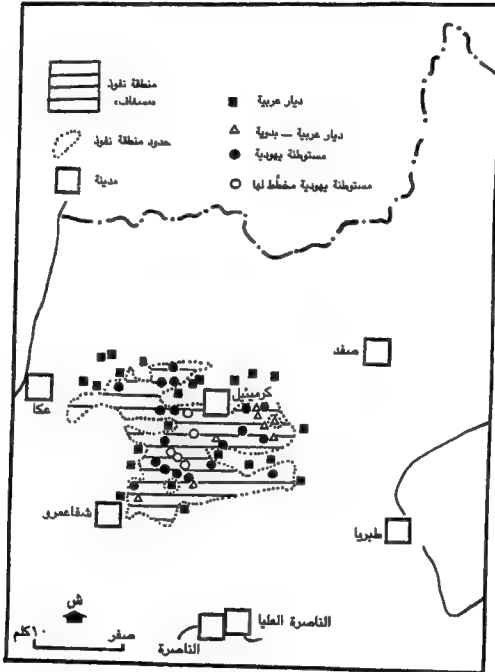
٣ - إن ضم الأراضي العربية إلى مجلس مسغاف الإقليمي قد تمّ على حساب المواطنين العرب الذين - كما هو معروف - يحتاجون الحاجة إلى مناطق صناعية وتجارية وشرموا المرامي... ولهذا نرى أن القرى العربية قادمة على إدخال المناطق الطبيعية والأحراج في دائرة نفوذها لأن هذا ليس وقفا على الوسط اليهودي وحده.

٤ - إن مجلس مسغاف الإقليمي يستطيع، إذا أراد، أن يصادر ٤٠٪ من الأراضي

K. R. Cox, *Location and Public Problems* (Oxford: Basil Blackwell, 1979), p. 10. (٥٨)



الخريطة رقم ٢ - ٤  
حدود الأراضي التي سُخِّت إلى مجلس مسطاف  
الإقليمي وصلتها بامكن الإستيطان اليهودي



الواقعة في دائرة نفوذ للأغراض العامة من دون مقابل. وهذا له تأثير سلبي في الأراضي التابعة للعرب. إذ مَنْ الذي يستطيع أن يمنع مجلس مسغاف من إقامة المباني العامة وإنشاء الحدائق والمتنزهات والمحميات الطبيعية في الأراضي العربية التي ضُمت إليه؟

٥ - مطالب السكان العرب الذين قام مجلس مسغاف بضم أراضيهم بأن يدفعوا ضرائب وأنشأوا غطلة على تلك الأراضي... وهكذا، فإنهم سيُضطرون إلى التردد على دوائر مجلس مسغاف للمراجعة بشأن أصغر مسألة تتعلق بالأراضي ذاتها، على الرغم من أنهم يحصلون على الخدمات البلدية من المجالس العربية المحلية.

٦ - إن قيام مجلس مسغاف بضم أراضي العرب القاطنين في المنطقة مسألة حساسة تؤذي مشاعرهم، ولا سيما أنهم شديدو التعلق بأرضهم. ثم، لماذا يجري ضم الأراضي إلى مجلس مسغاف لو إلى أيّ مجلس آخر قد يتشكل، مادام لدى الحكومة أراضٍ كاثية؟... إننا نتفق مع المحكمة التالية: «إن الذي يُجرّم من أرضه يُجرّم من وطنه...» (٢٩).

إذا أخذنا هذه المساواة بعين الاعتبار يبدو هذا الإجراء أنه مناوراة إدارية تقوم بها السلطات الحكومية لخلق إطار من الأراضي لا تستطيع القرى العربية فيه أن تعتمد، إلى حدّ مُرضٍ، على أراضيها من أجل أية تنمية اقتصادية في المستقبل. وعليه، فإن اقتصادها المديني سيعتمد بصورة متزايدة على السوق اليهودية وما تطرحه من خيارات.

ومن أجل تحقيق الهدف النهائي، وهو الحدّ من الاتساع الجغرافي للقرى العربية، طلبت الحكومة في أواخر سنة ١٩٨٥ إجراء مسح خاص قُلم لها في السنة التالية (١٩٨٦) باسم تقرير ماركوفيتش. والتقرير برّمته يسلط الضوء على ما وُصف بـ «الأبنية السكنية غير القانونية في الوسط العربي» من إسرائيل؛ وهو مثال بارز يُمْكِن مَنْ ينظر إلى القضية على مستوى الجزئيات؛ من فهم سياسة التهويد التي ترمي إلى إحراز السيطرة على التوسع المكاني لمساكن العرب وأراضيهم.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن استخدام عبارة «أبنية غير قانونية» هو استخدام مشوّه وغير دقيق. فالواقع هو أن عدم موافقة السلطات المختصة (أي وزارة الداخلية) على منح رخص لبناء البيوت، وسياسة التضييق على القرى العربية، هما اللذان أدّيا إلى بروز ظاهرة البناء غير المرخص. أضف إلى هذا أن هناك عشرات القرى العربية التي كانت قائمة قبل ظهور إسرائيل، والتي ترفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بها. وعليه، فالأفضل هو استخدام عبارة «أبنية غير مرخصة» لا «أبنية غير قانونية».

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد التقرير في تعزيز استراتيجية العمل الحكومية التي كان

---

M. Manna', «Memorandum, Regional Council Misgav.» Prepared for meeting of heads (٥٩) of Arab and Jewish Local Councils with Mr. Shimon Peres, Beisan, (8 March 1983) (in Hebrew).

هدفها النهائي أن تكمل ما فشلت سياسة التهويد في تحقيقه خلال المراحل السابقة، وهو إزالة قرى وضيعة عربية (مثل الضيعة البدوية على رأس جبل كمانة) بأكملها من المناطق التي تسعى الحكومة للاحتفاظ بها لأغراض الاستيطان اليهودي حاضرا ومستقبلا.<sup>(٦١)</sup>

وقامت لجنة مختلطة من كبار المسؤولين في الوزارات بوضع التوصيل التي يشتمل عليها التقرير؛ ولم يكن بين هؤلاء أي عربي. ومن اللافت للنظر أن هذه اللجنة اختارت معيارا واحدا لجعل أهدافها ملائمة لاستراتيجية التهويد، وهو مبدأ النظر فقط في «البناء غير القانوني للمساكن» خارج حدود الخريطة الهيكلية للقرية. ومعنى هذا أن لجنة ماركوفيتش لم تأخذ بعين الاعتبار سوى القرى العربية التي لها خرائط هيكلية معترف بها. وعليه، فإن جميع القرى والضيعة العربية التي ترفض الحكومة الاعتراف بأنها «قانونية»، والتي تصبح بالتالي بلا خرائط هيكلية، قد تُصنّف في فئة «البيوت غير القانونية» الواقعة «خارج الخرائط الهيكلية». وهكذا، فإن عبارة «خارج نطاق الخريطة الهيكلية» لا تضم المباني خارج الخريطة الهيكلية الرسمية لقرية عربية فحسب، بل تضم أيضا أعدادا من القرى العربية بأكملها. ويوصي تقرير ماركوفيتش بتوسيع حدود المناطق (zones) في الخرائط الهيكلية الموجودة بحيث تضم أغلبية (وليس جميع) البيوت المُسمّاة «غير قانونية» في هذه القرى؛ وهكذا، فإنها تصبح قانونية من خلال إعادة ترتيب المناطق. ومع هذا، نجد أن عددا من بيوت القرى ذات الخرائط الهيكلية سيُهدم لأنه يقع خارج حدود المناطق الجديدة. فالبعد الحاسم لهذا التقرير هو أن جميع القرى والضيعة غير المعترف بها رسميا من قِبَل الحكومة توصف بـ «البيوت الرمادية»، أي أنها من البيوت التي مستجري لإزالتها خلال بضعة أعوام. ويقضي التقرير بإعطاء أصحاب هذه البيوت «فترة سماح»، أو تأجلا، من عامين إلى خمسة أعوام، كحد أقصى، وذلك بحسب الموقع، لكي يرتّبوا مع السلطات أمر انتقالهم إلى موقع آخر واسع أراضيهم للدولة. والتهديد المائل هو أن جميع هذه القرى وحتى آخر بيت منها، ستقوم الحكومة بهدمها في المستقبل القريب.

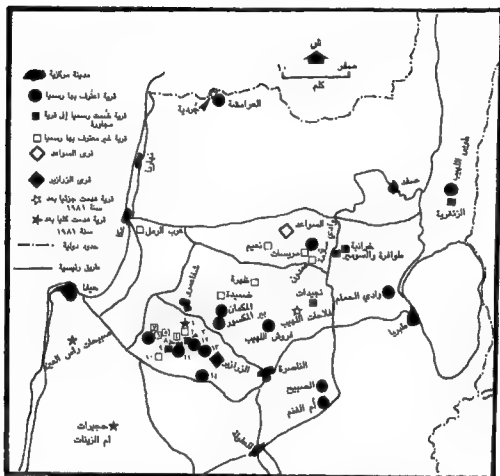
إن القرى والضيعة البدوية في الجليل والتقب مهددة بصورة خاصة بالمضاعفات التي يولدها هذا التقرير. ومنذ أعوام وسكانها يفوضون الحكومة للاعتراف بقراهم وضيعةهم، لكن الحكومة امتنعت من الاعتراف بها رسميا وحاولت أن تقنع سكانها بالانتقال إلى مواقع جديدة تختارها لهم (أنظر الخريطة رقم ٢ - ٥). والدور الذي يقوم به التقرير هو أنه يقدم «أداة قانونية» لتنفيذ سياساتها السابقة على وجه السرعة.

ويشير التقرير إلى وجود ٦٢٦٨ «بيتا رمادية» ويُقدّر ١١٣ بيتا «للتعمير الفوري». لكن

---

(٦١) فلاح (١٩٨٤م)، مصدر سبق ذكره.

الخريطة رقم ٢ - ٥  
الديار العربية البدوية  
في شمال فلسطين (١٩٩١)



١ - التسمية؛ ٢ - سواعد المصير؛ ٣ - طالع طيالي؛ ٤ - الفوائد؛ ٥ - كزاةة؛ ٦ - ريميات؛ ٧ - طينسات؛  
٨ - السخية؛ ٩ - جلد أم راشد؛ ١٠ - القزويات؛ ١١ - صفة طوبى؛ ١٢ - الكلية؛ ١٣ - المجاورة ثرى الزوايد  
أربع وهي: الشهاب، أبو صباح والحارثي والجواسم والدرر؛ أما الجبهات فاربعة وهى: فضضة والكلمن ولى التفسير. ولي

من الواضح فيه أن هذين الرقمين لا يشملان اللواء الشمالي الذي قيل إن أرقامه سترد في تقرير مُفصل.<sup>(٦١)</sup> ثم إن هذا التقرير يأتي إلى ذكر ١٤٤٥ أمرا بالهدم، بالإضافة إلى ٧٠٤ بيوت وغير قانونية في وسط الجليل في منطقة كَمَانَة الجبلية وفي منطقة إطلاق النار (منطقة عسكرية) رقم ٩ (والجزء الرئيسي فيها من بيوت البدو).<sup>(٦٢)</sup> وبناء على تقرير ماركوفيتش، هناك نحو ١٩ قرية وضيفة بدو «غير معترف» بها (الجدول رقم ٢ - ٣) قُرر لها التلميع الشامل خلال الأعوام الأربعة التالية. ويجب أن نلاحظ أن في أصغر هذه القرى والضيعة العربية يوجد سكان أكثر من سكان أي من «مستوطنات المناطحة اليهودية في الجليل». وفي الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٨٨ تمَّحَّل للعيان بداية تنفيذ توصيات تقرير ماركوفيتش. ففي أوائل أيار/مايو ١٩٨٨ وقع هجوم صاعق على قرية درجت (في الشمال الشرقي من النقب) أسفر عن هدم تسعة بيوت؛ وفي حزيران/يونيو هدمت ثلاثة بيوت في قرية العرامشة، كما هدمت ستة بيوت في قرى عارة ومعاول (الثلث الصغرى). أثار هدم المساكن هذا احتجاجا واسما لدى جميع العرب في إسرائيل. وفي ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٨ أضربت المجالس المحلية العربية كلها يوما واحدا احتجاجا على الهدم بحسب الخطط الموضوعة، وتظاهر الأهالي أمام وزارة الداخلية في القدس. وعندما يتم تنفيذ التوصيات سيضاف فريق جديد من العمال العرب الذين لا أرض لهم، إلى الأعداد المتزايدة منهم في القرى الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد عدد العمال غير الزراعيين على نحو لا يستهان به. ويهدف التقرير أيضا إلى توجيه النشاط العمراني في القرى العربية في المستقبل، وزيادة كثافة الإسكان داخل حدود القرية ذات الحواف الهيكليّة، والقيام بما هو أهم من ذلك، ألا وهو تشجيع العرب على التوسّع عموديا بنشيد أبنية ذات طبقات كثيرة. وقد كان تشييدها هدفا طامحا توخاه مخططو الحكومة الذين اعتبروه بديلا من كبسح التوسّع الأفقي للوحدات السكنية والحلول محلّه. وإذا قدر لهذا النمط السكني أن يلقي تشجيعا وأن ينفذ، فسيتهي الأمر بتغيير بُنية القرية العربية بإضفاء طابع مدنيّ وعمودي متزايد عليها.

(٦١) Markovitz Report, Official report on the 'illegal' building activities within the Arab sector in Israel (Jerusalem, 1986) (in Hebrew).

(٦٢) *Ibid.*, pp. 28-29.

الجدول رقم ٢ - ٣  
القرى الجبلية العربية المعرضة للهدم بمكافئ  
توصيات تقرير ماركوفيتش، وعدد سكانها

عدد السكان		القرية
سنة ١٩٨٨ م	سنة ١٩٨١ م	
٣٢٩	٢٤٢	قرى وطبع للمواحد
٨٢	٧٧	الحسينية
٢	٧٦	عربة الخفيفة
٢	١٣١	مهاجر
٢	٤٥	الغريب
٣٩٢	٢٧٧	صانور
٦٥٠	٣٠٨	كثانة - الشرق
		كثانة - الغرب
		قرى بدوية أخرى
٢	٧٦٨	الزبدات
١٦١	٢٦٧	الخوالد
٢٢٨	٢٥٠	حجرات الخمينة
٢٩٢	٢٢٤	نعم
٣١١	١٥١	مريسات
٢	١٥١	كزلقة
٢	١١٩	طامسخت
٢	٩٦	حجرات طهرة
١٤٠	٩٤	المنعة
٢	٧٢	الملاحات
٥٧	٦٧	رميمات
٢	٤٦	حمرون

المصدر: G. Faink, *Patterns of spontaneous bedouin settlement in Galilee*, Occasional Publications (New Series), No. 18 (Durham: University of Durham, Dept. of Geography, 1983), pp. 48, 55.

٥ تستند هذه الإحصائيات إلى المسح التلويقي الذي قام المؤلف به في أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

٥٥ بحسب نتائج المسح التلويقي الذي قامت لجنة «الأريمن» به ونشر في: «رسم غشامة» - القرى العربية في الجولان، «الغولان» - دمشق، ١٩٩٠، ص ١٠.

## الخلاصة

لقد جرت معالجة إقليم الجليل، الذي يشكّل هذه الوحدة الدراسية، في إطار النزاع والتنظيم المحليين. ويتميز هذا الإطار بسلسلة واسعة من العلاقات بين الظواهر والعمليات السياسية والأيدولوجية والاقتصادية - الاجتماعية وبين الظواهر والعمليات الحسية. وبما يزيد في تعقيد حالة الجليل أن الخصائص ذاتها التي نجمت، أصبحت عاملاً مؤثراً في أوضاع واقعية أخرى. وقد سبق أن أوضحنا أن حافز صائمي القرار من اليهود الإسرائيليين كان، في عدد من المناسبات، نابعا من النتائج غير المرئية للقرارات التي تمخضت عن سياسة سابقة؛ وهكذا، فإن النتائج تلك تصبح زائدا جيدا ما دامت تخدم أغراض التنظيم الأيدولوجي والسياسي السائدتين. فالنزاع المحلي بين العرب واليهود في الجليل، كما رأينا، لا يمكن اعتباره نزاعا عادلا؛ فهناك، من جهة، الدولة يدعمها احتكار للقوة العسكرية، ورأس المال، ونظام قانوني، وخيار إصدار تشريعات جديدة تعمل على تحقيق أهدافها. ثم إن الدولة تتمتع بتأييد «قطاعها» الأكبر - أي السكان اليهود؛ بل يمكن القول إن هناك «إجماعا قوميا» بشأن جميع النزاعات مع العرب. وهناك، من الجهة الأخرى، جماعة من مواطني الدولة أجبرت على أن تكون طرفا في نزاع على داخل الدولة. لقد أجبرت على خوض النزاع مع الدولة لأن النظام السياسي ولبد الأيدولوجية الصهيونية التي لا يمكن أن تقبل، بين أمور أخرى، أن يستمر غير اليهود [أي العرب] في امتلاك أرض في فلسطين وحيازتها. فخصم الدولة في هذا النزاع بشأن التربة أقلية عاجزة لا خيار أمامها سوى جهاز الدولة القانوني. لكن حتى استئنافها لمحكمة العدل العليا لم تزدها قوة؛ ذلك لأن عدم التكافؤ في القوة هو الذي مكّن الدولة من تغيير الوجه الاستيطاني للجليل، باختراق منطقة القلب العربية وتجزئتها. وكانت نتيجة هذه السياسة المكثفة فرض نظام عملي جديد على الأرض، وإعادة تكوين الوجه الطبيعي للإقليم بشكل مؤذ ومؤثر.

لقد أوضحنا في هذا الفصل أن سياسة التهويد لم توضع فقط لتحقيق توازن ديموغرافي في الجليل، بل لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى أخرى وهي:

١ - لقد جرى اعتبار الجليل مسرحا لإظهار سيادة الدولة. وتوخّي لهذا الهدف التخلّص من إجراءات لمصادرة الأرض وإغلاق (بعض) المناطق؛ لكي تزيد في كمية الأرض التي تملكها؛ وأقامت العديد من المستوطنات اليهودية لتعزز وجود طائفة من السكان [اليهود]، وفرضت تشريعات عسكرية وقضائية على مناطق في الإقليم لا تملكها الدولة، لكي تسيطر على النشاطات غير الحكومية على أرضه. وعند تقويم درجة السيادة التي تسعى الدولة لتحقيقها هنا، يلاحظ المرء عدم توفر عنصر حاسم، وهو النشاط الكافي من قبل المستوطنين الذين جيء بهم على الأرض، النشاط الذي يعتبره غوتمان (Gottmann) صلة وصل أساسية بين

السيادة والأرض.<sup>(٦٣)</sup> فسياسة التهويد أدت إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، لكنها لم تستطع أن توطن فيها عددا كافيا من السكان.

٢ - كانت سياسة التهويد - ولا تزال - أداة لتحقيق أهداف الأيديولوجيا الصهيونية التي تسعى لوضع جميع أراضي فلسطين تحت سيطرة الشعب اليهودي، وفي خلمته. وهنا لا تفرق الصهيونية بين الاستيلاء على الأراضي العربية في المناطق ذات الكثافة السكانية وبين الاستيلاء عليها في غيرها من المناطق. وكما أشرنا سابقا، فإن للمصادرات الضخمة للأراضي رافقت مراحل التهويد الثلاث في الجليل، على أن عملية الاستيلاء على الأراضي العربية وتميزتها لم تنته بعد. وما يبدو متناقضا، على الرغم من هذا كله، أن سياسة التهويد أدت إلى توحيد عرب الإقليم بسبب آثارها السلبية في جميع ثقاتهم، إذ كان هدف السلطات تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على نشاطاتهم.

٣ - لقد حاولت سياسة التهويد فرض السيطرة على السكان العرب في الجليل الجليلي حيث يشكلون أغلبية لا يستهان بها. وكان غط السيطرة للمكانية الذي أتبع يقوم على عزل الديار العربية وتقطيع أوصالها، ووقف امتدادها الإسكاني المتواصل على الأرض. لكن على الرغم من أن قدرات الدولة كلها، ومواردها المالية، وأيديولوجيتها تقف بثبات وراء برنامج التهويد الاستيطاني، فإن وجود السكان العرب اللذين يشكلون الأغلبية في الإقليم ووجودهم في قراهم وعلى أرضهم راسخ وثابت على الرغم من مصادرة بعض أرضهم وقيام الدولة بتأجيرها لهم. وهكذا، فإن مجموعتين سكانييتين مختلفتان الإقليم، لكن على شكل قطاعات منفصلة؛ فهما متجاورتان في المكان، لكن بلا علاقات جوار. وغني عن القول إن هذا الوضع الذي تخضع فيه الرقعة لتنظيم ثنائي سيكون، على المدى البعيد، مضرًا بـ«النظام الديمقراطي» المزعوم.

لقد أثرت عناصر التهويد في عملية المُنْدِيَّة داخل الديار العربية في إسرائيل بصورة عامة، والجليل بصورة خاصة. فالهبوط الملح في النسبة المثوبة للمشتغلين بالزراعة من العرب، من ٥٧,٩ سنة ١٩٥٤ إلى ١٠,٥ ٪ سنة ١٩٨٥،<sup>(٦٤)</sup> كان نتيجة مباشرة لـ«طمس هروبة التربة» لاسوق العمل الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته كان للنمو الديموغرافي للقرى وعدم وجود هجرة ريفية - مدنية دور مهم في إغناء قائمة «القرى المُنْدِيَّة» التي تضم الواحدة منها ٥٠٠٠، أو أكثر، من السكان. ففي سنة ١٩٥١ لم يكن في اللواء الشمالي سوى

J. Gottmann, *The Significance of Territory* (Charlottesville: University Press of Virginia), (٦٣)

p. 4.

Khalidi, *op. cit.*, p. 116. (٦٤)



ثلاث بلدات توصف بأنها «مدينية» (وهي مدن الناصرة وعكا وشفا عمرو). وفي أواخر سنة ١٩٨٦ أضيفت إليها ٢٢ منطقة سكنية بينها أربع يزيد سكان الواحدة منها على ١٠,٠٠٠ نسمة؛ وتشير إحصاءات أواخر سنة ١٩٩٠ إلى وجود ٢٥ قرية، في كل منها بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ نسمة، و ١٥ قرية وبلدية زاد عدد سكان الواحدة منها على ١٠,٠٠٠ نسمة. ولما كانت هناك سياسة تقضي بمنع إنشاء قرى وضيع عربية جديدة بدءاً بسنة ١٩٤٨ (وعليها أن نذكر أن القرى البدوية «الجديدة» نقل إليها السكان من قرى غيرها «غير مُعترف بها»)، فمن المحتمل أن يتضاعف عدد القرى للمُعلنة في الجليل عند نهاية القرن. وفي ضوء هذا تُحسّن الدولة صنفاً لو أنها أقدمت على تغيير سياسة التهويد العمرانية لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود القرية.

ولا شك في أن القرى والضيعة العربية مستغل، عديداً، الأغلبية العظمى في الإقليم (إلا إذا نقل سكانها بالقوة). وعلى صانعي القرار أن يقبلوا هذا الواقع، ويشجعوا إحداث تغيير في التصور اليهودي للمواطنين العرب في الجليل والدولة ككل، من شأنه أن يسهّل قبول اليهود للواقع الديموغرافي فيه.

## الفصل الثالث نماذج من صحايا التهويد

### مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة حية وتفصيلية (بقدر ما يسمح به المجال) لواقع بعض المجموعات السكانية العربية التي تعيش اليوم في الجليل، والتي وقعت ضحية لسياسة التهويد. وتعتبر هذه الدراسات العينية ترجمة لبرامج التهويد على المستوى المحلي. كما أنها مدلولات واضحة لفهم «التهويد» بالمفهوم الأوسع نطاقاً - أي بمفهوم الاقتلاع والقضاء الكلي على الوجود والاستمرار الجغرافيين العرييين في أجزاء ومناطق معينة من إقليم الجليل. فالتهويد هنا ليس سياسة محصورة في مفهوم إحراز توازن ديموغرافي، وفي جلب سكان يهود فحسب، كما جاء في الفصل السابق، بل تتعدى ذلك إلى كونها مرآة لأيديولوجية إسرائيلية الصهيونية ومعاملتها لمواطنيها العرب اللذين يشكلون جزءاً من سكان الدولة المعترف بهم رسمياً. وجوهر التهويد في هذه الحالات الدراسية هو مصادرة الأراضي والاستيلاء التام عليها. وتتم المصادرة من خلال نقل المجموعات السكانية العربية من أراضيها لسبب أو لآخر، ثم مصادرتها فعلياً وجلب المستوطنين اليهود إليها. سنتناول في هذا الفصل ست حالات دراسية تمثل مراحل التهويد الثلاث التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وسنعرضها بحسب التطور الزمني للأحداث.

### الحالة رقم (١) كراد البقارة وكراد الغنمة المقيمون في قُصْب<sup>(١)</sup>

إن قبيلتي الغنمة والبقارة الكرديتين تمثلان فئة من القبائل والقرويين العرب اللذين أخرجوا من مناطق الحدود، ونقلتهم القوات العسكرية في نيسان/أبريل ١٩٥١ إلى مناطق

(١) تستند في هذه الحالة إلى معلومات، وبحث ميداني كنا قد أجريناه، خلال تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه، وقد نشرنا هذه الحالة ضمن دراسة أوسع عن قضايا بدو الجليل.

G. Falah, «Pattern of spontaneous Bedouin settlement in Galilee» (Durham: University of Durham, Dept. of Geography, Occasional Publications, N. S., No. 18, 1983), pp. 32-33.

داخل البلد. وكانت خيام القبيلتين تقع في الأصل على بعد ٢ - ٣ كيلومترات من الحدود السورية - الإسرائيلية، وعلى مسافة مماثلة من جسر بنات يعقوب الذي يشكل نقطة استراتيجية، والذي كان مركزاً لقوات الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩. وكان نهر الأردن قبل سنة ١٩٤٨ يستخدم لرّي محاصيل القبيلتين وسقي أغنامها، لأن أراضيها الزراعية كانت تقع بين مستوطنتين قامتتا قبل سنة ١٩٤٨، وهما مستوطنتا أيليت هشاحر ومشمار هايردين.

وبحسب المعلومات المستمدة من البحث الميداني (صيف سنة ١٩٨١) والتي جمعت من القبيلتين اللتين تعيشان في شُعب وشفا عمرو، نجد أن التاريخ القبلي تغير بصورة جذرية خلال حرب ١٩٤٨. وفي أوج الحرب احتلت القوات السورية المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن بما فيها قرية كراد البقارة. أما قرية كراد الغنامة التي تقع إلى الغرب منها فقد بقيت في أيدي القوات اليهودية. وعقب نشوب القتال تحوّل بدو الغنامة إلى نازحين وظلوا بعيدين عن قريتهم مدة عام ونصف عام عاشوا خلالها خلف الحدود في الجانب السوري. على أنهم عادوا إلى قريتهم بعد عقد اتفاقية الهدنة. وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩ أعلنت المنطقة منطقة مُجرّدة من السلاح وأجبر السكان العرب واليهود على البقاء في قراهم تحت إشراف قوات الأمم المتحدة. وظل الوضع على هذا الحال إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥١، عندما أمر الجيش الإسرائيلي بدو الغنامة بترك قريتهم ليضع ساعلات والتوجه إلى قبيلة البقارة المجاورة بحجة توقع اندلاع القتال. وبعد أن جمعت القبيلتان (الثلاثان تفضّمان نحو مئتي أسرة) أُعلن منع التجول لمدة ٤٨ ساعة. ولم يكّد منع التجول يُرفع حتى وصلت حافلات نقلت القبيلتين الكرديتين إلى قرية شُعب التي كانت، في حينه، قرية شبه مهجورة في جوار عكا، حيث أمر أفرادها باحتلال البيوت الخالية. لكن عندما عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى قريتهم الأصليتين أُعلن منع للتجول لمدة ثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة كانت كل أسرة تتلقى حصتها من المؤن. ثم أُعيد نقل اثنتين وعشرين أسرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى (أيار/مايو - تموز/يوليو ١٩٥١)، اثنتان منها إلى شفا عمرو، والمعمشرون الباقية إلى قرية ذنون.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، أي بعد مرور ستة أشهر، استطاعت قوات هيئة الأمم دخول شُعب، الأمر الذي أدّى إلى ترك الخيار للقبيلتين في البقاء بشُعب أو العودة إلى قريتهما. وكان على أفرادهما توقيع عريضة، كان قد أحضرها لهم الحاكم العسكري في حينه، إذا أرادوا العودة. فداخل الشك بعضهم في قضية التوقيع، وهذا ما أدّى إلى انقسامهم إلى فريقين: فريق وقّع وعاد، وفريق رفض التوقيع وآثر البقاء بشُعب. وانتهى أمر أفراد هذا الفريق الثاني بأن دفعوا أمرهم إلى محكمة العدل العليا طالبين الانضمام إلى الفريق الأول. وبعد ثلاثة أعوام أصدرت المحكمة حكماً في مصلحتهم، لكن صدر حكم عسكري، أقوى، حَظَر عليهم العودة. وفي تلك الأثناء نشبت حرب ١٩٥٦ بين إسرائيل ومصر، الأمر الذي

أدى إلى توتر الوضع على الحدود السورية - الإسرائيلية. استغلت السلطات الإسرائيلية هذه الفرصة وقامت بطرد الأكراد من قريتهم في منطقة الحولة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ إلى سوريا. (٣)

وفيا بعد، اقترح على الذين بقوا في شعب أن يبيعوا أراضيهم وأن يقوموا بدلا من ذلك بوضع أيديهم على أراضي الغائبين من تلك القرية. لكن أحدا منهم لم يقبل بهذه الصفقة. عل أن بعض الأسر هاجر إلى شفا عمرو واشترى هناك أراضي من أهلها. وهاجر آخرون إلى قرية طويس اللهب (شرقي صفد) في ١٩٧٠/١٩٧١، وظل الباقون في شعب. واستأجرت كل أسرة دواما من الدولة لبناء بيت، وذلك بعد وضع خريطة هيكلية للقرية في السبعينات. وتشكل هذه البيوت الآن التجمع الرئيسي للأكراد في الجليل. وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١ كان هناك ٤١ أسرة من البقارة (٢٧٠ شخصا) و ٢٤ أسرة من الغنامة (١٤٩ شخصا). (٣) أما أراضيهم فقد ضُمت إلى مُستوطنتي إيليت هشاعر ومשמاعر هايردين. واليوم يحصل بدو شُعب على دخلهم الرئيسي من العمل بالأجر. عل أن عددا من أسرهم يقوم ببعض الأعمال الزراعية المؤقتة في سهول عكا خلال فصل الصيف. وهكذا انتهت قضية كراد الغنامة وكراد البقارة على الصورة التي رسمتها، وخططت لها، السياسة الرسمية المنبثقة من روح تهويد كل منطقة الحولة.

#### الحالة رقم (٢)

##### الحصص (السولة) وعرب الغوارنة

##### المقيمون في وادي الحنمل<sup>(٤)</sup>

لهؤلاء العرب قصة شبيهة بقصة القيلتين الكرديتين. وقد كانت قبائلهم تعيش في القرنة الشمالية الشرقية من سهول الحولة وعلى بعد ٢ - ٣ كيلومترات من حدود سوريا في الشرق، ولبنان في الشمال. وكانت أراضيهم تقع بين اثنين من روافد نهر الأردن: الحاصباني من الغرب، ونياس من الشرق. وقبل سنة ١٩٤٨ كان الحصص على علاقة طيبة مع اليهود المستوطنين في الحولة. وتعاونوا كذلك مع القوات الإسرائيلية، فكانوا يزودونها بالمعلومات عن

(٢) S. Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 82.

(٣) التعداد المذكور هنا أجري من قِبل المؤلف، حيث تم بلد مجهود خاص، وسجلنا جميع أسلاف أرباب العائلات البدوية في الجليل وعدد أنصار الوحدة للثنية، وضمن هذا التسجيل تم إحصاء كراد الغنامة والبقارة القيمين في شعب.

(٤) نستند في هذه الحالة إلى معلومات وردت في: Faleh (1983), *op.cit.*, p. 33.

تحركات القوات السورية.<sup>(٥)</sup> عل أن الجيش الإسرائيلي نقلهم في سنة ١٩٤٩ مع جيرانهم من عرب الفوارنة (في قريتي قَيْلِيَّةَ والمَقْتَحِرَة) إلى قرية عَكْبَرَة (جنوبي صُفد) المهجورة. وكان قبل ذلك قد نقل جماعة بدوية أخرى من قرية قَنْتَا إلى القرية نفسها. وفي وقت لاحق من السنة ذاتها تم إجلاء جماعات الخصاص والفوارنة مرة أخرى وإلى قرية أخرى مهجورة، وهي قرية المجدل (شمالي طبريا) وإلى قرية مهجورة أخرى في جوارها تُدعى وادي الحمام. ووصلهم الجيش، في حينه، بالسماح لهم بالعودة إلى قراهم الأصلية عندما يستتب الأمن. لكن السلطات العسكرية لم تقب بالوعد بعد انتهاء الحرب. فرفع سكان البلدتين في سنة ١٩٥٢ قضيتهم إلى محكمة العدل العليا التي سمحت لهم بالعودة. وعادوا أخيراً، فعلاً، في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣.<sup>(٦)</sup>

عل أن السلطات العسكرية قامت في الحال بإصدار أوامر لهم بالخروج وفقاً للأنظمة العسكرية. وعندما أحيل الأمر مرة أخرى على المحكمة، قررت هذه بأنها لا تستطيع التدخل لأن أوامر تلك السلطات في ما يتعلق بـ «الشؤون الأمنية» أوامر «مطلقة».<sup>(٧)</sup> فرجعت هاتان المجموعتان إلى وادي الحمام وبقيتا مقيمتين في أكواخهما إلى أن بدأت الحكومة بالاعتراف رسمياً بالموقع الحالي وتخطيط القرية، وذلك بعد سنة ١٩٧٥. ولم يكن في استطاعتهم قبل ذلك تحسين أحوالهم بسبب إهمال السلطات لهم وعدم تزويدهم بالخدمات الأساسية. ففي سنة ١٩٧٢ نشرت جريدة «دافار» مقالاً بعنوان «الوادي الباكي حول مغدال» وصفت فيه المستوى المتدني لحياة أولئك البلدو وقالت إن «الحضارة توقفت أمام بيوتهم».<sup>(٨)</sup> وذكرت الصحيفة أنه وفقاً لما يقوله مستشار الشؤون العربية، فإن سبب الإهمال طوال ٢٤ عاماً يعود إلى «أن البلدو لم يطلبوا الحكومة بتحسين وضعهم».<sup>(٩)</sup> والواقع أن السبب الحقيقي لإهمال وادي الحمام حتى سنة ١٩٧٥ هو محاولة السلطات إقناع البلدو بهجر أراضيهم في الحولة في مقابل تمويل مالي. وفي هذه الأثناء أدرك البلدو فحوى هذه الاستراتيجية، فهاجرت في سنة ١٩٦٩ أسر كثيرة من وادي الحمام إلى شفا عمرو وإلى قريتي

(٥) المعلومات هنا مستمدة إلى وثيقة إسرائيلية باللغة العبرية، مؤرخة ١٩٤٨/٧/٢٧ وصادرة عن دائرة الأتليات، فرع صُفد.

(٦) Judgements of the Supreme Court, Vol. 13, 203: «Asiyah Jawaid et al vs. the Minister of Defence, Case No. 132/52, 1953».

(٧) S. Jiryis, «The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel.» *Journal of Palestine Studies*, II (4), (1973), p. 98.

(٨) *Davar* (Tel-Aviv), 2 May 1972, p. 8.

*Ibid.* (٩)

المغار وطوبى اللهب حيث حصلت على بعض الأراضي السكنية، وبت بيوتا من الحجر عليها.

أما الذين بقوا في وادي الحمام فكانوا في الغالب من الغوارة. واستأجرت كل أسرة قطعة أرض (مساحتها ٤٥٠ - ٦٥٠ مترا مربعا) لإقامة بيوت، وذلك بعد أن اعترفت السلطات نحو سنة ١٩٨٠ بأن منطقتهم منطقة سكن دائمة. وصميت قريتهم حمام (بعد إسقاط كلمة وادي من الاسم الأصلي). وبلغ عدد سكانها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ثمانية وعشرة أشخاص.

وتوصلت السلطات الإسرائيلية في هذه الحالة إلى ما توصلت إليه في الحالة السابقة، وهو تحقيق أهدافها بصورة كاملة. إذ تمّ تهويد منطقة الحولة تهويدا تاما، بإخلائها كلها من الوجود العربي.

### الحالة رقم (٣)

#### إقِرت<sup>(١٠)</sup>

إقِرت قرية عربية في الجليل الغربي قرب الحدود اللبنانية. يعود تاريخ إقِرت الحديث وصلته بإسرائيل إلى يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، حين احتلها الجيش الإسرائيلي مع كثير غيرها من القرى العربية في الجليل الغربي. ولم تُبد هذه القرى أية مقاومة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ - أو نحو ذلك - انسحب جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي إلى لبنان. وبعد ذلك بستة أيام - أي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر - أير القرويون بإخلاء منازلهم لأسباب أمنية، وبحجة المحافظة على حياتهم، ولثة أسبوعين<sup>١١</sup> ريثما تنتهي العمليات الحربية. ولما رفضوا اجتياز الحدود إلى لبنان، نُصحوا بأن يحملوا معهم ما يحتاجون إليه خلال ذلك الوقت القصير (أي الأسبوعين). ولإكمال الخدمة أغلق الجيش بيوتهم بأقفال وسلمهم المفاتيح. وفي غضون ثلاثة أيام تم إجلاء القرويين إلى قرية الرامة في وسط الجليل، والواقعة على الطريق الرئيسي بين عكا وصفد.

وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩ توقفت العمليات الحربية وعقدت اتفاقية الهدنة، لكن قروبي إقِرت لم يُسمح لهم بالعودة إلى قريتهم، على الرغم من الوعود التي قُطعت لهم. ولم تلق مناشداتهم أذانا صاغية، بل قوبلت بالرفض. وبعد أكثر من عامين من الطلبد

(١٠) جميع المعلومات الواردة في هذه الحالة أُخذت من مقال المرحوم المحامي حنا ديب نقارة الخاص بقوانين الطوارئ التي استعملت لترحيل وتهويد قرى عربية بكاملها. أنظر:

H. D. Nakara, «Israeli land seizure under various Defence and Emergency Regulations», *Journal of Palestine Studies*, 54 (1985), pp. 2-30.

والمراسلات والوفود والاجتماعات والمفاوضات التي ضاعفت مدى، أدرك القرويون أنه ليست لدى الإسرائيليين أية نية للسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم. ولهذا رفعوا القضية إلى محكمة العدل العليا - القضية رقم ٥١/٦٤ (الأحكام ٤، ص ٤٦١). وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٥١، أصدرت المحكمة حكماً يقول: إنه ليست هناك عقبة أمام عودة أصحاب الدعوى إلى قريتهم.

وإذ اعتقد القرويون أن السلطات متدعن لقرار المحكمة، طلبوا من الحاكم العسكري تنفيذه، فأحالهم هذا على وزير الدفاع، الذي أحالهم بدوره على الحاكم العسكري. واستمرت المماطلة شهراً كان القرويون خلاله في الرامة، أو في مكان آخر، ينتظرون العودة بفارغ الصبر. وفي آخر الشهر حدث ما كان يصعب تصديقه؛ فقد أصدر الحاكم أوامر رسمية تقضي بأن يترك القرويون قريتهم التي كانوا قد تركوها قبل ذلك بثلاثة أعوام. وقيل إن الأوامر صدرت وفقاً لقوانين الطوارئ (المناطق الأمنية) لسنة ١٩٤٩.

وعلى الرغم من سخف هذه الأوامر، فإن القرويين قدموا استئنافاً للجنة الاستئناف العسكرية التي عقدت جلسة صورية استمرت إلى ما بعد منتصف الليل، وصُلِّقت، في نهايتها، على أوامر طردهم. فعادوا مرة أخرى إلى محكمة العدل العليا التي أصدرت أمراً احترازياً بوقف تنفيذ قرار الطرد. وعُيِّنَت جلسة للاستماع إلى القضية بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٥٢.

لكن، على الرغم من أن القضية كانت أمام أعلى محكمة في البلد، فإن الجيش قام بعد صدور أمر من الحاكم العسكري، أو من وزير الدفاع، بنسف جميع بيوت القرية المارونية العربية يوم عيد الميلاد سنة ١٩٥١. وبهذا وجّلت المحكمة نفسها أمام الأمر الواقع.

وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٥٣ (الوقائع الرسمية، رقم ٣٠٩، بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، ص ١٤٤٦) أصدر وزير المال شهادة صادرة بموجبها أراضي إقرت ومساحتها ١٥,٦٥٠ دونماً وفقاً للقسم الثاني من قانون الاستيلاء على الأرض (المصادقة على الإجراءات والتعويضات) لسنة ١٩٥٣.

#### الحالة رقم (٤)

##### كفر برّيم<sup>(١١)</sup>

إن قضية كفر برّيم - وهي قرية مارونية عربية أخرى - شبيهة بقضية إقرت، واحتلت في اليوم ذاته، أي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وأمر سكانها بإخلائها والتوجه إلى

*Ibid.*, p. 30. (١١)

قرية الجش المجاورة. وفُرض عليهم إخلاؤها، كما فرض على أهل إقرت، وفي الأوضاع ذاتها، وبالحُجج ذاتها، ووُعدوا مثلهم بالعودة. إن القضيتين متماثلتان، ولقيتا المصير ذاته. وكافح سكان كل من القريتين كفاحاً مريداً من أجل عودتهم.

ورفع أهل برعم قضيتهم إلى محكمة العدل العليا سنة ١٩٥٣. فأصدرت المحكمة أمراً مشروطاً للسلطات المختصة طالبة شرح الأسباب التي تحول دون عودتهم إلى بيوتهم. ومرة أخرى، جاءت الأسباب منافية لجميع مبادئ العدل والإنصاف، وإهانة مباشرة للسلطة القضائية. ففي عرض للقوة والصفقة هاجمت قوات المشاة الإسرائيلية، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، القرية الخالية من السكان وظلت تقصف بيوتها إلى أن دُمَرها تماماً. وصودرت أراضي كفر برعم ومساحتها ١١,٧٠٠ دونم وفقاً لقانون الاستيلاء (تصديق الإجراءات والتعويض) على الأرض لسنة ١٩٥٣. ونشرت شهادة وزير المال في «الوقائع الرسمية»، رقم ٣٠٧، بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٣، ص ١٤١٩. واعتقدت الحكومة الإسرائيلية أنها بتدميرها البيوت في القريتين وضعت حدّاً لتطلع أهلها إلى العودة ومطالبهم بها. وسرعان ما تبين أنها كانت مخطئة، لأن قضية القريتين ما لبثت أن أصبحت شوكاً في جنبها. فقد انتشرت أخبارها في العالم، ولا تزال تنتظر الحل. إن كفاح هؤلاء القرويين في سبيل العودة ما زال مستمراً. وقد قاموا فعلاً بمحاولات كثيرة من أجل ذلك، لكنهم اصطدموا في كل منها بالجيش والبوليس. وعندما انتهى العمل بأنظمة مناطق الأمن في آخر سنة ١٩٧٧ أعلنت السلطات إقرت وكفر برعم منطقتين مُغلقتين، وذلك عملاً بأنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ - رقم ١٢٥.

#### الحالة رقم (٥)

##### الزُنْفَرِيَّة<sup>(١٧)</sup>

تقع مساكن الزنفرية جنوبي قرية طويس اللهب بنحو ٥٠٠ متر. وبعد حرب ١٩٤٨ لم يبق من بلد الزنفرية الذين قُتِلَ عددهم سنة ١٩٤٥ - ٨٤٠ شخصاً سوى عشر أسر (٦٠ - ٧٠ شخصاً). وكانت هذه الأسر قد لجأت خلال الحرب إلى شيخ قرية طويس اللهب (حسين المحمد) الذي كان في حينه على علاقة جيدة مع اليهود وقوات الهاغاناه\*. وصارت

(١٧) نستند في هذه الحالة إلى معلومات وردت في: Palah (1983), *op.cit.*, pp. 37-38.

\* شقيق الشيخ، المدعو علي المحمد، رفض مواقف أخيه واضطر إلى التزوج إلى سوريا خلال الحرب، وبمعه مجموعة من مؤيديه.



هذه الأسر تملك الجزء الأكبر من أراضي القبيلة. وكان عرب الزنغرية، وفقاً لإحصاءات سنة ١٩٤٥، أكبر مالكي الأرض من البدو في الجليل خلال عهد الانتداب. ففي تلك السنة كانوا يملكون ٢٧,٨٥٦ دونماً.<sup>(١٣)</sup> وقبل سنة ١٩٤٨ رفضوا بيع أرضهم للوكالة اليهودية على الرغم من أن الأراضي اليهودية كانت تحيط بأرضهم من ثلاث جهات: الشمال والغرب والجنوب. وبدأت مشكلات الزنغرية في سنة ١٩٥٣، وكانت أولها مشكلة إقامة مزرعة للماشية، تعود للمستوطنين اليهود، على أراضي القبيلة، وهي مزرعة كاريه ديشه. وفي سنة ١٩٥٣ استأنف عرب الزنغرية الحكم إلى المحكمة العليا مطالعين بملكية ٢٠,٠٠٠ دونم. وكانت هذه الحصة أكبر من مجموع أراضي باقي بدو الجليل التي قُدرت في الإحصاءات الإسرائيلية لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ بـ ١٩,٠٠٠ دونم.

وأصدرت المحكمة القرار رقم ٥٥/٦٣ (١٩٥٥) الذي أقرت فيه الحقوق القانونية للزنغرية في الأرض. حل أن طرفي النزاع خيراً تنفيذ قرار المحكمة بالتوصل إلى تسوية مرضية. وسُجلت التسوية في اتفاقية مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٥ بين ثلاثة أطراف: عرب الزنغرية، والمكتب الزراعي (مثلاً للحكومة) وسلطة التطوير. ويشتمل الاتفاق على سبع مواد. وأهم النقاط الواردة فيه (١) تمهد الحكومة وسلطة التطوير بأن تعوضا القبيلة بمنحها أرضاً بدلاً من أرضها التي انتزعت منها في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤؛ (٢) وعدت الحكومة وسلطة التطوير بأن تدفعا التكاليف والضرائب المترتبة على تنفيذ النقل القانوني للأرض؛ (٣) وافقت الحكومة وسلطة التطوير على تزويد السكان بما يحتاجون إليه من الماء، لهم ولحيواناتهم، خلال شهرين من دون مقابل.

وفي الوقت ذاته ألزمت القبيلة: (١) بأن تسحب استئنافها للمحكمة العليا رقم ٥٥/٦٣؛ (٢) بأن لا تستخدم الأبلر والبنابيع الموجودة في مزرعة الماشية كاريه ديشه والتي حُفرت بعد ذلك؛ على أنه سمح لها بأن تستخدم أربعة بناييع خارج المزرعة تعرف بعين أبو شهاب، وعين القُرقة، وعيون قلوة وعين عودة.

ويعد أن وُقِعَ الاتفاق أسست المزرعة في الحال وتلقّى البدو الماء وفقاً للاتفاق. حل أن الردود المتعلقة بمبادلة الأرض والنقل القانوني للملكية لم تتحقق. وفي آخر الأمر أدرك البدو أن غامبيهم اليهودي فنجال كان وراء هذا التأخير. فقد نجح في إبقاء القضية أمام المحكمة ومن دون أن يُبْتِ في شأنها إلى أن تقاعد بعد خمسة عشر عاماً، ثم وضع يده على المستندات القيمة وعلى صكوك ملكية الأرض التي كان قد جمعها من البدو لحفظها.

وفي تلك الأثناء عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ اتفاقاً ثانياً في الناصرة بين أبناء الزنغرية ومكتب إدارة الأراضي في إسرائيل. وعوجبه وافق البدو على قبول إعادة حيازتهم

S. Hadawi, *Village Statistics, 1945* (Beirut: PLO Research Centre, 1970), p. 71. (١٣)

إلى ١٣٪ من أراضيهم الأصلية أو ٣٢٠٠ دونم للمراعي و ٥٠٠ دونم للزراعة. إلا إنه لم يصدر صك بالملكية بموجب هذا الاتفاق (الثاني). وعلى الرغم من أن الدولة استغادت كثيرا من أراضي الزنغرية، فإنها لم تعترف قانونيا بالبيوت التي أقامها السكان فيها اتفق، وعددها ٢٧ (وكان فيها ١٧٨ شخصا بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨١). وفي سنة ١٩٨١ تحولت الزنغرية إلى حارة في قرية طويس المجاورة، ثم دُجّجت وحولت رسميا إلى قرية واحدة تحمل اسم طويس - زنغرية، ولها مجلس محلي واحد.

### الحالة رقم (٦)

#### عرب السواحد الكمانة<sup>(١٤)</sup>

تعتبر حالة السواحد الكمانة أفضل مثال لعشرات القرى العربية التي لم تعترف السلطات الإسرائيلية رسميا بوجودها، على الرغم من وجود أهلها في أماكنهم الحالية منذ وقت طويل سابق لسنة ١٩٤٨. وقد واكبت قضية السواحد مراحل التهويد الثلاث التي ذكرت في الفصل الثاني. ولا تزال قضيتهم قائمة حتى يومنا هذا. لم تحبذ السلطات الإسرائيلية فشلها في تهويد الجليل، على الرغم من استمرار سياسة مصادرتها للأراضي العربية وعدم السماح لسكانها باستغلالها بصورة صحيحة. ودفع عرب السواحد الكمانة ثمن فشل تلك السياسة. ذلك بأن السلطات الإسرائيلية مارست ألوانا كثيرة من الضغط عليهم ليتركوا أرضهم ويبيعهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم، ويسكنوا في مجتمعاتهم بأسفل الجبل، لكي يحل محلهم، ويتوسع، على حسابهم، سكان منطرتي مكمونيم وكامون اللتين أقيمتا في جوار بيعهم بعد سنة ١٩٧٤. واقترح حل عرب الكمانة أن يستبدلوا بأرضهم أرضا في مجتمع تسلمون (وادي سلامة البدوي) المزود بالكهرباء والمياه والمدارس والوسائل الصحية. وادّعت سلطات التخطيط أن هذا المجموع كلفها مليارات الشيكلات. وفي الوقت ذاته يحاول سكان المناطر اليهودية تربية الماعز السود ليعيشوا منها. ويمبارة أخرى، طلب من البدو أن يتملنوا ويعملوا أجراء، بينما سُمح لسكان المناطر من اليهود أن يمارسوا حيلة البداوة. وهكذا تكشف سياسة عزل العرب عن موارد منطقتهم الطبيعية وتسليمها لليهود.

إن محاولة السلطات الإسرائيلية إخلاء جبال كمانة من سكانها العرب، وتجميع هؤلاء في مجتمع وادي سلامة، هما تطبيق لسياسة تهويد الجليل. ونظرا إلى الأهمية الاستراتيجية

(١٤) جميع المعلومات الواردة في هذه الحالة مُستقاة من مقال للمؤلف عنوانه «عرب السواحد الكمانة حلقة في سياسة تهويد الجليل»، «الواكيب»، المجلد ١ / العدد ٥٦، ١٩٨٤، ص ٣٩-٣٨.

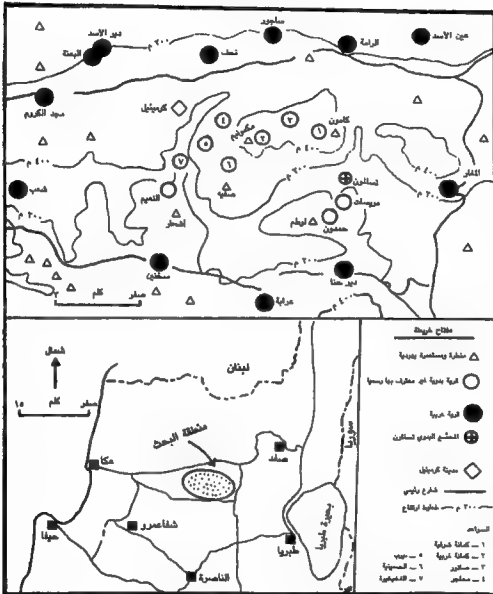
لموقع عرب السواعد، وكزت السلطات الإسرائيلية جهودها خلال الأعوام الثلاثين الماضية على نقلهم وطمس عروية جبال كماتة. ويذكرنا هذا بنظرية التهويد الأصلية التي أعلنت سنة ١٩٥٣. فقد هدفت إلى تكثيف الوجود اليهودي داخل المناطق التي تتجمع فيها القرى العربية، وفصل القرى العربية بعضها عن بعض ببناء مستوطنات يهودية بينها.

وتكمن الأهمية الرئيسية لمنطقة السواعد في أن لديارهم وأراضيهم قيمة استراتيجية بالنسبة إلى سياسة التهويد. فبيوت السواعد تقع بين أكبر محورين لتجمع القرى العربية في الجليل. ففي الشمال، وصل امتداد طريق صفد - عكا من الشرق إلى الغرب، يقع تجمع قرى الرامة، وساجور، ونحف، ودير الأسد، والبنة، وعجد الكروم؛ ويقع في جنوبيه تجمع قرى دير حنا، وعراة البطوف، وسخنين. ولا تبعد المسافة بين التجمعين أكثر من ثمانية كيلومترات (انظر الخريطة رقم ٣-١). أضف إلى هذا أن قمتي جبل كماتة أهل نقطتين في الجليل الأدنى، وتصلحان لإقامة المناظر. وعليه، فإن سياسة التهويد سعت للفصل بين التجمعين العربيين، وخصوصاً أن المنطقة تحولت إلى منطقة تدريبات عسكرية، وسميت بالمنطقة رقم ٩. وقد مُنع التجول فيها، ولا سيما في الليل. وعاش عرب السواعد في هذه الأوضاع إلى أن تحولت المنطقة إلى منطقة استيطان يهودي مكثف بعد سنة ١٩٧٤. وحاولت السلطات الإسرائيلية والحكم العسكري، بالعديد من أساليب الضغط، حمل عرب السواعد على ترك أرضهم والنزوح إلى القرى العربية الواقعة إلى شماليهم وجنوبيهم. فأغلقت مدارسهم الخمس طوال عشرة أعوام (١٩٦٠ - ١٩٧٠)، كان أطفال السواعد خلالها يذهبون يومياً إلى مدارس القرى المجاورة، أو يقيمون في قراهم من دون تعليم. وقام السواعد في تلك الأثناء باستخدام معلمين من القرى العربية المجاورة، ويفتح مدرسة من أموالهم الخاصة، لكن السلطات أغلقت هذه المدرسة وسجنت المعلمين المتطوعين من قرية ديرحنا وغيرها. ثم إن المناورات العسكرية المستمرة في المنطقة ألحقت أضراراً كبيرة بمواشيهم. وفي الستينات قُمر الجبلش آبارهم وآبار عرب النعيم شمالي سخنين، وفي نطاق المنطقة العسكرية رقم ٩. وأكدت جريدة «معاريف» هذا كله في عددها الصادر يوم ١٩٥٦/٤/٤، فقالت:

إن سلطات الأمن قد اتخذت خطوات إدارية ضد عرب السواعد الذين تمردوا ورفضوا لحماً عسكرياً يقضي بإجلائهم عن بيوتهم... الإجراءات شملت منع التجول وسحب الرخص الحكومية الموجودة في أيديهم مثل رخص الرمي والصيد، كما شملت إغلاق المدرسة الابتدائية ومنع تصدير وشراء مواد غذائية...

على أن عرب السواعد تحمّلوا هذه الضغوط وعاهدوا أنفسهم - على حد قول «معاريف» - على «أن لا يتركوا أرضهم ما دام في أنوفهم روح، فهي أرض وروثها منذ أجيال عديدة». وتجدر الإشارة هنا إلى أن لدى عائلة الفاوور سنداً تركياً يملكها للأرض يعود إلى أواخر

**لقرى السواهد والمنطقة المجاورة**



القرن التاسع عشر، وتبلغ مساحة تلك الأرض أكثر من ٦٠٠ دونم. وهي مسجلة باسم عائلة الفاوور وعائلة الأسدي (من حير الأسد). ثم إنه كان لدى بعض أبناء السواعد رخص لبناء بيوت منحهم إياها السلطات ذاتها سنة ١٩٥٣. على أن القاتنين على سياسة وتأييد السواعد لم يولوا تلك المستندات والرخص أية أهمية، بل استمروا في الضبط عليهم حتى سنة ١٩٧١ عندما افتتحت لهم مدرسة ابتدائية. وفي سنة ١٩٧٥ قامت السلطات باختيار قطعة أرض من «أمالك الدولة» لبناء «مجمع بدوي» لهم سمي تسالون.

لقد جرى اختيار موقع هذا المجمع على أرض لا يملكها السواعد، وطلب منهم أن يتركوا بيوتهم وأراضيهم على أن يبيعوها للدولة أو يستبدلوا بها غيرها، أو يعملوا عنها لكي يتاح للمناظر الأربع التي بُنيت في الفترة ذاتها أن تتوسع وتزدهر. (وللمناظر هي: كامون، مكنونيم، لوطم، صفيه).

وجرى اختيار موقع مجمع تسالون في منطقة وادي سلامة على تلة لا يزيد ارتفاعها على ١٠٠ م فوق سطح البحر، وطلب من أبناء السواعد القاطنين في كماتة الشرقية وكماتة الغربية أن يتركوا بيوتهم (الواقعة على ارتفاع أكثر من ٥٥٠ مترا) وأن ينزلوا إلى المجمع.

إن الكلام الرسمي والروتيني الذي تصرّح به السلطات الإسرائيلية بشأن قضية عرب السواعد معروف ومتوقع. فهي تدّعي أن اختيار مجمع وادي سلامة تمّ بموافقتهم. لكن عندما أقيمت منطرتا كامون ومكنونيم على قمتي الكماتة الشرقية (٥٩٨م) والغربية (٥٥٨م) رفض عرب الكماتة (على حد قول السلطات) النزول من الجبل. حيث ادّعت السلطات أن إكمال وتعميد شارع الأسفلت الذي يربط المنطرتين بمدينة كرميئيل وشارع صفد — عكا عاملان مشجعان في رفضهم وقسّهم بأرضهم. أما أبناء السواعد فكانوا ينظرون إلى المسألة من زاوية مختلفة. كانوا يكررون القول إنهم يتمسكون بجذورهم في أعالي جبال كماتة ليس فقط من أجل المناظر الخلابة والأجواء الصحية التي تحاول السلطات حرمانهم منها، بل لأن القضية قضية كيان ووجود. فمنذ عشرات، بل مئات، السنين ضربوا جلودهم في تلك الأرض حيث لا تزال قبور أجدادهم نصب أعينهم. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أنه على بُعد أمتار قليلة من بيوتهم أقيمت منطرتا كامون ومكنونيم. وعلى الرغم من أنه لم يكن في كل منها أكثر من عشر أسر فقد كانتا تتمتعان بالخدمات الأساسية التي ينبغي لكل دولة أن توفرها لمواطنيها من دون تمييز. فكانت أعمدة الكهرباء تمر بين بيوت العرب لتصل إلى المنطرتين. وكان في استطاعة السلطات أن توفر هذه الخدمات للعرب بتكاليف يسيرة، لكنها لم تفعل. وهذا الواقع يناقض التصريحات الإسرائيلية بشأن توطين البدو. إذ يذبح الإسرائيليون أنهم يحرصون على توفير الخدمات الكاملة لهم.

على أن أبناء الكماتة صمدوا إزاء هذه الأوضاع الحياتية، فابتاعوا المولدات الكهربائية

ونقلوا المياه إلى بيوتهم بالجرارات، وتغلبوا على مشكلة المدرسة باستئجار حافلة لنقل نحو ١٨٠ من أبنائهم، يوميا، إلى مدارس الرامة ونحف ودير الأسد التي تبعد أكثر من خمسة كيلومترات عن بيوتهم. ثم أسسوا جمعية خيرية، وافتتحوا روضة أطفال منذ سنة ١٩٨٥. وهنا، نرى بوضوح فشل استراتيجية عمود جبال كمانة. فسياسة الإقناع والإغراء والتهويد لم تنجح في طمس عروية الجليل. على أن مطالبة أبناء الكمانتين بالاعتراف بقريتهم والسماح لهم بالاستمرار في بناء كيانهم على أرضهم وأرض أجدادهم لم تثمر حتى الآن. وبينما تتحدث وسائل الإعلام الإسرائيلية عن الأموال الطائلة التي أنفقت على إقامة أبنية مجتمعات وادي سلامة المنظم، فإن السلطات تفرض شروطا لقبول طلب سكان الكمانتين الاعتراف بقريتهم (كمانة الشرقية وكمانة الغربية) وتضع العراقيل في سبيل ذلك. والواقع هو أن لكل مكتب حكومي شروطه: فدائرة أراضي إسرائيل تطلب «كواشين وطابو» ويعدّها ترفض الاعتراف بها؛ ومكتب المستشار للشؤون العربية في حيفا يطلب توقعات لجان عليّة ليحولها بعد ذلك إلى الشرطة والاستخبارات. وعندما يتوجه السكان إلى اللجنة العليا لشؤون البدو فإنها تطلب خريطة مفصلة. فإذا قُدمت لها رفضتها لأسباب لا يصعب عليهم معرفتها. فمرة يقال لهم: «لقد بنينا لكم مجمعا منظما في وادي سلامة»، ومرة أخرى يقال لهم: «لجنة البدو العليا لم تسمح بالاعتراف بأكثر من ١٤ قرية بدوية في الجليل.»

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة البدو العليا في الجليل (لجنة ١٩٨١) كانت تضم ٢٢ عضوا يمثلون جميع المكاتب الحكومية وليس بينهم سوى عضو بدوي واحد كانت السلطات قد عينته، ولم ينتخبه أحد من أبناء بدو الجليل. ولا يوافق عضو على طلب إلا إذا وافق عليه عضو آخر يمثل مكتبا حكوميا غير مكتبه؛ فمثلا: لا يوافق العضو الذي يمثل وزارة المعارف على تمويل نقل الطلاب إلى المدارس إلا إذا وافق العضو الذي يمثل وزارة الداخلية على الخريطة المقترحة؛ وممثل الداخلية مرتبط بممثل وزارة الإسكان ودائرة الأراضي. وبعد أن يرفض الجميع، تعود القضية إلى مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية. وعندما تجري مقابلة المستشار أو نائبه أو سكرتيّره، لا تصدر عن أي منهم سوى أجوبة جارية مثل: «قلت لكم من قبل إن أحدا لا يوافق على خريطتكم، أو طلباتكم.» وعندئذ، يعود أبناء السواعد إلى بيوتهم في الكمانة ليخططوا للجولة القادمة. إذ يتذكرون أن كل تلك اللقاءات التي أجروها مع ممثلي مكاتب الحكومة كانت على حساب أيام العمل التي ضاعت سُدى. حاول أبناء سواعد الكمانة اللجوء إلى القانون والمحاكم لتحقيق مطالبهم غير مرة؛

---

● لجنة البدو العليا في الجليل ليست هبارة عن مؤسسة رسمية، بل مجرد اجتهد من قبل مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في اللاه الشمالي، حيث تُشكل وتُحلّ عندما وكيفا يرتقي مكتب المستشار. كذلك فإن عدد الأعضاء يختلف عند تشكيل هذه اللجنة من دورة إلى أخرى.

لجأوا مرة إلى محكمة العدل العليا فأحالت القضية على محكمة الصلح. وفي سنة ١٩٨٤ اعتقلت السلطات خمسة من أرباب العائلات لرفضهم قرارا أصدرته المحكمة، ويقضي بأن يقوموا بدم بيوتهم بأيديهم. وأبقتهم في المعتقل مدة تزيد على ثلاثة أشهر، لإجبار الأهالي على تغيير رأيهم وقبول حلول معروفة. وفي تلك الأثناء كانت كل عاولة من قبل السكان لإطلاقهم تُواجه بطلب التوصل إلى حل وسط في قضية بقاء بيوت ١٢٠ عائلة في الكماتين الشرقية والغربية، أو هلمها.

في تلك الأثناء قام مندوبو الكماتين بالاجتماع باللجنة العليا لشؤون البلو. وأدى نائب مستشار الحكومة للشؤون العربية في الشمال دور الحكم بين الطرفين (مع العلم بأنه عمليا أحد أعضاء اللجنة). ولم يكن الاجتماع سوى مسرحية هزلية أصرت خلالها اللجنة على عدم الاعتراف بأنهم يمثلون قرية رسمية. لكن نظرا إلى تزايد الضغط العربي الجماهيري أُطلق المعتقلون. وتجهز الإشارة هنا إلى أن الاعتراف ذاته لم يكن سوى عملية فنية، وأنه لا يعني أن للبلو الحق في بناء بيوتهم على أرضهم. ولو درسنا جميع مخططات وخرائط هيكلية للمجمعات البلوية في النقب والجليل لوجدنا أنها حُطّطت عمدا على أرض لا يملكها البلو، وأنها كانت قد صوّرت منهم أو من غيرهم.

لقد طُلب من سكان الكماتين أن يتركوا عشرات الدوئل التي يملكونها، وأن يتزولوا إلى مجمع وادي سلامة ليستأجروا قطعة أرض مساحتها نصف دونم، أو ثلاثة أرباع دونم لمدة ٤٩ عاما. فاعتبر السواعد سياسة تجميع البلو بهذه الشروط عملية لسلب الأرض بصورة غير مباشرة، وللحيلولة دون خلق واقع ثابت على أرض يملكها العرب. ومن هنا نشأت مشكلة نجميد، أو عدم المصادقة على الخرائط الهيكلية للقرى العربية في إسرائيل. فالأمر كان مرتبطا بسياسة صهيونية ترمي، على المدى البعيد، إلى تحويل أرض القرى إلى أرض حكومية، سواء أتم هذا بشرائها، أم بتبديلها لاحقا. وهذا كله يؤدي إلى تحكم الدولة في الأقلية العربية عن طريق تأجيرها، أو عدم تأجيرها، الأرض بعد ٤٩ عاما.

ولا شك في أن موافقة سكان الكماتين على التجمع في نقطة بين القريتين القائميتين هو أقصى حد لتنازلهن (في مقابل بقاءهن في الجبل) استجابة لأحد أهداف التهود التي تشمل باستمرار على حرمان البلو من الحق في بناء بيوتهم على أرضهم. ويرى عرب السواعد أن الموقع الجليل للقرية — في حال الموافقة عليه من قبل السلطة — سيحل مشكلة الجبل الصاعد فقط، أما آبائهم وأجدادهم فسيبقون في بيوتهم ويمارسون حياتهم اليومية بصورة عادية.

لكن اعتراف السلطات بإقامة قرية عربية واحدة للكماتين قد يحل مشكلة طال عليها الزمن لبناء الكماتة، وذلك بالسماح لهم ببناء بيوت مرخصة، إلا إنه لا يحل المشكلة كلها. فهناك تجمعات عديدة أخرى من السواعد تطالب الحكومة بالاعتراف بها قرى رسمية.

ويظهر لنا التوزيع الجغرافي لمعالمات عرب السواهد من الجدول التالي (تموز/يوليو ١٩٨٠) الذي أعدناه بالاستناد إلى بحثنا الميداني وتُسجنا الكامل للبيوت في المنطقة. إذا قارنا عدد قرى عرب السواهد الثماني (أنظر الخريطة رقم ٣-١) وسكانها البالغ عددهم ١٨٢٥ سنة ١٩٨١ بعدد قرى المناظر اليهودية الستين البالغ عدد سكانها ٢٥٠٠ شخص، نرى أن ألفين وخمسة يهودي يحق لهم بناء أكثر من ستين مستوطنة لا يزيد معدل سكان كل منها على نحو ٤٧ شخصا، في حين أن عرب السواهد لا يحق لهم أن يسكنوا في أكثر من قرية واحدة، مع العلم بأن عدد سكان أي من مجمعات السواهد المذكورة في الجدول رقم ٣-١، فيها عدا صانور، يبلغ ضعف عدد سكان أي من المناظر اليهودية. إن قضية عرب السواهد ليست قضيتهم وحدهم، ولا قضية البدو في الجليل فقط، بل هي قضية جميع العرب في إسرائيل. فالاعتراف بقرية جديدة يعني أيضا زيادة عدد القرى العربية في البلاد، وهو أمر له أبعاد سياسية من وجهة النظر الصهيونية لأنه يناقض سياسة التهويد.

الجدول رقم ٣-١  
توزيع السواهد بحسب اسم اللوق  
الكثيدي والحسولة  
(تموز/يوليو ١٩٨١)

عدد الأشخاص	الحسولة	للوق
٧٦٨	عنان، موسى، مصطفي، خزعل	١ - وادي متلانة وللل
٢٤٣	طاهات، قبابسة	٢ - الحسنية والرحراح
٧٧	علايين	٣ - غربة الشبيخية
٧٦	علايين	٤ - محاجر
١٣١	أبر نلة	٥ - الخرب
٤٥	قبايسة	٦ - صانور
٢٧٧	شعابين	٧ - كمادة الشرقية
٢٠٨	مصالحه، قلابات	٨ - كمادة الغربية
١٨٢٥		للمجموع



## الخلاصة

عرضنا في هذا الفصل ست حالات دراسية تمثل الواقع العربي في الجليل في ظل سياسة التهويد. عل أنها ليست الحالات الوحيدة من نوعها. ولا نجازف بالأمانة العلمية لو خالصنا إلى القول إن جميع القرى والتجمعات العربية في الجليل دفعت ثمن تلك السياسة وإنه لم تُسَلَم بلدة عربية واحدة من أبعادها السلبية.

إن الحالات الست التي درسناها تمكس الأساليب المختلفة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في تنفيذ برامجها ومشاريعها التي تنطوي على ألوان مختلفة من الخداع وعدم الوفاء بالوعود. والواقع أن الكثيرين من العرب وقعوا ضحية للأساليب المخادعة في عقد الاتفاقيات وإجراء المفاوضات بشأن أمور مصيرية. إنهم يحصلون على وعود شفوية، وأحيانا مكتوبة، في مقابل توقيعهم أوراقا لها صبغة قانونية تستخدم فيما بعد ضدهم من أجل اقتلاعهم.

والواقع أن العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء سياسة التهويد. فقد رأينا أنهم في جميع الحالات استنفدوا كل الطرق القانونية المتاحة لهم من أجل البقاء في أماكنهم وأراضيهم المتوارثة. وتنعكس المواجهة الجماعية والتصدي لهذه السياسة أوضح صورة لرؤية المصير المشترك، وأفضل تعبير عن الروح القومية. وقد دلّ بعض الحالات على أن اللجوء إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية والحصول على حكم عادل (من وجهة النظر العربية) لم يمنح السلطات الإسرائيلية من تحقيق أهدافها. فسياسة التهويد هي جوهر الأيديولوجية الصهيونية على أرض فلسطين. ولدى النظر في حالات عمالة نرى أن جميع الخطط الصهيونية ترمي إلى هدف واحد: السيطرة على جميع التربة الفلسطينية، والإبقاء على العرب غرباء حتى في وطنهم.

## الفصل الرابع التنافس بشأن الموارد الاقتصادية

### مقدمة

يتناول هذا الفصل إقليم الجليل الذي يصلح لأن يكون مختبرا ممتازا للدراسة الجغرافية السياسية للقوة، وللدراسة موضوعات أخرى كالسيطرة المحلية والمكانية والأقلية الاقتصادية - السياسية في إطار التنافس القائم بين اليهود والعرب بشأن الموارد الإقليمية.

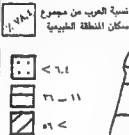
فالجليل منطقة مشحونة جدا بالعمل السياسي. وفيه تتخذ السيطرة على حيز الرقعة عمورا أساسيا للصراع بشأن الموارد بين الأغلبية العربية وجماعات الأقلية اليهودية. وتقوم الدولة في هذا الصراع بدور حاسم، غير حيادي، في تشكيل نتيجة الصراع لمصلحة الجماعة اليهودية التي تشكل الأغلبية المسيطرة في الدولة ككل.

ويجب النظر إلى السيطرة على الموارد في إطار الوضع الجيوبوليتيكي الفريد الذي ميز الجليل. فعلى الرغم من أنه يقع في أطراف الدولة ككل، فإنه يشكل منطقة قلب بالنسبة إلى الأقلية العربية (انظر الخريطة رقم ٤ - ١).

ويسلط هذا الفصل الضوء على دور الدولة البارز في تنظيم المساحات الحالية، من أجل التوسع الاقتصادي، وفي تمركز الموارد الاقتصادية الإقليمية وتسهيلها بين الجماعتين العرقيتين اللتين تسكنان في الإقليم. وسيجري التمييز بين الموارد التي توفرها الدولة على صورة مخصصات في ميزانيتها وبين المنافع والمبات الأخرى التي تولد بين الجماعتين، كالأرض والماء من جهة، والموارد التي تؤخذ من فريق عرقي وتوضع تحت سيطرة فريق آخر، من جهة أخرى.

وتتجلى خصائص الحيز المكاني لتلك المنافسة بشأن الموارد في الأنماط المتنافرة التي تعكس التوزيع المكاني للفريقين العرقيين. ففي منطقة قلب الجليل ذات الأغلبية السكانية العربية (الخريطة رقم ٤ - ١) تقل فرص التطوير كثيرا (بإستثناء بعض تجمعات المستوطنات اليهودية) عما هي عليه في الأطراف، حيث تقع قوى الوجود اليهودي بسبب تزايد السكان اليهود ومستوطناتهم.

توزيع السكان العرب في اللواء الشمالي



## الإطار النظري

لقد أصبح التطوير الإقليمي والأقلية (regionalism) والأزمة الإقليمية من الموضوعات التي تستأثر باهتمام الجغرافي السياسي اللدق. فالاستقرار السياسي والاقتصادي كان، ولا يزال، من الخصائص التي تميز المناطق ذات التمددية السكانية. والفضية الرئيسية هنا هي دور الدولة في المساعدة في التوصل إلى الاستقرار على الصعيد الإقليمي وضمان استمراره، وكيفية تعبيرها عن قوتها وأيديولوجيتها من خلال السلطة المحلية، والهياكل الرسمية وشبه الرسمية الأخرى، ومن خلال الوكلاء الذين تمهدهم للعمل نيابة عن السلطة المركزية. ويؤكد جونستون (Johnston) «أن الدولة قائمة كجزء من هيكلة المؤسسات الضرورية للمجتمع، ووظيفتها هي المحافظة على تلك الهيكلة، وتسهيل استمرارها، وتوفير الإطار البيئي الذي تتحقق أهدافها فيه. ويختلف أشكال المجتمع أهداف مختلفة، وعليه فإن لها مطالب مختلفة من الدولة.»<sup>(١)</sup>

ويلعب أوتس (Oates) إلى أن الحكومات الحديثة تتحمل ثلاث مسؤوليات رئيسية هي: (أ) توزيع الموارد بشكل فعال؛ (ب) إقامة نظام توزيع دخل منصف؛ (ج) تأمين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والمحافظة، في الوقت ذاته، على الاستقرار العام. وفي هذا التصبر التعددي الليبرالي يُنظر إلى الدولة كجهاز سياسي محايد في أساسه، وأداة لترسيخ الإجماع وتأمين الاستقرار.<sup>(٢)</sup>

وفي مقابل هذا تستتج بيكر (Becker)، من دراستها للعالم الثالث، أن «الدولة بوصفها مجموع مؤسسات سياسية - بيروقراطية مؤلفة من جماعات مختلفة الميول والأيديولوجيات والمصالح ليست وسيطاً محايداً، ولا مجرد أداة لرأس المال.» ذلك بأن خدمتها لمصالح الجماعات المسيطرة تنفي بصورة دائمة «حيادها» الظاهري. ثم إنها باستثمارها بقسم من الفائض تُصبح هي نفسها عاملاً حاسماً في استثمار رأس المال، لا مجرد أداة بلا فعالية. على أن أخطر وظيفة لها - في رأي بيكر - هي «تأمين الأوضاع المادية والمالية لنور الهيمنة الذي تقوم البورجوازية به.»<sup>(٣)</sup>

ولدينا مثال مغاير ومحدد لنور الهيمنة هذا في الدول التي تتخذ من عدم المساواة ومن

R. J. Johnston, «Local Government and the State in Progress.» in M. Pacione, ed., (١) *Political Geography* (London & Sydney: Croom Helm, 1985), p. 164.

R. Paddison, *The Fragmented State: The Political Geography of Power* (Oxford: Basil Blackwell, 1983), p. 7.

B. K. Becker, «The State crisis and the region-preliminary thoughts from a Third World perspective.» in P. Tylor & J. House, eds., *Political Geography: Recent Advances and Future Directions* (London & Sydney: Croom Helm, 1984), pp. 81-97.

التمييز العرقي داخل هيكلها قاعده مُقرّرة. ففي مثل تلك الدول تشكل الجماعة العرقية المهيمنة ويورجوازيها والميئات المرتبطة بها، بالمعنى الذي قصده جونسون، ومجتمعا ذا شكل مختلف، ومطالب مختلفة، من الدولة لتأمين هيمنتها وهيمنة يورجوازيها. وهناك غطان كلاسيان (لتلك الدول)، تطور كل منهما منفصلا عن الآخر، على صعيد الأيديولوجية والممارسة، وخصوصا على المستويين المحلي والإقليمي، وهما نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وميكالية إسرائيل الفريدة الخاصة كدولة صهيونية. فعل الرغم من أن إسرائيل ديمقراطية بالاسم، فإنها تشتمل على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الصهيونية القوية تضمن لها السيطرة اليهودية التي أقيمت في فترة ما قبل الدولة، والتي ما زالت تتحكم في نسبة كبيرة من الأرض والمياه.

وفي حالة الجليل نجد أن التمييز الراسخ الذي تتبعه الدولة قد نُقِدَ على أساس التفرقة في توزيع الموارد الاقتصادية والحصول عليها. فقد قامت الدولة بطريقة غير مباشرة، لكن منتظمة، بالتمييز ضد الأكثرية السكانية العربية في المنطقة نتيجة لسياسة التهويد. ومن الأهداف الرئيسية لتلك السياسة زيادة السكان اليهود في الإقليم بتشجيع الاستيطان. وقد أدّى هذا التشجيع إلى تطوير استراتيجيات توزيع للوارد في الميدان الاقتصادي لصيانة الاستيطان اليهودي وتشجيعه، بما فيه وضع التشريعات لإعفاء المستوطنين الجدد من مختلف الضرائب.

وتعرّض السكان العرب للتمييز المباشر لأهم أصبحوا يقتسمون الموارد، وخصوصا الأراضي والمياه، مع المستوطنين اليهود الجدد. وقد أدّت هذه السياسات إلى تقطيع الأرض العربية إلى أجزاء متناثرة، وإلى عدم تمكين السكان العرب من تطوير مواردهم، وذلك بسبب حاجتهم إلى المياه التي خُصّصت بدل ذلك للمستوطنات اليهودية الجديدة، أو القائمة، والمراد توسيعها.

على أن رأس حرية التمييز الرسمي غير المباشرة يتمثل في سياسات وممارسات المنظمات الصهيونية التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الدولة. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المنظمات، كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي اللذين أُسّسا قبل قيام الدولة، وإدارة الأراضي الإسرائيلية التي أسست سنة ١٩٦٠، تملك أو تسيطر على جزء كبير جدا (أو القسم الأكبر) من الأراضي والمياه في المنطقة، وتستطيع الاعتماد على موارد هائلة من رؤوس الأموال الخاصة التي تتبرع بها المجتمعات والمصالح خارج إسرائيل.

إن أمثال تلك المنظمات عبارة عن نوع من الميكالية الثابتة للدولة، وتعمل معها على التحكم في موارد الدولة داخل إسرائيل وتوزيعها. وهي، بحكم طبيعتها، لا تعمل إلا لصالح الشعب اليهودي وحده. ثم إنها تتنافس فيما بينها في مجالات مثل سياسة الاستيطان والتطوير. بل إنها أحيانا تتنافس الحكومة في السعي لتحقيق أهداف أيديولوجية الدولة.

ويمكن القول إنه لا يمتثل أن تكون هناك دولة أخرى حديثة تواجه الجغرافي السياسي يمثل تلك الهيكلية الخاصة التي لا مثيل لها، أي يمثل تلك الشبكة من الهياكل شبه الحكومية البالغة القوة والمنظمة على أساس دولي، وفي وقت سابق لقيام الدولة. هذا بالإضافة إلى أنه يتعين على الدولة أن تتعاون معها في سبيل المحافظة على سياسات تخطيطية اقتصادية عامة. وبالنظر إلى هذا كله لا تستطيع الدولة، حتى لو أرادت، أن تكون وحيدة لأن جزءا من صميم هيكليتها يقع تحت سيطرة هذه «الدولة الثاقبة» التي تقوم داخل الدولة، والتي تشكل عنصرا مكتملا لبنية المجتمع الإسرائيلي ومقبولا فيه. وإذا نظر المرء إلى هذه الهيكلية في ضوء النمط التقليدي الليبرالي للدولة، يجد أنها - بحكم طبيعتها ذاتها - لا يمكن أن تكون ديمقراطية وموجهة إلى تشجيع التنافس الحر بين مختلف الجماعات والمصالح. ومن خلال الدور الذي تقوم به الهياكل الصهيونية شبه الحكومية وحده، تقوم الهيكلية بتغليب مصالح السكان اليهود. وقد اقترح سموحا (Smoocha) استخدام عبارة أنحف وقعا على السامع، لوصف الطابع الطبقي للمجتمع والهوية السياسية الإسرائيلية، وهي عبارة «التعددية الانغلاكية» (exclusionary pluralism).<sup>(٤)</sup>

#### التوزيع غير المتكافئ في تخصيص الموارد الإقليمية

إن الأقسام التالية من هذا الفصل تُسلط الضوء على تحليل ثلاثة أصناف من الموارد يظن فيها دور الدولة ونفوذها، تاركة جانبا الدور الذي تقوم به الهياكل الصهيونية. وهذه الأصناف هي: الأرض، والماء، والميزانية المالية المخصصة من قبل الدولة للسلطات المحلية في اللواء الشمالي.

#### مورد الأرض

يمكن اعتبار الأرض أئمن مورد في الإقليم. وقد تكتسب الأرض أهمية خاصة إذا اعتُبرت أكثر من مرفق اقتصادي بسيط، أي عندما تعتبر قطعة من الأرض وأقسامها من الإقليم ذات أهمية استراتيجية، أو عندما يكون لها جانب غير اقتصادي تُسبغ عليه الدولة أهمية أيديولوجية بارزة.

وبالنسبة إلى الجليل نجد أن التنافس بين اليهود والعرب قد اتخذ صورة صراع منظم بين السكان العرب المحليين وألية الدولة. فالدولة، بما لديها من سلطة قانونية وموارد مالية،

(٤) S. Smoocha, *Israel: Pluralism and Conflict* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978).

تعمل في اتجاهين: (أ) الاستيلاء على الأرض وتجميع الأراضي من مالكيها العرب وتوزيعها على مختلف المنظمات الصهيونية التي تضعها، بدورها، بصورة دائمة في تصرف المستوطنين اليهود، أو (ب) توزيع الأراضي العربية للمصاهرة على المزارعين اليهود والعرب على أساس تأجيرها لهم، بينما تظل ملكا دائما للدولة (أو المنظمات الصهيونية) وتحت سيطرتها.

إن عملية المصادرة والتقليل هذه تهدف، أيضا، إلى إضعاف الروابط بين السكان العرب والمنطقة، كما أن لها هدفا استراتيجيا هو تأمين الأرض وإظهار السيادة الإسرائيلية. وينعكس ارتباط العرب بالأرض لغويا في كلمتين متجانستين هما: أرض وعرض (شرف)؛ فمن باع أرضه باع عرضه.

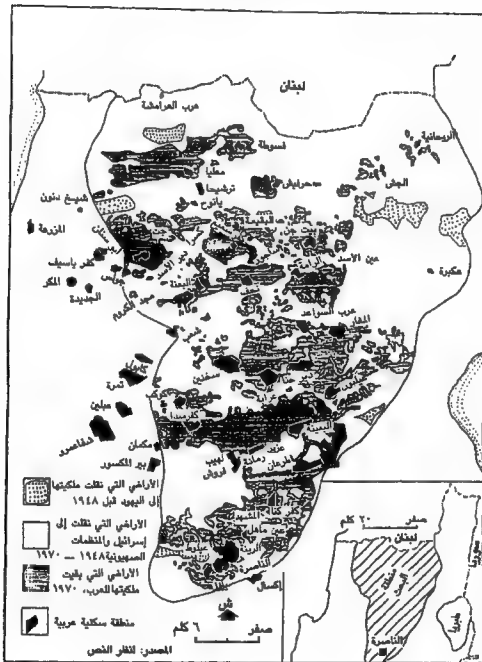
وتشتمل الخريطة رقم ٤ - ٧ على نمط مكاني لتجزئة الأرض في الجليل الجبلي سنة ١٩٧٠، وهي آخر تاريخ تتوفر فيه معلومات عن ملكية الأرض في الإقليم ككل. ويسهل على المرء أن يلاحظ أن الأرض التي بقيت ملكا للعرب حتى ذلك التاريخ تبلغ نحو ثلث أراضي الإقليم، وأن نحو الثلثين نقلتا في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٧٠ إلى الدولة أو إلى المنظمات الصهيونية. وهنا يجدر بنا أن نذكر أيضا أن ملكية الأرض فيها يسمى بشمالي إسرائيل كانت، قبل قيام الدولة، محبوبة للغاية.

إن النتيجة الحتمية لعملية مصادرة الأراضي العربية المستمرة وتجزئتها انعكست في تقلص الاعتماد على الأرض كمورد كاف من موارد الاقتصاد الزراعي، وفي الزيادة الحادة في تحول عمال القرى العرب إلى «بروليتاريا»، بسبب سعي الفلاحين وذويهم، ممن أصبحوا بلا أرض، لكسب عيشهم بالعمل لقاء أجر.

هناك مسح (قام به المؤلف) لتوزيع ملكية الأرض في ثماني قرى عربية في الجليل، ووسّعت خرائطها مبنية على قوائم صكوك الملكية المحفوظة لدى السلطات. ويشير هذا المسح إلى أن ظاهرة تجزئة الأرض إلى قطع متناثرة امتدت إلى جميع تلك القرى (الملاحق ١ - ٨) باستثناء واحدة، هي كفر ياسيف؛ وقد تكون القرية الوحيدة التي بقيت أغلبية أرضها ملكا لأهلها العرب، على الرغم من أن مجموع أراضي القرية صغير نسبيا (نحو ٦٠٠٠ دونم).

ولتجزئة الأرض مظهر آخر كان له تأثير هائل في تطوير الأرض، بوصفها أحد الموارد، وهو التحديد الرسمي لمناطق النفوذ وتوزيع المخصصات على السلطات المحلية. أما ومنطقة النفوذ التابعة للسلطة المحلية أو البلدية فهي منطقة تحيط بالقرية أو المدينة وتقرر حدودها وزارة الداخلية. ثم إن الدولة تحوّل المجلس المحلي صلاحية التطوير داخل تلك الحدود. ولدى النظر إلى مناطق النفوذ المخصصة للمجالس العربية المحلية يبدو لنا، بوضوح، أنه كان هناك تلاعب خفي من أجل إدخال أراضي الدولة في مناطق النفوذ للسلطات العربية

الخريطة رقم ٤ - ٢  
إقليم الجليل الجبلي: مزار العرب  
ونعطة ملكية الأرض (١٩٧٠)





وإخراج الأراضي العربية المملوكة منها. وتعرف هذه العملية التخصيصية لوحدة الإقليم بالمصطلح الإنكليزي «gerrymandering». وبما له أهمية خاصة هو أن التعين الأولي لحدود مناطق النفوذ للقرى أو للبلد العربية يتم خلال فترة الرئاسة الأولى لرئيس البلدية الأول الذي تقوم السلطات دائما بتعيينه، ولا ينتخب على الإطلاق. وخلال تلك الفترة الرئاسية يمكن الدولة أن تستغل الأوضاع لمصلحتها من خلال رسم حدود مناطق النفوذ للقرية، من دون أن تواجه مقاومة من رئيس البلدية (أو المجلس المحلي)؛ فهي تمنحه خدمة مصالحها.

وكثيرا ما يجري إلحاق الأراضي العربية الخاصة بالمستوطنات اليهودية المجاورة أو المجالس الإقليمية اليهودية التي تستفيد، بدورها، من جباية الضرائب عن مشاريع التطوير والمصانع القائمة في تلك المناطق؛ وهذا مثَّل معروف على محاولة «مَنْطَقَة (zone in)»<sup>(٥)</sup> النشاطات المالية الإيجابية (positive fiscal externalities).<sup>(٦)</sup>

ويمكن في الوقت ذاته مصادرة ٤٠٪ من أراضي القرى العربية الواقعة تحت سيطرة مناطق النفوذ الخاصة بالمستوطنة اليهودية المجاورة أو المجلس الإقليمي اليهودي للمقاصد العامة من دون تعويض المالك العربي. ولهم هنا هو أنه لا يُسمح للمالك الأرض الخاصة في منطقة النفوذ أن ينتفع من أرضه إلا بإذن صريح من السلطة المحلية، الأمر الذي يمنع المجالس الإقليمية اليهودية، بصورة خاصة، سيطرة فعالة على أراضي العرب الخاصة الملحقة بها إداريا. والواقع أن جغرافية مناطق النفوذ تمثِّلنا بأمثلة بمنازلة لآليات التبعية والتهميش التي يسلط لوستيك (Lustick) الضوء عليها في نموذج السيطرة لفهم ديناميات العلاقات الاقتصادية بين السكان العرب والدولة.<sup>(٧)</sup>

أضف إلى هذا أن فئة الأرض المعروفة بـ«أرض الدولة» في إسرائيل (وتبلغ ٩٢,٦٪ من الأراضي التي كانت داخل «الخط الأخضر»، أو حدود ما قبل سنة ١٩٦٧)<sup>(٨)</sup> يمكن اعتبارها غطاء لعبارة «الأرض اليهودية». ويمكن أن نلمس هذا في السياسة الكامنة وراء تأسيس المناظر لإقامة عدد قليل من للمستوطنين والتي صُرح عن وظيفتها وكونها قائمة «لحماية أرض الدولة» التي يحتمل أن تستولي عليها القرى العربية المجاورة. فهل الرزم من أن

• إدخالها في المناطق للملحة.

K. R. Cox, «Local interests and urban political processes in market societies.» in: (٥)

K. R. Cox, ed., *Urbanization and Conflict in Market Societies* (London: Methuen, 1978), pp. 94-108.

I. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's control of a national minority* (Austin: (٦) University of Texas Press, 1980).

U. Davis and W. Lehn, «And the Fend still Lives.» *Journal of Palestine Studies*, 28 (4) (٧) (1978), p. 32.

السكان العرب المحليين مواطنون في إسرائيل، فإنهم يُعتبرون مهدداً عملياً لسلامة «أراضي الدولة». ومن الواضح أن فكرة «أمالك الدولة»، هنا، لا يمكن تفسيرها إلا برجوب حماية الأملاك «لمصلحة المجتمع اليهودي». وأرض مثل هذه تملكها رسمياً هيئات صهيونية شبه حكومية، أو الدولة، هي - بحكم تعريفها - «ملك للشعب اليهودي لا يمكن انتقاله إلى الغير.»<sup>(٨)</sup> وهناك أراضٍ يديرها الصندوق القومي اليهودي الذي ينص ميثاقه، بالتحديد، على استخدامها بطرق «تُفيد بشكل مباشر أو غير مباشر يهوداً أو أشخاصاً من أصل أو عرق يهودي.»<sup>(٩)</sup>

وعليه، فإن الدولة بحكم كونها حامية لـ «أرض الدولة» ومسيطرة عليها، هي دولة غير حيادية في كل الأحوال. وعند النظر في سياساتها بصورة منهجية يتبين أنها موجهة بشكل ثابت ومستمر إلى التوسع في تجزئة الأرض لمصلحة مجموعة عرقية في الجليل، وإلى إلحاق الضرر بالأخرى.

#### مورد للمياه

منذ بداية الحركة الصهيونية كانت لموارد المياه - ولا تزال - أهمية مركزية في السعي للاستيلاء على الأرض، كما أنها شكلت أساساً لتخطيط الأرض المرغوب فيها.<sup>(١٠)</sup> ولما كان الماء مورداً شحيحاً في إسرائيل، فقد اتخذ أهمية خاصة بالنسبة إلى سياسة المخصصات. وهو مورد ضروري في كل مكان من أجل أغراض الاستيطان الزراعية وغير الزراعية. وقد استخدمته الدولة آلية للسيطرة، في محاولة منها لإجبار أصحاب القرى والضيع العربية على الانتقال إلى مكان آخر. فهي، مثلاً، تحرمهم الماء لتحقيق ذلك الغرض. والماء، بحكم كونه شحيحاً وسهل الاحتكار، عامل رئيسي في التحكم في إنتاج الأرض. وقد جعلت لجنة المياه الإسرائيلية الحصول عليه منوطاً بموافقة وزارة الزراعة. ثم إن «ميكوروت» (شركة المياه الإسرائيلية) وتاهال (الشركة الإسرائيلية للتخطيط)، اللتين توفران

R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988), p. 73. (٨)

A. A. Elrazik, R. Amin and U. Davis, «Problems of Palestinians in Israel: Land, Work, Education,» *Journal of Palestine Studies*, 27 (1978), p. 39. (٩)

B. Nijim, «Water Resource in the History of the Palestine-Israel Conflict,» *GeoJournal*, (١٠) 21 (4) (1990), pp. 317-323;

لزيد من التفاصيل انظر:

U. Davis, A. E. L. Marks and J. Richardson, «Israel's Water Policies,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. IX, No. 2 (1980), pp. 12-13.

إمدادات المياه، تخضعان لسيطرة لجنة المياه الإسرائيلية. وما تحصل عليه الزراعة العربية أقل كثيرا من حصتها بالنسبة إلى حجمها. وتنعكس الأرقام الإجمالية للدولة لمساحة الأرض المزروعة والمروية، ولحصة القطاع العربي، صورة لافتقار سياسة التمييز المقررة إزاء هذا المورد الحيوي.

ويذهب الخالدي، الذي استخدم الإحصاءات الحكومية الإسرائيلية الرسمية، إلى أن الأرض العربية المروية تشكل ٢,٦٪ من الأراضي المروية في البلد، وهي نسبة أقل من حصتها بالنسبة إلى مجموع الأراضي المروية. وإذا استثنينا التنب نجد أن ١٦٪ فقط من الأراضي العربية يُروى، بالمقارنة بـ ٥٦٪ من أراضي البلد. وعليه، فلا عجب من أن نصيب الزراعة العربية كان ٢,٣٪ من مجموع كميات المياه التي استُخدمت للأغراض الزراعية في إسرائيل خلال السنة التي اختبرناها، وهي سنة ١٩٧٨، على الرغم من أن القرى العربية كانت في تلك السنة تزود نحو ٢٠٪ من جميع الأراضي المفلوحة في البلد.<sup>(١١)</sup>

وهناك رقم آخر لافت يتعلق بتوزيع الماء على المناطق الريفية في إسرائيل ويعتمد من آخر إحصاء ريفي (١٩٨١). فالأرقام الواردة في الجدول رقم ٤ - ١ تدل على أنه، على الرغم من أن القرى العربية المصنفة في فئة القرى الزراعية وعددها ٦٩ تشكل ١٣,٨٪ من مجموع المزارعين في إسرائيل، فإنها لا تتلقى سوى ٠,٤٪ من كمية الماء المخصصة للقطاع الريفي. وتشير أرقام الإحصاء أيضا إلى أن معدل كميات الماء التي يزود بها القطاع الزراعي هو ١٣٦,٨ ألف متر مكعب للمستوطنة، وأن ما تزود به القرى العربية التسع والسبعون هو ٦٧,١ ألف متر مكعب، أي أقل من نصف الكمية. ويبلغ المعدل لكل وحدة زراعة في القطاع اليهودي ٤١ ألف متر مكعب بالمقارنة بـ ١,٥ ألف متر مكعب لوحدة الزراعة في القطاع العربي.<sup>(١٢)</sup>

هناك إحصاءات للواء الشمالي يمكن استخدامها للمقارنة بين سلطات محلية يهودية وعربية مختارة. ويمثلنا الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧/١٩٨٦ بمعلومات عن المياه التي تقدمها الدولة لثلاث وعشرين سلطة محلية عربية وأربع عشرة سلطة محلية يهودية. وتوجد الأرقام التي أعددناها في الجدول رقم ٤ - ٢ والخريطة رقم ٤ - ٣.

إن الجدول رقم ٤ - ٢ يبين بوضوح أن أصغر حصة للشخص الواحد في المستوطنات اليهودية (يكنعان العليا) أكبر من أكبر حصة للفرد في القرية العربية (كفر ياسيف). وكذلك،

R. Khalidi, «The Arab Economy in Israel: Dependency or Development?», *Journal of Palestine Studies*, 51 (3) (1984), p. 72; R. Khalidi, (1988), *op.cit.*, p. 76.

State of Israel, Central Bureau of Statistics, Agricultural and Rural Census 1981, *The Village in Israel* (Jerusalem, 1985), pp. 8-9.

فإن معدل ما يتاله الشخص الواحد في ١٤ مستوطنة إسرائيلية أكبر بمقدار ٢,٨ من معدل حصص الأشخاص في الديار العربية التي تشملها الإحصاءات الرسمية.

الجدول رقم ١-٤  
توزيع الماء في القطاع الريفي  
في إسرائيل، بحسب نوع التكتل (١٩٨١)

لواء ألف متر مكعب (X)	السكان (Y)	معدل المستوطنات للمستوطنات	
٦٠٤,٩٤٣ (٥٤,٩)	١٠٨,٢٤٥ (٧٢,٨)	٢٦٧	الكيبوتس
٤١,٦٢٩ (٣,٨)	٧,٦٤٥ (٢,٣)	٤٤	الموشافيم الجماعية
٤٢٤,٨٧٨ (٢٨,٦)	١٢٤,١٢٤ (٤٠,٧)	٣٩٢	الموشافيم
٧٥,٦٩١ (٧,٣)	٣٤,٧٣٦ (١٠,٤)	٤٢	القرى اليهودية
٤,٦٣٠ (٠,٤)	٤٥,٤٤٧ (١٣,٨)	٦٩	القرى العربية
١,١٠١,٧٧١ (١٠٠)	٣٧٩,٨٠٧ (١٠٠)	٨٠٩	للمجموع

المصدر: حسب استطلاعي إلى:

State of Israel, Central Bureau of Statistics, Agricultural and Rural Census 1981. The Village in Israel, Agricultural and Rural Census 1981, Series No. 2 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985).

وتُظهر الخريطة رقم ٤-٣ فوارق لافتة في حجم كمية الماء المخصصة للفرد في المستوطنات اليهودية والديار العربية في اللواء الشمالي. وينتج من هذا نمط متميز يقابل بين قلب الجليل وأطرافه. فمخصصات الماء في القلب أقل كثيراً، لأن الديار العربية تتجمع فيه، وهي أعلى في الأطراف بسبب وجود أغلبية المستوطنات اليهودية فيها. ثم إن السلطات اليهودية المحلية في منطقة القلب (مثل كرميئيل، ومغدال هعيمك، والناصرة العليا) تتلقى مخصصات تفوق، إلى حد كبير، مخصصات جيرانها العرب. وتشير الخريطة أيضاً إلى أنه ليس هناك فارق كبير بين مخصصات قرية عربية وأخرى، على الرغم من أن مثل تلك الفوارق التي تنجم بصورة رئيسية عن متطلبات الصناعة موجود بين المستوطنات اليهودية. ويمكن المرء أن يلحظ، بوضوح، محورا غربيا ومحورا شرقيا يمتد كل منهما من الشمال إلى الجنوب ويعكس مخصصات أعلى للأطراف قياسا بالسلطات اليهودية المحلية في الجليل الأعلى والجليل الأدنى. لا يمكن لمثل هذا النمط أن يصدر عن أي نوع من «الحيفية» التي تمارسها سلطات الدولة في سياسة توزيع حصص الماء. فعوارق الماء كالأرض تعتبر قانونيا وأمثالا يهودية

الجدول رقم ٤ - ٢  
 حصص لاء لسلطات محلية مطهرة  
 من العرب واليهود  
 في الكواره الشمالي (١٩٨٧ / ١٩٨٧)

السكان (١٩٨٧)	لاء بالآلاف متر مكعب	للعمل بالامثال للكمية للشخص
<b>(أ) القمار العربية</b>		
٥,٧٥٠	٤١٦	٧٢
٤٩,٤٠٠	٣,١٦٢	٦٤
٥,٥٨٠	٣٢٨	٦١
١٩,٤٠٠	١,١٠٧	٥٧
٧,٤٩٠	٤٠٥	٥٤
٦,٩٠٠	٣٧٥	٥٤
٥,٧٠٠	٣٠٣	٥٣
٦,٧٧٠	٣١٨	٤٧
١٤,٩٠٠	٦٤٨	٤٣
٧,١٠٠	٣٠٦	٤٣
١٢,١٠٠	٥٠٩	٤٢
٩,٦٧٠	٣٩٦	٤١
١١,٢٠٠	٤٤٧	٤٠
٦,٢٨٠	٢٤٥	٣٩
١٤,٨٠٠	٥٥٥	٣٨
٩,٠٤٠	٣٣٠	٣٧
٦,٤٢٠	٢١٦	٣٤
٧,٧٦٠	٢٥٠	٣٢
٦,٥٣٠	٢٠٨	٣٢
٥,٩٦٠	١٨٥	٣١
٥,٤٨٠	١٦٢	٣٠
٥,٥٤٠	١٦٨	٣٠
٧,٨٠٠	٢١٨	٢٨
٣٣٧,٥٢٠	١١,٣٦٧	٤٧,٤
<b>(ب) للمستوطنات اليهودية</b>		
١٣,٠٠٠	٢,٥٠٢	١٩٢
١٥,٥٠٠	٢,٨٠٥	١٨١
١٦,٤٠٠	٢,٩١٠	١٧٧
٦,٦٣٠	١,١١٥	١٦٨

١٥٥	٥,٧٧٦	٣٧,٢٠٠	عكا
١٥٤	٤,٥٢٨	٢٩,٤٠٠	دهاريا
١٢٦	١,٨٤٦	١٤,٦٠٠	مغفل معيمك
١٢٠	٣,٦٨١	٣٠,٨٠٠	طبريا
١٠٥	٩٢٦	٨,٨٦٠	معالوت - قرشعما
١٠٥	٢,٥٤٠	٢٤,٢٠٠	العلولة
١٠٥	٢,٠٣٠	١٩,٤٠٠	كروميتيل
١٠٠	٢,٥٠٨	٢٥,١٠٠	للناصرية للعليا
٨٩	١,٠٢٠	١١,٤٠٠	كرويات طيموين
٨٧	٤٨٩	٥,٦٤٠	يكنعام العليا
١٣٤,٤	٢٤,١٨٦	٢٥٨,١٢٠	للمجموع

المصدر: حسب الأمانة العامة  
 State of Israel, Central Bureau of Statistics, *Local Authorities in Israel 1986/87, Physical Data, Special*  
 Series No. 841, Jerusalem 1989 s, pp. 109-111 (in Hebrew).

٥٠٠٠ بيتيم ٨٠,٢٠٠ عربي.  
 ٥٠٠ بيتيم ٢,٩٠٠ عربي.  
 ٥٠٠ بيتيم ٢,٢٠٠ عربي.

عامه،<sup>(١٣)</sup> وتوزيعها أكبر الأثر في جغرافية التطوير الاقتصادي التي تخضع إلى أبعد حد لسيطرة الدولة، ولهذا فإنها تقوم على أساس غير متكافئ من التفرقة العرقية.

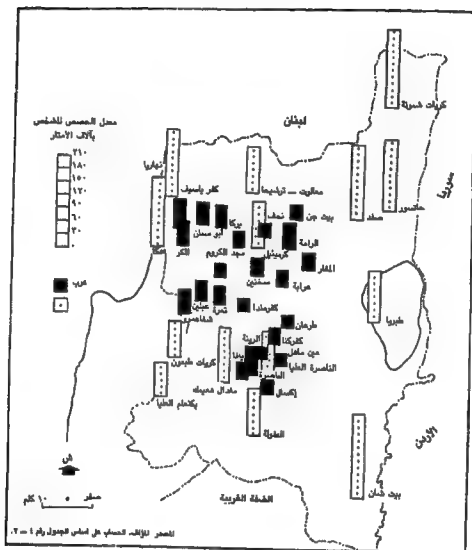
#### الميزانيات السنوية للمجالس المحلية والبلديات كمورد

إن مفهوم السلطة المحلية المتقبس عما يقوله جونسون يعني هنا تصريف شؤون الإدارة المحلية في الإطار الذي تحدده السلطة المركزية. فالعلاقة بين السلطة المحلية والحكومة هي علاقة تبعية، لأن السلطة المحلية تتبع وتنفذ تلك الجوانب من سياسة الدولة التي ترى الحكومة المركزية وجوب اتباعها في المناطق الثانوية من أراضي الدولة.<sup>(١٤)</sup> وتقوم في الوقت نفسه بالأعمال التي يرغب فيها السكان، ولا تلقى اعتراضاً من جانب السلطات المركزية.

وتحصل السلطات المحلية على ميزانيتها من عدة مصادر تشمل الإيرادات المحلية من ضريبة الأملاك والصناعة. وتساهم الدولة بنسبة معينة من مجموع الميزانية على صورة

Khalidi (1984), *op.cit.*, p. 71. (١٣)  
 Johnston, *op.cit.*, p. 154. (١٤)

الخريطة رقم ٤ - ٣  
الواء الشمالي: نمط توزيع الماء  
على سلطات محلية مختلطة (١٩٨٦/١٩٨٧)



مخصصات مالية، الأمر الذي يضع في يد الدولة أداة رئيسية للتأثير في تلك السلطات والسيطرة عليها. والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء هذا هو: هل يستطيع المرء أن يكشف نمطا من التفرقة الصارخة في تحديد المخصصات للميزانية والدخل على أسس عرقية أو غير عرقية على الصعيد المحلي في إسرائيل؟

يوجد نوعان من موارد الميزانية تقرهما وزارة الداخلية للسلطات المحلية في إسرائيل، هما: (أ) الميزانية العادية؛ (ب) الميزانية غير العادية. وتشمل غير العادية مخصصات خاصة للتطوير، بينما تضم العادية الدخل المخصص للبرامج العادية وتكلفتها السنوية. ويشمل هذا الدخل الإيرادات من الضرائب المحلية والخدمات الحكومية والضرائب على المنشآت والمشاريع الصناعية. ويتركز اهتمامنا هنا فقط في مقارنة الميزانيات العادية في أمكنة مختارة. وإذا قارنا آخر ما نشر من أرقام رسمية في المعلومات الإحصائية عن السلطات المحلية في اللواء الشمالي عام ١٩٨٦/١٩٨٧، نرى بوضوح في مجمل ميزانية الدخل نمطا لتفضيل السلطات المحلية اليهودية على العربية. ويمكننا القول إن هذه السياسة بُنيت على أساس وجدول أعمال خفي، على المستوى القومي لإبقاء السكان العرب في حالة تخلف بالنسبة إلى المستوطنات اليهودية المجاورة، وبذلك تظل الفجوة الواسعة بين العرب واليهود. والمعلومات المتوفرة عن السلطات المحلية في اللواء الشمالي تغطي ٤١ سلطة محلية عربية، و ٢٤ سلطة محلية يهودية. ويمثل هذان الرقمان ٧٧,٧٪ من مجمل السكان اليهود، و ٨١,٧٪ من مجموع السكان العرب في اللواء الشمالي في سنة ١٩٨٧.

يلخص الجدول رقم ٤ - ٣ المعلومات بشأن ميزانية الفرد المخصصة للسلطات المحلية. ويبين أن ٩٥٪ من السلطات المحلية العربية (وتشمل ٩٦٪ من مجموع سكان ٤١ سلطة محلية شملها الإحصاء) تلقت مخصصات سنوية لكل شخص قدرها ٣٩٩ شيكلا إسرائيليا جديدا، أو أقل من ذلك (نحو ٢٥٠ دولارا على أساس أن قيمة صرف الدولار كانت ١,٦ شيكل سنة ١٩٨٧)، بل إن ٤٠٪ من أولئك السكان تلقوا مخصصات للفرد الواحد قدرها ١٩٩ شيكلا (١٢٥ دولارا) أو أقل. ولم يكن هناك في الوقت ذاته سلطة محلية يهودية واحدة تتلقى مثل هذا المبلغ المتدني من دخل الميزانية. أضف إلى هذا أن القريتين العربيتين كفر ياسيف (٤٠٣ شيكلات جنيدة للفرد) ودبورية (٤٩٠ شيكلا للفرد) اللتين تشملهما فئة ٤٠٠ - ٥٩٩ شيكلا جديدا إلى جانب ثلاث مستوطنات يهودية وهي عكا (٥٨٣ شيكلا)، ونهاريا (٥٩٣ شيكلا) وكرميئيل (٥٩٦ شيكلا)، وهله كلها تمثل المركز الأدنى في تلك الفئة (بالنسبة إلى المستوطنات اليهودية الأخرى). وهكذا، فإن جميع القرى والديار العربية أدنى كثيرا من أدنى مستوى بالنسبة إلى دخل الفرد المخصص لأية سلطة يهودية محلية. كما يبين الجدول رقم ٤ - ٣ أن ميزانية الفرد في ٨٨٪ من المستوطنات اليهودية المحلية



تزيد على ٦٠٠ شيكل (٣٧٥ دولارا). وتشكل هذه المستوطنات ٦٨ ٪ من السكان التابعين للسلطات المحلية في اللواء الشمالي. وعليه، فمن الواضح أن الفجوة بين السكان اليهود والعرب كما يعكسها دخل السلطة المحلية هائلة حقا.

الجدول رقم ٤ - ٣  
تصنيف لمحل الفرد في الميزانية المخصصة للمخصصة  
للسلطات المحلية اليهودية والعربية.  
في اللواء الشمالي لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧  
بحسب للمستوطنة والسكان

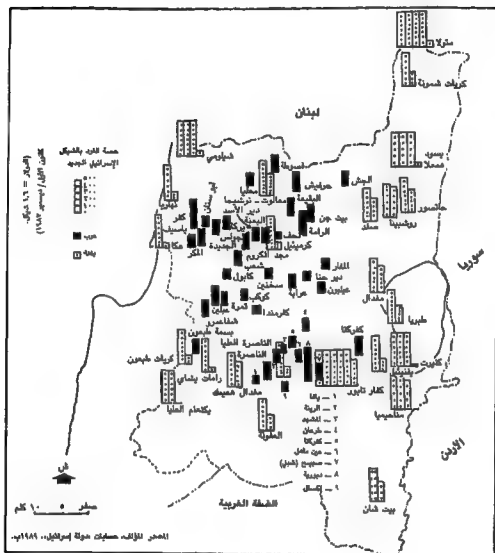
اليهود		العرب		بحسب ميزانية الفرد بالشيكال
عدد السكان (%)	عدد المستوطنات (%)	عدد السكان (%)	عدد الدوار (%)	
صفر	صفر	١١٨,٧٥٠ (٤٠)	١٧ (٤١)	١٣٠ - ١٩٩
صفر	صفر	١٦٥,٦٧٠ (٥٦)	٢٢ (٥٤)	٢٠٠ - ٣٩٩
٨٦,٠٠٠ (٣٢)	٣ (١٢,٥)	١٠,٦١٠ (٤)	٢ (٥)	٤٠٠ - ٥٩٩
١٢,٠٨٠ (٣٤)	٥ (٢١)	-	-	٦٠٠ - ٧٩٩
٧٩,٤٠٧ (٢٩)	٩ (٣٧,٥)	-	-	٨٠٠ - ٩٩٩
١٠,٠٠١ (٤)	٥ (٢١)	-	-	١٠٠٠ - ١٥٩٩
١,٥٤٤ (١)	٢ (٨)	-	-	١٦٠٠ - ٢٣٩٩
٢٧٠,٠٢٢ (١٠٠)	٧٤ (١٠٠)	٢٩٥,٠٢٠ (١٠٠)	٤١ (١٠٠)	للمجموع

المصدر: مكتب الإحصاء إلى

State of Israel, Central Bureau of Statistics, Local Authorities in Israel 1986/87, Financial Data, Special Series No. 848, (Jerusalem, 1989), Table 15, pp. 67-72 (in Hebrew).

وتبين الخريطة رقم ٤ - ٤ توزيع الدخل العادي من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية في اللواء الشمالي للعام ١٩٨٧/١٩٨٦. والنمط الظاهر فيها شيء، في الأساس، بنمط الخريطة رقم ٤ - ٣. فالقرى والضيعة التي تقع في قلب الجليل والتي يتجمع السكان العرب فيها، تتلقى نصيبا أقل نسبيا من دخل الميزانية للفرد، بينما تنال المستوطنات اليهودية الواقعة على الأطراف نصيبا أعلى كثيرا. ومن اللافت أنه ليست هناك فوارق فعلية بين السلطات المحلية العربية التي تمثل مختلف المذاهب الدينية (المسلمين والنصارى والدروز) وأن الحكومة، على ما يبدو، عاملت تلك القرى والضيعة على أسس متشابهة.

الخريطة رقم ٤ - ٤  
 اللواء الشمالي: توزيع الدخل في الميزانية  
 العامة على السلطات المحلية (١٩٨٦/١٩٨٧)



لكن هناك فوارق طفيفة بين المستوطنات اليهودية فيما يتعلق بدخل الفرد. وهذه الفوارق ناجمة عن قرب المستوطنة من الحدود الشمالية مع لبنان وعمر المستوطنة؛ إذ يبدو أن المستوطنات السابقة لقيام إسرائيل (مثل كفار تابور، وكنيرت، ومناحيميا) تلقى دخلا أعلى من دخل مدن التطوير الحديثة. كذلك المستوطنات الحدودية (مثل متولا وكريات شمونة) تتمتع بدخل عال بسبب أهميتها الأمنية، الناجمة عن وقوعها على ما يسمى «خط المواجهة».

وكثيرا ما تدّعي الجهات الرسمية أن الدخل المتدني جدا من الميزات للسلطات المحلية العربية ناجم عن فشلها في جمع ضرائب كافية من السكان العرب. لكن يمكن تفنيد هذا الادعاء في ضوء ما يلي:

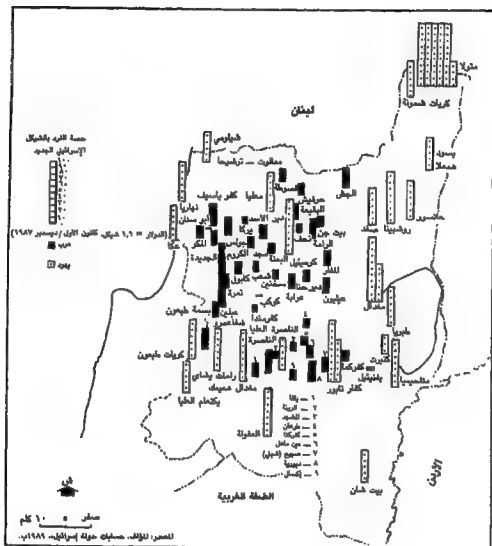
(أ) إن السكان العرب يدفعون ضرائب أقل، لا بسبب أي تقصير من السلطات المحلية، وإنما لأسباب جذرية، وهي أن دخلهم وقاعدة تطوّرهم الاقتصادي أدنى كثيرا منها لدى السكان اليهود، وذلك نتيجة لسيطرة الحكومة المركزية على الموارد الاقتصادية الإقليمية وسياسات التوزيع غير المتكافئة لها.

(ب) أضف إلى هذا وجود بُعد رئيسي يتعلق بالبنية التحتية، وهو أن المستوطنات اليهودية تُخطّط مسبقا وتقوم الدولة بإنشائها، وأن السكان يفلدون إليها بعد أن تكون البنية التحتية (الكهرباء، والطرق، والمجاري والمخاض... إلخ) قد أُعدت. فهذه القاعدة من البنية التحتية عامل رئيسي في دفع عجلة التطوير والمساعدة في رفع المستوى العام للحياة. ونجد في مقابل هذا أن البنية التحتية في القرى العربية أقل مستوى كثيرا في جميع المجالات، وأن أحد الأمور التي ينصبّ عليها اهتمام السلطات العربية المحلية هو تحقيق بعض التحسن في المسائل الأساسية مثل الحاجة إلى شوارع مرصوفة، وقنوات المجاري... إلخ.

(ج) تستمد السلطات المحلية جزءا لا يستهان به من دخلها من المشاريع (الصناعية وغيرها). فإذا كانت لدى الحكومة رغبة صادقة في توجيه المجالس العربية المحلية نحو الاعتماد على الإيرادات من المصادر المحلية، فإنه يتعيّن عليها أن تحفّز بالتشجيع تلك المشاريع في السلطات المحلية العربية. والسبيل الوحيد لتسهيل ذلك هو تغيير الخريطة الحالية لحدود مناطق النفوذ التي تطرّقنا إليها من قبل، وذلك لضم الأراضي اللازمة لتطوير الصناعة وإدخال المصانع الحالية المجاورة للديار العربية في مجال سلطة نفوذها، أو بعبارة أخرى، القيام بتطوير المناطق لمصلحة تلك الديار.

ونجد أنفسنا، هنا، أمام معضلة مثيرة للاهتمام وهي: إذا غُيّرت الحكومة حدود مناطق النفوذ لمساعدة المجالس المحلية العربية (أو لعدم إلحاق غين بها) لا بد من أن نتخلّى بذلك أمرا جديدا غير ملائم للسلطات المحلية اليهودية، لأنه يمكن النظر إلى أي تغيير في تحديد المناطق على أنه تم على حساب المستوطنات اليهودية المجاورة. ومن المرجح أن يكون

الخريطة رقم ٤ - ٥  
الواء الشمالي: الحصنة عن دخل الضرائب  
على المشاريع الاقتصادية في الميزانية  
العامة المخصصة للسلطات المحلية



التفضيل في مثل هذه الحالات للمستوطنات اليهودية، لأن السياسة الطاغية للحكومة الإسرائيلية، منذ قيام الدولة، اتجهت إلى تشجيع اليهود على الإقامة في الجليل أو الانتقال إليه. وتبين الخريطة رقم ٤ - ٥ ما تساهم به الصناعة في الدخول المحلي في مناطق النفوذ للسلطات المحلية. وهو بصورة عامة شبيه بالأنماط التي رأيناها: قلب عربي ضعيف نسبياً وطرف يهودي قوي. لكن نُستثنى من النمط الكلي بلدات مثل متولا ويضئيل في القطاع اليهودي، وعيلين وكوكب وأبوسنان ومعليا في القطاع العربي.

ولتولا دخل عال من الضرائب على المشاريع الصناعية الواقعة في منطقة نفوذها الممتدة على طرف الجليل (حيث يعود الموقع بفوائد خاصة حل مثل تلك المشاريع). ولقرية عيلين العربية دخل ضرائبي خاص من وجود عدد من المنشآت التي تقدم الخدمات والطعام للأعراس وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ومن مزرعة كبيرة للخنازير. وكان يجب أن تكون بلدتا الجليلية والمكر القريتان منها في وضع اقتصادي مشابه لولا أنها حُرمتا دخلهما الضرائبي عندما قامت الحكومة بإعادة التَّنَظُّف (rezoning) وإدخال جزء من مجَمِّع مطاعهما ومحطة الوقود في التطور في منطقة نفوذ بلدية عكا. ولهذا نجد أن منطقة نفوذ عكا غير متصل بعضها ببعض؛ وتتألف اليوم من منطقتين تفصل بينهما مسافة تبلغ عدة كيلومترات؛ ولم يسبق لهذا الشكل مثل في المساحات الإدارية.

ولا تحصل قرى كوكب وأبوسنان ومعليا على أي دخل من المشاريع والمصالح الاقتصادية القريبة، وذلك لأن مواقعها أدخلت في مناطق سلطات محلية عربية ويهودية أخرى لأسباب مختلفة.

### الخلاصة

إن التوزيع غير المتكافئ للأراضي والماء والميزات المحلية، بوصفها موارد إقليمية، بين المستوطنات اليهودية والديار العربية في الجليل، يعكس جغرافية القوة القائمة على الانقسام العربي. فبدلاً من أن تكون الحكومة المركزية المُشْرِف والمُحَلِّد على توزيع الموارد، فإنها تقوم بدور أساسي في سياسة المخصصات، موجه بصورة صارخة لمصلحة سكان الجليل اليهود، الأمر الذي يؤدي إلى أنماط تطويرية غير متساوية، وغير ذلك من أوجه التفاوت.

وقد تأخذ ردة فعل البلديات العربية في المستقبل اتجاهين: (١) تطوير مؤسساتها ومبادراتها الخاصة من دون أي تمويل من الحكومة. وهناك الآن نحو ٨٠ مبادرة من هذا القبيل تعمل في الديار العربية باللواء الشمالي.<sup>(١٥)</sup> و(٢) الكفاح من أجل المساواة في

---

(١٥) أنظر: خليل نخلة، «مؤسساتنا الأهلية في فلسطين: نحو تنمية مجتمعية» (القدس: للنسج الفكري العربي ومركز إحياء التراث، ١٩٩٠).

المخصصات والحقوق الاقتصادية في إطار من الشعور بأن العرب الفلسطينيين أقلية قومية في دولة يهودية ويمانون التمييز ضدهم. فالتفرقة المقررة بالنسبة إلى الأرض والماء والمخصصات من الموارد قد أصابت كل قرية عربية في الجليل.

إن العلاقات بين المستوطنات اليهودية والديار العربية في الجليل في المستقبل ستوقف على ردة فعل الدولة واستجابتها لما يحتاج القطاع العربي إليه من أجل التطوير. فالتحدي الذي تواجهه الدولة هو أن تقوم فعلاً ببلور والمحايدة في توزيع الموارد بالمساواة بين الجماعتين العرقيتين اللتين يتألف منها المواطنون في الجليل وأماكن أخرى. على أن المستقبل وحده هو الذي سيكشف لنا ما إذا كانت الأيديولوجية المسيطرة متسمح للدولة بأن تسير في ذلك الاتجاه.

# الفصل الخامس تجزئة الأرض والصِّبْط المكاني في التَّاصِرَة الكُبرى

## مقدمة

إن الاختلاف بين المقاييس القومية والمقاييس الإقليمية/المحلية للتحليل السياسي - المكاني أمر مُقرر في الأبحاث الجغرافية. وفي حين أن التحليل على المستوى القومي يركز على قضايا أراضي الدولة وسيادتها، والحدود القومية، والعلاقات الدولية، والنواحي المكانية للنزاع داخل البلد، فإن التحليلين الإقليمي والمحلي يركزان على وظيفة الألوية والأقاليم المُملَنة، وتجزئة المنطقة الكبرى للعاصمة، ومخصصات الميزانية، ووفور الحجم، والتأثير غير المباشر لبعض النشاطات المؤثرة، وحجم الحكومات المحلية ونجاحاتها وفشلاتها.<sup>(١)</sup> على أن الجمع بين النوعين من المقاييس أمر نادر. ومع هذا، فإن القضايا القومية وأهداف السياسة سيكون لها بالضرورة نتائج ثانوية على المستويين القومي والمحلي، وخصوصاً في الدولة الشديدة المركزية.<sup>(٢)</sup> ونُحَدِّثُ القرية أو المدينة ميدان اختبار يُبرز السياسات القومية في هيكلي المكان الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية.

وفي حين أن أغلبية الدراسات التي تعالج الانعكاسات الجغرافية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي تركز على القضايا الإقليمية والقومية الأوسع نطاقاً،<sup>(٣)</sup> فإن القليل منها فقط يركز على المستوى الجزئي المُصَغَّر للأنماط المكانية المحلية.<sup>(٤)</sup> وقد قامت الدراسات السابقة

(١) R. Paddison, *The Fragmented State: The Political Geography of Power* (Oxford: Basil Blackwell, 1983), p. 218.

(٢) H. Rosenfeld, *Nazareth and Upper Nazareth in political economy of Israel*, 1988.

(٣) D. Newman, «Ideological and political influences on Israeli urban colonization of the West Bank and the Galilee mountains», *The Canadian Geographer*, 28 (1984), pp. 142-55;

D. Newman, «The evolution of a political landscape: Geographical and territorial implications of Jewish colonization in the West Bank», *Middle Eastern Studies*, 21, (1985), pp. 192-205; B. Kipnis, «Geopolitical ideologies and regional strategies in Israel», *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 78 (2) (1987), pp. 125-37.

= G. Falah, «Recent Jewish colonisation in Hebron», in: D. Newman, ed., *The Impact of* (٤)

باستكشاف أوجه التباين المكاني - الاقتصادية<sup>(٢)</sup> وأوجه التفاوت المكاني السياسية الإقليمية<sup>(٣)</sup> بين السكان اليهود على أساس نموذج القلب والأطراف. لكنها لم تشمل أوجه التفاوت العربية - الإسرائيلية في عرضها التحليلي. وهذا الفصل يركز عليها من خلال تحليل المنطقة الكبرى للناصرة، الذي يُظهر أن تطوير هذه المنطقة المملّنة التي ينتمي سكانها إلى عرقتين بشريّين، توجهه وتضبطه وتسيّره سياسات حكومية محلية تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية قومية. وعليه، فإن التطوير يحد ذاته هو تطوير منحرف وغير متكافئ ويساهم في خلق تباين بين اليهود والعرب في الاقتصاد السياسي المحلي<sup>(٤)</sup> وفي البنية التحتية. وفحوى هذا الفصل هي أن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الأوسع قد اتخذ تعبيرا مكانيا في الثنائية الهيكلية أو الانقسام إلى جماعتين تعيشان في المنطقة الكبرى للناصرة.

إن فهم التفاوت بين مختلف أقسام الإقليم والتعبير المكاني عن النزاع الديموغرافي في أية منطقة يتخلط فيها العرب واليهود يتطلب النظر بدقة في الجوّ السياسي للإقليم كله. ويقدم لنا هذا الفصل مثالا للإطار العملي النافع للنظر إلى الجغرافيا السياسية لشكالات المناطق الكبرى العمرانية في إسرائيل من حيث ارتباطها بالنزاع الديموغرافي الوطني الأوسع. ويعبارة أهم، يوضح الفصل قيمة هذه الدراسة المحلية للمدينة في إطار الانقسام الوطني. وبهذا ينشئ مفهوم أوضح لانعكاسات النزاع الواسع النطاق على الموقع والسيطرة على الحيز الجغرافي،<sup>(٥)</sup> وخصوصا في الإطار المقرر الذي ترسمه سياسات الحكومة المركزية.

<sup>(٢)</sup> Gush Eilatim (London: Croom Helm, 1985), pp. 245-60; M. Roman, «Divided perception in a united City: the Case of Jerusalem.» in: F. Poal and D. Livingstone, eds., *Behavioural Environment* (London: Routledge, 1989), pp. 182-201; J. Portugali, «An Arab segregated neighborhood in Tel Aviv: The Case of Adjami.» *Geography Research Forum*, 11 (1991), pp. 37-50.

A. S. Schuchat, G. Lipshitz, «Regional inequalities in Israel.» *Environment and Planning*, (٥) A 13 (1981), pp. 463-73; G. Lipshitz, «The stability of spatial patterns of welfare-The Israeli Case.» *Geoforum*, 17 (1986), pp. 353-66.

Y. Grachis, «The role of politics in regional equality: The Israeli case.» *Annals of the Association of American Geographers*, 73 (1983), pp. 388-403.

M. Peled, «The Cure for Nazareth.» *New Outlook*, 19 (1976), p. 37; and Rosenfeld, *op.cit.*, (٧) p. 48.

B. Smith, *Welfare Geography* (London: Edward Arnold, 1977); K. R. Cox, *Location and Public Problems: A Political Geography of the Contemporary World* (Chicago: Maaroufis Press, 1979).



## منطقة البحث

كان علينا أن نقوم بدراسة متعمقة للمنطقة الكبرى للناصرة قبل أن نبحت في المدى الذي تذهب الحكومة الإسرائيلية المحلية إليه في تنفيذ السياسة المركزية إزاء الأقلية العرقية العربية. وبالنظر إلى أن المنطقة الكبرى للناصرة تقع في إقليم الجليل، فإن الدراسة تشتمل على مدينتين منفصلتين ومتلاصقتين في الوقت ذاته، هما الناصرة والناصرة العليا. وفيهما جاعتان بشريتان مختلفتان. ففي حين أن جميع سكان الناصرة من العرب، فإن معظم سكان الناصرة العليا (٩٠٪) من اليهود.

ووفقا للإحصاء الرسمي لسنة ١٩٨٨ كان سكان الناصرة ٥٠,٦٠٠، وسكان الناصرة العليا ٢٤,٩٠٠، بينهم ٣٣٠٠ عربي.<sup>(٩)</sup> وعند نهاية سنة ١٩٩٠ كان مجموع السكان العرب واليهود نحو ٨٠,٠٠٠. وكانت سنة ١٩٩٠ قد شهدت زيادة مذهلة في عدد سكان الناصرة العليا في إثر قدوم ما يقرب من ٥٠٠٠ مهاجر [يهودي] روسي، فزاد عدد السكان اليهود بمقدار ٢٣ ٪ (وفقا لتقرير متلفز بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠). وجاء تدفق المهاجرين تمشيا مع سياسة الاستيطان الحكومية في توجيه المهاجرين الجدد إلى «مُدن التطوير».

ومن هذه المدن الناصرة العليا التي جرى تأسيسها سنة ١٩٥٧ على صورة بلدة مدنية نضاهي الناصرة العربية. وجاء موقعها على المنحدرات المشرفة على المدينة العربية، ولا سيما من الشرق، مع امتداد إلى الشمال والجنوب. وفي السنوات ١٩٥٧ و ١٩٦٣ و ١٩٧٦، صودرت الأرض التي تقوم عليها باعتبار أنها أرض حكومية.<sup>(١٠)</sup>

إن المنطقة الكبرى للناصرة هي أكبر المناطق المدنية الكبرى السبع التي جرى تبلورها مؤخرًا في إسرائيل: اثنتان منها في الثلث الصغير شمال شرقي تل أبيب وخمس في الجليل (الخريطة رقم ٥ - ١). وهذا التجمع المدني أقرب ما يكون إلى المعيار الدولي القياسي الذي يستخدم لتحديد مناطق المدن الكبرى (Metropolitan)<sup>(١١)</sup> التي تشكل بتجميع المدن والقرى الصغيرة.

(٩) Central Bureau of Statistics, «List of Localities, their Population and Codes, Technical Publication Series No. 56 (Jerusalem, 1989a)» (in Hebrew).

(١٠) O. Hefer-Rogovin, «Arab residential configuration in Upper Nazareth-Spatial conflicts and immigration patterns», unpublished M. A. Thesis (Tel Aviv: Tel Aviv University 1987), p. 7 (in Hebrew); Y. Doron, «Jewish-Arab relations in the Nazareth Hills: Geographical aspects», unpublished M. A. Thesis (Haifa: University of Haifa, 1988), p. 21 (in Hebrew).

(١١) قارن مع: Y. Bar-Gal, and A. Soffer, «Geographical changes in the Traditional Arab

إن قلب الناصرة يشمل المستوطنات المتلاصقة التي تشكّل مدينتي الناصرة والناصرة العليا وأربع قرى قريبة منها على طريق حيفا - طبريا، وهي: يافا، والرينة، والمشهد، وكفر كنا.<sup>(١٢)</sup> (انظر الخريطة رقم ٥ - ٢). وتتألف أطراف الناصرة من مدينة مقدال هعيمك (١٥ ألف نسمة، وتقع على بعد أربعة كيلومترات غربي الناصرة) ومن قرىتين يهوديتين هما كفار هاحوريش وقمرات، ومن أربع قرى عربية هي: عيلوط، وإكسال، وعين ماهل، وطرعان. وفي سنة ١٩٨٨ بلغ عدد السكان في قلب الناصرة ١٠٦,٩٧٠. وكان ٢٣ ٪ منهم من اليهود. أما على أطراف التجمعات المدينية فقد بلغ عدد السكان ٣٩,٢٣٩، بينهم ٤٢ ٪ من اليهود. وعند نهاية سنة ١٩٨٨ كان مجموع عدد السكان في الناصرة الكبرى ١٤٦,٢٠٩، بينهم ٢٨ ٪ من اليهود.<sup>(١٣)</sup>

### الإطار المفاهيمي:

#### الأيديولوجية الصهيونية والتهود

##### وتكوين مدن كبرى عربية

تشكل سياسة «التهود» مفتاحاً لفهم الصورة الإقليمية والمحلية للسياسات المكانية البعيدة المدى والديموغرافية في إسرائيل. فسياسة التخطيط الإسرائيلية لتوزيع السكان كانت - ولا تزال - تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية لضمان الضبط المكاني والديموغرافي في البلد. واعتُبر هذا الضبط مسألة حساسة في الجليل، حيث تعيش أغلبية العرب في إسرائيل وتملك جزءاً كبيراً من الأرض. وطوال هذه الفترة كان تطوير الجليل يعني زيادة الوجود اليهودي. وكان هذا الوجود مطلوباً لاعتبارات جيوسياسية هدفت بصورة رئيسية إلى توسيع قاعدة السيطرة على الأرض، وتأمين «النهاليز» إلى الموارد الوطنية المحلية، وإنشاء «مناطق عازلة» على طول حدود الأعداء.<sup>(١٤)</sup> ونجد صورة للبعد الديموغرافي لتلك السياسة على

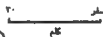
villages in Northern Israel.» *Occasional Papers*, Series No. 9 (Durham, UK: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, 1981), pp. 50-59.

A. Soffer, «Nazareth-Evolution of a metropolis in the Galilee.» *Nofim*, 9 (10) (١٢) قارن مع: (1977), pp. 187-96 (in Hebrew).

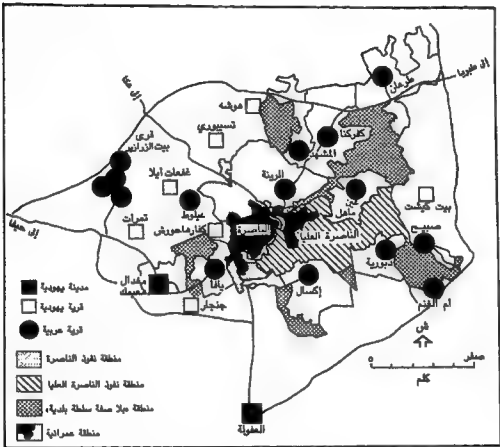
(١٣) حُصيت هذه النسبة بحسب: Central Bureau of Statistics (1989a), *op.cit.*

B. Kipnis, «The Development of Jewish urban settlement in Galilee.» 1948-80, In: A. Shmueli et al., eds., *The Lands of Galilee* (Haifa: University of Haifa and the Ministry of Defence, 1983), p. 723 (in Hebrew).

في إسرائيل (١٩٨٦)



الخريطة رقم ٢ -  
منطقة الناصرة: مواقع السكن  
ومناطق النفوذ المجاورة (١٩٩٠)



المستوى الإقليمي في تشجيع الاستيطان اليهودي لزيادة السكان اليهود في المنطقة.<sup>(١٥)</sup> وإذا نظرنا إلى التهويد في ضوء بُعد المكاني نجده متصلا اتصالا وثيقا بالأيديولوجية الصهيونية الأساسية لاستعمار فلسطين التي سادت في العهد السابق لقيام إسرائيل، ولا تزال سائدة إلى الآن: وهي وضع جميع الأراضي في الوطن في أيدي الشعب اليهودي، وذلك بأن تصبح جميع العقارات في إسرائيل ملكا للدولة والحركة الصهيونية.<sup>(١٦)</sup>

وعلى الصعيد المحلي نجد أن كثافة وجود الأغلبية العربية في منطقة الناصرة هي التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى انتهاز سياسة تشجيع الاستيطان اليهودي. فقد جرت السلطات المركزية على اعتبار السكان العرب «مُعَصِّرا نابذا» يؤدي إلى عدم الاستقرار ويعرض سلامة البلد ومصالح الحكومة للخطر.<sup>(١٧)</sup> كما جرت السياسة المركزية الرسمية على أن تعمل بصورة رئيسية على تكثيف الوجود اليهودي (بعد سنة ١٩٥٧) في منطقة الناصرة الكبرى لكي يتوازن ديموغرافيا وفي التوسع السطحي للمكاني مع مدينة الناصرة والقرى العربية المجاورة، ويكون شريطا حدوديا (عازلا) لها. ثم إن السياسة العليا لإعادة التنظيم والضبط المكانيين مبنية على استراتيجيات محلية وإقليمية تهدف إلى الحيلولة دون نشوء «منطقة قلب» عربية داخل الدولة. ومنذ عشرات السنين وهذه السياسة تستمد زخما من المخاوف التي كانت تسيطر على الأيديولوجية الصهيونية والتخطيط القومي بشأن توسع القرى العربية وتحولها إلى مدن. إذ كان يُخشى أن يؤدي هذا إلى تكثيف تجمع السكان العرب في إحدى المناطق، وبالتالي إلى خلق تهديد «مزعوم» بنشوء قلب جنترافي وتبلور هوية عربية إقليمية داخل الدولة. بل إن هناك من زعم أن السكان العرب في الجليل يطلقون على التجمعات المدنية العربية الناشئة أسما ينذر بالخطر، هو «القبضات الفولاذية»<sup>(١٨)</sup> وهذا الزعم لا أساس له.

(١٥) Kh. Nakhliah, *The Two Galilees*, Arab World Issues, Occasional Papers, No. 7. (١٩٨٢) (Belmont, MA: Association of Arab University Graduates, 1982); B. Kipnis, «Role and timing of complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel», *Geoforum*, 15 (1984), p. 191; G. Falah, «Israeli "Judaization" policy in Galilee and its impact on Local Arab Urbanization», *Political Geography Quarterly*, 8 (1989a), pp. 229-53.

A. Granott, *Agriarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre & Spottiswoode, ١٩٦٠) (1956), p. 104.

(١٦) Falah (1989a), *op.cit.*, p. 230.

A. Soffer, «The territorial conflict in Bretz Israel», *Horizons Studies in Geography*, 17 (١٩٨٠) (1986), p. 16.

وهناك، في الوقت ذاته، علاقة مباشرة بين سياسة التهويد وظاهرة التحوّل المنيحي الناشئ في المناطق العربية التي تتنافس العناصر الأيديولوجية والسياسية. ويشكل السكان العرب في إسرائيل نحو ١٥٪ من مجموع سكانها، ويتجمعون في ثلاث مناطق جغرافية منفصلة وبارزة، هي: الجليل، وما يعرف بـ«الثلث الصغير» شمال شرقي العاصمة تل أبيب، وشمال النقب والجزء الشمالي من النقب الأوسط. ويعتبر السكان العرب في الجليل بأنهم متجمعون بكثافة زائلة عن الحد،<sup>(١٩)</sup> وتشكّل «خطراً» على الطابع الديموغرافي اليهودي للواء الشمالي. وكذلك فإن سكان الثلث الصغير من العرب المنتشرين بشكل طولي قريب من حدود سنة ١٩٦٧ ومواز لها، يعتبرون «تهديداً» (محتملاً) للأمن؛ بسبب قربهم من جماهير السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية.<sup>(٢٠)</sup> أما المشكلة في النقب فهي مشكلة «التبثر الشديد». ويعتبر عدم وجود تجمعات للسكان العرب من البلد تهديداً لحاجات الأمن في المنطقة.<sup>(٢١)</sup>

لقد اعتبرت السلطات المركزية آخر التطورات في عمليات التحول إلى مدن في مختلف الأماكن العربية سلباً بصورة عامة، وخصوصاً في الجليل، وحتى ظاهراً مرعباً.<sup>(٢٢)</sup> والواقع أن ديناميات التصادم بين سياسة التهويد وظهور المدينة العربية واضحة، ومبرجة. فالديار العربية أدخلت في الاتساع أفقياً بسبب عمليات المُنْيَة، والعمران أدخل في التزايد.<sup>(٢٣)</sup> وفي الوقت ذاته، نجد السياسة المركزية موجهة نحو بسط، ومواصلة، السيطرة اليهودية على أكبر قدر ممكن من الأراضي، ونشرها حيثما أمكن، وإعاقة التوسع الأفقي للعمران العربي ومحاصرته على نحو منظم. كما نجد شرحاً لهذه السياسة في مذكرة صدرت سنة ١٩٧٦، كانت في الأصل سرية جداً، ثم أعلنت على نطاق واسع بعد كشفها.

A. Soffer, «The changing situation of minority and majority and its spatial expression in the Arab population of Galilee.» in: S. Waterman, ed., *Contemporary Problems in Political Geography Theory and Practice* (Haifa: University of Haifa, 1982), p. 114; Kipnis (1984), *op. cit.*, p. 191.

A. Shmueli, I. Schnell, and A. Soffer, «The Little Triangle, Transformation of a (٢٠) Region.» Monograph Series, *Middle East*, No. 3 (Haifa: Institute of Middle Eastern Studies, University of Haifa, 1985), p. 9.

G. Falah, «Israeli State policy toward Bedouin sedentarization in the Negev.» *Journal of Palestine Studies*, 18 (2) (1989b), pp. 71-91.

I. Koenig, «Unpublished memorandum.» as reported in: *Al ha-Mishmar*, September 7 (٢٢) 1976 (in Hebrew).

Falah (1989a), *op. cit.*, pp. 238-239. (٢٣)

وصاحب المذكرة هويسرايل كينينغ (Koenig) الذي بقي نحو عشرين عاما مسؤولا عن اللواء الشمالي، في وزارة الداخلية. وقد أرسل للمذكرة إلى يتسحاق رابين، رئيس الوزراء. وقامت جريدة «عال همشمار» اليومية بتسريب المذكرة إلى الصحافة ونشرها. وفي المذكرة باب بعنوان «المشكلة الديموغرافية وتجليات القومية العربية» يقترح فيه كينينغ بشكل مغلّد ونوسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه، حيث يبرز الالتحام المكاني للسكان العرب، وحيث يزيد عددهم كثيرا على عدد السكان اليهود. [ويوصي] بفحص إمكان التخفيف من كثافة التجمعات السكانية العربية الحالية. ويجب الاهتمام بصورة خاصة بمناطق الحدود في شمال غربي البلد وفي منطقة الناصرة. (٢٤) وقد قامت مدن التطوير، بما فيها الناصرة العليا، ومغذال هعيمك، وكرميئيل، ومعالوت، بدور رئيسي في استراتيجيات التهويد، بوصفها براعم مدينة للضبط المكاني والديموغرافي.

#### أنماط الضبط المكاني

إننا، هنا، نعتبر الناصرة الكبرى ميدانا استغلت الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع السلطات المحلية، التي تقوم بدور الوكيل لها، في تحقيق أهداف السياسة المركّزة. وقد شدّد كيمرلنغ (Kimmerling) ونيومان (Newman) على أهمية الملكية والوجود الفعلي بوصفهما وسيلتين لممارسة السيطرة الفعالة على الأرض، لإظهار السيادة الكاملة للدولة. (٢٥) وفي التجمعات المدنية في الناصرة تقوم السلطات اليهودية المحلية باستغلال عدة صلاحيات حكومية رئيسية كوسيلة لتنفيذ الضبط المكاني للزدوج، وللتعبير عن السيطرة العرقية.

#### تحويل ملكية الأرض

كان مشروع «استعادة الأرض» - ولا يزال - أحد العناصر الرئيسية للأيديولوجية الصهيونية (٢٦) وسياسة الدولة. ولا تفرق هذه السياسة بين الاستيلاء على الأرض العربية

*Al ha-Mishmar*, September 7, 1976, p. 4 (in Hebrew). (٢٤)

B. Kimmerling, «A Conceptual Framework for the Analysis of Behaviour in a Territorial Conflict: The Generalization of the Israeli Case», *Papers on Peace Problems*, No. 25. (Jerusalem: The Hebrew University, Leonard Davis Institute of International Relations, 1979); D. Newman, «Civilian and Military resettlement as alternative strategies of territorial control: The Arab-Israeli conflict», *Political Geography Quarterly*, 8 (1989), pp. 215 ff.

S. Reichman, *From Foothold to settled Territory* (Jerusalem: Yad Yitzhak Ben Zvi, (٢٦) 1979), (in Hebrew).

داخل التجمعات العربية وخارجها، لأن الهدف الرئيسي هو الاستيلاء على جميع الأراضي في فلسطين. وعند قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ كانت المنظمات الصهيونية تسيطر على ٦,٨ ٪ من مجموع ملكية أراضي فلسطين في عهد الانتداب.<sup>(٢٧)</sup> لكن لم تكتمل عشرة أعوام على قيامها حتى صارت أراضي الدولة تشكل ٩٣ ٪ من مجموع الأرض التي تسيطر عليها، في حين أن ما صارت الأقلية العربية تملكه هو ٢,٦ ٪.<sup>(٢٨)</sup> والواقع أن نقل الأراضي العربية، ولا سيما الأراضي الزراعية، إلى المستوطنات والمشاريع اليهودية عملية مُوثقة تماماً.<sup>(٢٩)</sup> فقد سنت الحكومة وأصدرت ٣٤ قانوناً ونظاماً وأمرأ لنهب أراضي السكان العرب.<sup>(٣٠)</sup> وتشير الإحصاءات للتوفرة عن التغير الذي طرأ على حيازة الأرض في القرى العربية الواقعة في الناصرة الكبرى إلى أن مجموع ما خسره العرب من أراضيهم في الفترة بين ١٩٤٥ - ١٩٦٢ (الجدول رقم ٥ - ١) يبلغ ٦٧ ٪ من مجموع ما كانوا يملكونه منها.

إن إعلان المصادرة الذي كانت له مضاعفات كبيرة في الجليل وسائر أنحاء إسرائيل صدر عن وزير المال، يوشوع رايبينوفيتش (Yehoshua Rabinowitz)، في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦.<sup>(٣١)</sup> ذلك بأنه كان بين الأراضي التي عُلبت إلى مصادرتها ٧٢٢ دونماً تشكل

G. Falah, «Pre-State Jewish colonization in northern Palestine and its impact on local Bedouin sedentarization, 1918-48», *Journal of Historical Geography*, 73 (1991b), pp. 289-309.

Granot, *op.cit.*, p. 37. (٢٨)

Y. Oded, «Land losses among Israel's Arab villagers», *New Outlook*, 7 (1964), pp. 10-25; (٢٩)

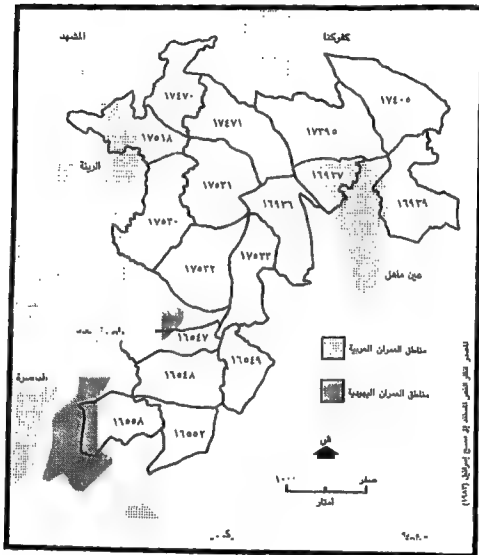
S. Iljris, «The legal structure of the expropriation and absorption of Arab lands in Israel», *Journal of Palestine Studies*, 2, 1973, pp. 82-103; S. Iljris, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976); R. Kislav, «Land expropriations: History of oppression», *New Outlook*, 19 (1976), pp. 23-32; E. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); I. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980); G. Falah, «Pattern of spontaneous Bedouin settlement in Galilee», *Occasional Publications* (N.S.), No. 18 (Durham, UK: University of Durham, Department of Geography, 1983); G. Falah, «The facts and fictions of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee», *Political Geography Quarterly*, 10 (3) (1991a), pp. 297-316.

(٣٠) بكر أير كشك، «الأراضي العربية والسياسة الإسرائيلية»، والوكبة (الناصرة)، المجلد ١، العددان ١ و ٢ (١٩٨٤)، ص ٣٠ - ٤١.

State of Israel, *Official Gazette*, No. 2206, p. 1454. (٣١)



الخريطة رقم ٥ - ٣  
الاحواض التي يُهدَف إلى مصادرتها  
في منطقة الناصرة (١٩٧٦)



الجدول رقم ٥ - ١  
الأراضي التي فقدتها القرى العربية  
في منطقة الناصرة الكبرى  
(بالدونمات) ١٩٦٧ - ١٩٤٥

القرية	مجموع الأراضي		النسبة للقرية المصدرة
	١٩٦٧	١٩٤٥	
إكسال	٤,٣٩٦	١٣,٦٦٦	٦٨
نبودية	٢,٩٧٤	١٣,٣٧٣	٧٨
كُرعان	٧,١٥٠	١٣,١٠٤	٤٥
يافا	٤,٨٨٧	١٦,٥٧١	٧٠
كثوكندا	٧,٨٦٩	١٨,٨٦٩	٦٨
للشهد	٤,٢٣٦	٩,٨٥٢	٦٧
الناصره	٨,٣٢٥	١٢,٥٩٩	٧٨
ميلوط	٢,٣٥٩	١٠,٨٩١	٧٨
عين ماهرل	٢,٥٧٦	٨,٢٦٨	٦٩
الزينة	٥,٨٨٠	١٥,٨٩٩	٦٣
المجموع	٥٠,٦٥٢	١٣٣,٠٤٢	٦٧

للمصدر: أُنشئت من جريس (١٩٧٦).  
\* للدونم الواحد = ٠,١ من الهكتار.

١٧ حوضاً بين الناصرة والقرى العربية القريبة. وقد أثارت تلك المصادرة الماثلة، مع مثيلات لها في منطقتي عكا وكرميئيل، احتجاجاً حقيقياً بلغ ذروته في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦، في إضراب «يوم الأرض»، الذي سقط فيه ستة عرب برصاص وحدات من حرس الحدود الإسرائيلي.<sup>(٣٢)</sup> ومنذ ذلك الوقت يحمي العرب في إسرائيل ذكرى يوم الأرض بوصفه يوم احتجاج على سياسة الحكومة تجاه الأراضي.

وجرى توزيع الـ ٤٧٢٢ دونماً التي أعلنت مصادرتها في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦، والتي تقع بين الناصرة والقرى العربية القريبة منها، على ١٧ حوضاً (الخريطة رقم ٥ - ٣)، تشكل «حواجز» و«أسافين» لكبح التوسع المحتمل لقرى عين ماهرل (الحوضان ١٦٩٣٧ و ١٦٩٣٩) والمشهد (الحوضان ١٧٤٧٠ و ١٧٥١٨). فالأراضي المصادرة تفصل قرية المشهد عن قرية

Nakhleh, op.cit., p. 20. (٣٢)

كفر كنا (حوض ١٧٤٧٠)، كما تفصلها عن قرية الرينة (حوض ١٧٥١٨). وكذلك، فإنها تشكل مجالا قابلا للتوسع المتوقع للناصرة العليا في اتجاه الشمال الشرقي. أنشئت الناصرة العليا ذاتها سنة ١٩٥٧ على أرض صودت من الناصرة العربية وقريتي عين ماهل والرينة. وفي سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ صودت أراض أخرى من أجل توسيع هذه المدينة الجديدة.<sup>(٣٣)</sup> وأنشئت مدينة مغدال هعيمك سنة ١٩٥٢ على أراضي قرية المسجل العربية التي دمرتها القوات العسكرية الصهيونية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨.<sup>(٣٤)</sup> واليوم يعيش بعض سكان هذه القرية السابقين ولأجتيين داخلين، في الناصرة ويافا. ولم يكن الهدف من مصادرة الأراضي العربية أن تكون وسيلة للضغط المكاني وإنشاء مستوطنات جديدة فحسب، بل كان كذلك لتحديد استخدام الأرض في المستقبل في مناطق المدن. وقد صادرت الدولة تلك المناطق الواسعة من الأرض وحولتها إلى أحراج للحيلولة دون استخدام العرب لها من أجل الزراعة وغيرها من الأغراض. ومؤخرا، جرى قطع أشجار الأحراج قرب مدينة مغدال هعيمك وتحويل الأرض إلى منطقة سكنية للمهاجرين الجدد من اليهود السوفييت. وعليه، فإن نقل الأراضي العربية وإخضاعها لسيطرة الدولة يمكّنان الدولة من أن تكون سمسارا وحارسا على المستوى المحلي. فهي تستطيع تحديد الأمكنة وتأجير بعضها للعرب المحليين لأغراض الزراعة، بينما يهيمن، بقوة، على الأراضي التي تُعتبر ذات قيمة خاصة للاستيطان اليهودي في المستقبل، ولحاجات أخرى متصلة بالوجود اليهودي المستمر في المنطقة المدنية.

#### الضغط بواسطة مناطق التفضو

في حين أن مدينتي الناصرة العربية والناصرة العليا اليهودية متلاصقتان وموصلتان بطريق الحافلات، فإنها متفصلتان من حيث السلطة الإدارية والإدارة. ويلهب دورون (Doron) إلى أنه لم يكن هناك من الناحية العملية أي تعاون بين الهيئتين البلديتين منذ سنة ١٩٧٥،<sup>(٣٥)</sup> على الرغم من أن كلا منهما تستمد سلطاتها وتحصل على ميزانيتها من المصدر ذاته، وهو وزارة الداخلية الإسرائيلية. والتباين في البنية التحتية ومعالم التطور بين المدينتين واضح جدا. ففي حين أن الناصرة العليا حديثة وجيدة التخطيط، وفيها بيوت واسعة قليلة

Ministry of Interior, «List of Regulations No. 3589. Northern District,» 9 September (١٩٦٢) 1976 (in Hebrew).

B. Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

Doron, *op.cit.*, pp. 21-22. (١٩٥٠)

التكاليف نسبياً، ومناطق صناعية ومدارس حسنة التجهيز ومتنزّهات ووسائل للترفيه، فإن الناصرة (العربية) مكتظة بالسكان، وطرقها ومدارسها ومرافقها رديئة وغالية من المنشآت الصناعية.<sup>(٣٦)</sup> وترجع أسباب كثرة من أوجه التباين بينها إلى التفاوت الأساسي في المخصصات البلدية لكل منها. فإذا نظرنا، مثلاً، إلى الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ نجد أن حصة الفرد من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية في الناصرة العليا كانت ٦٤٠ شيكلاً (٤٠٠ دولار) قياساً بـ ٢٦٣ شيكلاً (١٦٤ دولاراً) للشخص في الناصرة (العربية).<sup>(٣٧)</sup> أي أن مخصصات الشخص في الأولى بلغت ٢,٤ ضعف مخصصات الفرد في الثانية.

ومؤخراً، فقط، اهتم الجغرافيون بالدور الرئيسي للمحتوى الإداري للسلطات المحلية... بوصفه الإطار الذي يجب أن يجري التحليل فيه.<sup>(٣٨)</sup> فالمنطقة الإدارية، أو منطقة النفوذ التابعة للسلطة المحلية، هي منطقة تحيط بقرية أو مدينة وتحددها وزارة الداخلية. والمجلس (أو السلطة المحلية) فيها يحول، رسمياً من قبل الدولة، صلاحية العمل على تطويرها. والواقع أن المجلس أو السلطة المحلية تمثل، داخل تلك الحدود، مصالح الدولة فيما يختص بالضغط المكاني. فهي تحوّل صلاحية مصادرة نسبة قد تصل إلى ٤٠ ٪ من الأرض الخاصة الواقعة تحت سيطرة نفوذها للمقاصد العامة من دون أن تعوّض مالكيها. ولا يسمح لأي ملاك داخل حدودها الإدارية بأن يغير طريقة الانتفاع من أرضه من دون ترخيص صريح منها. وعليه، فلا بدّ من تصريح مسبق، ودفع الضرائب اللازمة، قبل القيام بأي مشروع، كإنشاء مصنع أو مركز للترفيه، أو مستشفى، أو محطة وقود. لقد تغيّرت منطقة نفوذ بلدية الناصرة خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب ضم قرية عيلوط رسمياً إليها في شباط/فبراير ١٩٨١. لكنها فصلت في شباط/فبراير ١٩٩١. وحتى سنة ١٩٧٦ كانت منطقة نفوذ الناصرة تبلغ ٨٠٠٠ دونم. وفي سنة ١٩٨٣ ذكر رسمياً أنها تبلغ ١٦,٥٠٠ دونم.<sup>(٣٩)</sup> وفي نيسان/أبريل ١٩٩١ كانت تبلغ ١٢,٥٠٠ دونم.<sup>(٤٠)</sup> على أن المنطقة الإدارية للناصرة العليا التي يقطنها عدد أقل من السكان كانت

Rosenfeld, *op.cit.*, p. 48. (٣٦)

حُصّيت هذه الأرقام بحسب: Central Bureau of Statistics, Local Authorities in Israel 1986/87, *Financial Data*, Special Series, No. 860 (Jerusalem, 1989c) (in Hebrew). (٣٧)

K. R. Cox and R. J. Johnston, eds., *Conflict, Politics and the Urban Scene* (London: Longman, 1982), p. 7. (٣٨)

Central Bureau of Statistics, Local Authorities in Israel 1986/87, *Physical Data*, Special Series, No. 841 (Jerusalem, 1989b) (in Hebrew). (٣٩)

(٤٠) دار الشراة، ومكالة حاقيقية مع ولز جرياسي بشأن أراضي الناصرة، والمجرة، الاستيطان والمصاهرة، إصدار وتحرير دار الشراة (القدس)، ص ٢٦-٢٨.

في حزيران/يونيو ١٩٨٣ تبلغ ١٩,٢٠٠ دونم.<sup>(٤١)</sup> وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ أقر وزير الداخلية، آريه جزمي، إضافة ٧٣٣١ دونما إلى المنطقة الإدارية التابعة للناصرة العليا. عل أن ٢٥٪ منها نقلت من مناطق النفوذ التابعة للقرى العربية: عين ماهل والمشهد والزينة.<sup>(٤٢)</sup> واليوم تبلغ مساحة المنطقة الإدارية للناصرة العليا أكثر من ٢٦,٠٠٠ دونم، أي ضعف مساحة الناصرة العربية التي يقطنها ضعف سكان الناصرة العليا تقريبا. ولدى مقارنة شكل، واتساع، المنطقة التي تخضع لنفوذ بلدية الناصرة العليا بنظيرتها في منطقة النفوذ الأصغر كثيرا والتابعة للناصرة (العربية) والقرى العربية المجاورة، يتضح لنا أنه يمكن اعتبارهما الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطات المحلية، بوصفها وكالة للحكومة المركزية، من أجل الضبط المكاني داخل التجمع المديني العربي.

ويمكن النظر إلى وظيفة الضبط المكاني لمنطقة نفوذ بلدية الناصرة العليا من زوايا ثلاث، هي: أولا، أنه يخدم كوسيلة أخرى لتطبيع الأرض العربية (وبعثة أجزائها). ولذا نرى أن منطقة النفوذ للناصرة العليا تمتد فوق أراضٍ يملكها في الواقع أشخاص عرب من قرى المشهد والزينة وعين ماهل وإكسال وديورية. ومن الناحية القانونية نجد أن بلدية الناصرة العليا تستطيع مصادرة ما يصل إلى ٤٠٪ من هذه الأراضي واستملاكه في أي وقت. وفوق هذا كله، فإن على ملاكها أن يدفعوا الضرائب المتوجبة عليها لبلدية الناصرة العليا (بسبب وقوعها ضمن منطقة نفوذها). وبما يذكر أن أولئك للملاكين (العرب) يحصلون على الخدمات البلدية من قراهم، لا من الناصرة العليا. وهذا الوضع مثال واضح لـ «الثنائية الإدارية» التي تفرض على المواطنين أن يحصلوا على الخدمات البلدية من قراهم، بينما يدفعون الضرائب لبلدية أخرى مجاورة لأن أراضيهم تخضع لإدارتها. ويجب التأكيد هنا أن الحجم القياسي لمنطقة النفوذ التابعة للقرية أو المدينة العربية يجب أن لا يتعدى أراضيها الأصلية، كما هي محدة على شرائط وضعت سنة ١٩٤٥.<sup>(٤٣)</sup> لكن ما حدث فعلا، هو أن السلطات الإسرائيلية اقتطعت الكثير من الأراضي المخصصة لمناطق النفوذ التابعة للقرى العربية. ويتفق هذا الوضع مع استراتيجية السلطات المركزية التي تنصف بالدينامية المكانية وتركز على المداخل التي تؤدي إلى نقل السيطرة على الأرض وملكيته، حيثما أمكن، إلى الدولة أو وكالاتها اليهود.

(٤١) Central Bureau of Statistics, *op.cit.*

(٤٢) ميخائيل شفلر، «الناصرة العليا تبتلع سبعة آلاف دونم إضافية من القرى العربية المجاورة»، «المعركة، الاستيطان والمصادرة»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٤٣) Survey of Palestine, «Map of Palestine-Index to villages and settlements» (1:250,000 scale), 1946.

ثانياً، والزاوية الثانية هي أن منطقة النفوذ في الإطار الأوسع تقوم مقام حاجز يفصل مدينة الناصرة عن القرى العربية القريبة، ويفصل هذه القرى الواحدة عن الأخرى. وتتضح هذه الصورة وضوحاً خاصاً لا يشوبه أي خطأ، عندما نغيب المنطقة المصنفة أنها «بلاصة سلطة بلدية» إلى المناطق الخاضعة مباشرة لسيطرة الناصرة العليا الإدارية. فالأرض المصنفة على هذا النحو (الخريطة رقم ٥ - ٢) لم تخضع إلى الآن لسيطرة أية سلطة محلية، وبهذا تبقى خاضعة لإدارة السلطة المركزية (الدولة). فالأراضي التي ليس لها صفة سلطة بلدية تشكل أساساً، تحول دون التوسع الطبيعي للقرى والضيق العربية. ونجد أن ما يقرب من ٧٥٪ من الأراضي التي تبلغ مساحتها ٧٣٣١ دونماً، والتي جرى ضمها إلى منطقة النفوذ للناصرة العليا في شباط/فبراير ١٩٩١ كانت قبلاً معتبرة وخارج نفوذ البلديات العربية. (أي بلاصة سلطة بلدية).<sup>(٤٤)</sup> وهذا يعزز القول إن المناطق التي لا سلطة لبلدياتها لم تحفظ كاحتياطي يُخصص في المستقبل للمستوطنات اليهودية. وبالتالي، يمكننا أن نذهب إلى أن هذه الأراضي تقوم بوظيفة مشابهة لتلك التي تقوم بها الأراضي الخاضعة رسمياً لإدارة الناصرة العليا. وفيما يتعلق بهذا العامل، أي بعدم توزيع تلك الأراضي على السلطات المحلية، لاحظ باتشراش (Bachrach) وباراتز (Baratz) خلال الكلام على موضوع آخر أن الاقرار وعدم اتخاذ قرار مهمان كالتخاذ قرار، إن لم يكونا أكثر أهمية، وذلك بسبب طبيعتهما الخفية.<sup>(٤٥)</sup>

ثالثاً، والزاوية الثالثة هي أن منطقة النفوذ تقف حاجزاً يعوق ويوقف النمو العمراني لقرى الرينة وإكسال وديورية ويعزل عين ماهل. والأهم من هذا، هو تأثير حدود النفوذ في مدينة الناصرة العربية. فرسم الحد بين المدينتين التوأمتين لم يقتصر على وقف التوسع العمراني للمدينة العربية، بل تعلّى ذلك إلى التغلغل داخل الحدود السابقة للمدينة العربية، الأمر الذي أدى إلى ضم أجزاء واسعة منها إلى إدارة المدينة اليهودية الجديدة. وتم هذا التغلغل في المناطق السكنية بالمدينة العربية بتشديد عدة مبان حكومية وتأسيس المقر الشمالي لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي ومصنع للسيارات ومركز للترفيه (الخريطة رقم ٥ - ٤). وقد أشارت التقارير الصحافية الأخيرة إلى أن القاعدة العسكرية مستغل وتسلم إلى الحكومة لإسكان المستوطنين اليهود الجدد.<sup>(٤٦)</sup> وسيؤدي هذا التغير في استغلال الأرض - إذا تم - إلى نشوء

(٤٤) شفاارتس، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

P. Bachrach, and M. S. Baratz, *Power and Poverty: Theory and Practice* (New York: Oxford University Press, 1970), p. 44.

(٤٦) «الأنباء»، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٦.  
Kol ha'Emek Veho-Galil, 23 November 1990 (in Hebrew).

الناصره العليا

محطة حكومية

مصنع سيارات

الناصره

قاعدة للجيش

مركز

الناصره

1000 متر

أول حيّ سكني يودي داخل منطقة سكنية عربية في الناصرة.

هذا المثال يدل على أكثر من مجرد تحقيق الأهداف الوطنية على الصعيد المحلي. فهو يؤكّد التعاون بين مؤسسات الدولة والسلطة البلدية اليهودية المحلية الذي يتجلى في رسم حدود أية منطقة تطويرية وإدارتها. وتقع المناطق المحيطة بالأبنية الحكومية داخل الناصرة العربية. وكان مادعا إلى إعادة رسم الحدود هو عملية الاستيلاء على الأرض وتغيير طرق الانتفاع منها، اللذان يكمنان في تأسيس مدينة يهودية جديدة ملاصقة للمدينة العربية كبيرة، لا بد من وقف نموها. ومن غير المحتمل، حتى في إسرائيل، أن تُبنى قاعدة للجيش على أرض تُتترع ويستولى عليها من مدينة أخرى «توأم» لو كانت يهودية. لإعادة رسم الحدود تساهم في خلق الثنائية المكانية والإدارية والسيطرة التي ذكرناها سابقا.

إن الحدود التي يُعاد رسمها (لغرض معين) والضم (ضم الأراضي) يزيدان في التفاوت الاجتماعي،<sup>(٤٧)</sup> هذا مع أن الأسباب الرئيسية لذلك في حالة منطقة الناصرة الكبرى هي بشرية ويهودية وطنية. ويبدو أن النتائج المالية بالمعنى الضيق تقوم بدور لا يذكر في ديناميات الضم وما يندرج عنه من نمّزة، وذلك بالمقابلة بالمناطق الضمّ بواسطة البلديات في الولايات المتحدة الأميركية. وما يجدر ذكره أن المسؤول الوحيد عن إنشاء سياسة التجزئة الإدارية والمكانية في الناصرة الكبرى وتوجيهها هو الثنائية التي فرضتها السياسة المركزية العليا؛ وهذا مثال للتأثير الذي يحدثه نهج وطني شامل شديد المركزية وأيديولوجيته وممارساته في الخريطة المكانية المعقدة للسلطة المحلية.

### منظومة الطرق

من المعروف أن الطرق تسهّل الوصول إلى المراكز، وذلك باختصار الوقت والمسافة. لكن إذا نظرنا إلى صلة منظومة الطرق بإنشاء منطقة قلب نجد أن لها غرضا مزدوجا: إذ تسهّل الاتصال بين المستوطنات اليهودية في الإقليم والناصرة العليا لكي تخلق قلبا بديلا من القلب العربي المسيطر في الناصرة؛ ويمكن أن تستخدم منظومة الطرق لتحقيق عكس ذلك، وهو زعزعة القرى العربية في المنطقة ونمّزتها وعزل بعضها. وفيما يلي مثالان للعزل الذي نجم عن الحاجة إلى وجود طريق مباشر إلى الناصرة.

لقد رفضت السلطات الإسرائيلية أن تشق، وتعبد، طريقا طوله أربعة كيلومترات للربط بين قريتي دبورتي وإكسال، الأمر الذي جعل أهالي القرى الثلاث القريبة من جبل

W. Walton, and R. Johnston, «The Politics of municipal annexation: A California Case» (٤٧) Study, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 80 (1989), pp. 2-13.



طابور وهي دبورية والصبيح وأم الغنم — يدورون مسافة ثلاثين كيلومترا للوصول إلى الناصرة بطريق العفولة، بدلا من السفر مباشرة عبر إكسال، وتقتصر المسافة إلى النصف (الخريطة رقم ٥ - ٢). وسبب ذلك، الإسفين الذي يمتد من منطقة نفوذ الناصرة العليا في اتجاه الجنوب، ويشق الأرض المجاورة للطريق غير المعبّد بين دبورية وإكسال. وعليه، فإن إنشاء طريق معبّد في المنطقة يتطلب إنفا من السلطة البلدية في الناصرة العليا. ويجدر بنا أن نذكر أن ما زاد في طول هذا الإسفين مثلث من الأرض موصوف بأنه «بلا سلطة بلدية». ولما كانت أرض هذه المنطقة مستوية فإن القيود على شق طريق فيها هي قيود إدارية لا طبوغرافية. والحالة الأخرى هي جميع قرى الزراوير البدوية الأربع الواقع إلى الشمال الغربي من الناصرة. فهو بحاجة إلى طريق معبّد إلى عيلوط التي تقع على بُعد ثلاثة كيلومترات. إذ يضطر أهالي هذه القرى إلى قطع مسافة ١٧ كيلومترا للوصول إلى الناصرة. فالطريق المعبّد يختصر تلك المسافة إلى عشرة كيلومترات (الخريطة رقم ٥ - ٢).

ومن المهم أن نتذكر أن الطريقين غير المعبّدين في هاتين الحالتين هما الطريقان القديمان المؤديان إلى الناصرة؛ ومع هذا، فإن السلطات لم تُدرج تحديث سطحهما في سلم الأولويات. ويبدو أنها أكثر اهتماما بمراقبة تطور الطرق الحديثة، إذا كانت تقوّي «القلب العربي».

### الخلاصة

لقد أظهرت هذه الدراسة مدى الثنائية التي فرضت على المكان، وكيف نظمت إلى حد كبير لتخدم مصالح بلدية الناصرة العليا اليهودية. وتتجلى المحاباة، بوضوح، في التقسيم الإداري للإقليم. وفي الوقت ذاته، فرضت السيطرة على استخدام الأرض وشبكة النقل، وجرى التلاعب بها من أجل تغيير، وإيقاف، توسّع الناصرة العربية (التي تتفجر إسكانيا اليوم على ما يبدو)، ومن أجل خلق حواجز في طريق الالتحام السكني لأحياء مدينة الناصرة مع بعضها البعض ومنع التحام آخر بين مدينة الناصرة والقرى العربية الواقعة خارج منطقتها. وقد شهدت هذه القرى مؤخرا توسعا سطحيا، واتصلت نواحيها العمرانية بمنطقة قلب الناصرة، وشكلت معها منطقة واسعة يتصل بعضها ببعض.

ونظرا إلى أن الغاية المحددة للناصرة العليا هي أن تكون المضاد المكاني والديموغرافي للناصرة العربية، فإن واجبات سلطتها المحلية لا تقتصر على توفير الخدمات والإنتعاش الاجتماعي لسكانها اليهود. إذ يمكن القول إن تلك السلطة المحلية تقوم بدور وكيل للحكومة المركزية، فتشرف على تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في الإقليم بالإضافة إلى عملها المعتاد كبلدية للمدينة. أما البلدية المحلية في الناصرة (العربية) التي تستمد سلطتها من المصدر الحكومي ذاته، فإنها لا تمارس سوى الصلاحيات المخولة لها كبلدية مستقلة. فالحكومة

الإسرائيلية ترى أن المهمة الرئيسية للبلدية العربية هي توفير الخدمات للمقيمين في المدينة وجمع الضرائب البلدية. وعليه، فإن العلاقة السلطوية لكل من البلديتين بالحكومة غير متماثلة. ففي حين أن السكان التابعين للبلدية اليهودية أقل كثيرا من السكان التابعين للبلدية العربية، فإن ما تخصصه لليزانية للفرد منهم ولتطوير الأرض أهل كثيرا عما تخصصه للفرد العربي.

إن الصلة بين السياسة المركزية والاعتبارات السياسية المحلية، فيما يتعلق بتخطيط منطقة مدنية كبرى (Metropolitan)، واضحة. إذ يمكن اعتبار السلطة المحلية أداة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية. بل نجد أن الاعتبارات السياسية المحلية أهم كثيرا في حالات النزاع العرقي على الأرض داخل مناطق المدن كما هي الحال في منطقة الناصرة. فهذا النزاع الذي يستمد صورته من إطار الإدارة والمؤسسات الذي يميز إسرائيل، ولّد ثنائية مكانية فريدة في نوعها، وتتطوي على التجزئة والبعثرة والتضييق. وعلى الرغم من أن للناصريين، العليا والعربية، مكانة واحدة من الناحية النظرية، فإن التوافق الأكبر في المصالح بين البلدية اليهودية والحكومة المركزية يولّد التفاوت في تخصيصات الأرض وغيرها. وهذا بدوره أوقف بصورة اصطناعية النمو والتطور في المدينة والقرى العربية المجاورة والمُدمّنة.

## المَصْبِلُ السَّادِسُ لِجَاهَاتٍ فِي الْمَدِينَةِ

### مقدمة

لقد حظيت العلاقة بين عمليات المَدِينَةِ والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في البحث العلمي في العالم الثالث والدول النامية. <sup>(١)</sup> ففي حالات النزاع العرقي والتنوع الثقافي تتأثر المَدِينَةُ والنمو الاقتصادي بطرق مختلفة. <sup>(٢)</sup>

يتناول هذا الفصل موضوعين رئيسيين:

- ١ - تطور المَدِينَةِ الخاصة بمجموعة عرقية في طرف الاقتصاد القومي للدولة.
- ٢ - تطور المدينة الخاصة بمجموعة عرقية في إقليم يتميز بالتنوع الدائم بين أكثرية سكانه وأقلية.

هذان الموضوعان مترابطان بصورة غير مباشرة، ويبتان بوضوح تضارب مصالح الدولة مع طموحات الأقلية من السكان الأصليين.

وتشمل منطقة البحث القسم المركزي من إقليم الجليل الواقع في اللواء الشمالي (الخريطة رقم ٦ - ١). وفي منطقة البحث مجموعتان من السكان: الأكثرية العربية تشكل أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان، والأقلية اليهودية. ويشكل اليهود بدورهم ٨٦٪ من مجموع سكان إسرائيل.

---

J. L. Berry, Brian, «Some Relations of Urbanization and basic pattern of Economic development», in: R. Pitts, ed., *Urban Systems and Economic Development* (Oregon, 1962), p. 15; Gideon Sjoberg, «Rural-Urban balance and models of economic development», in: Neil J. Smelser and Seymour M. Lipset, eds., *Social Structure and Mobility in Economic Development* (London, 1966), p. 237; Eric E., Lampard, «The history of cities in the economically advanced areas», in: *Regional Development and Planning* (Cambridge, Mass. 1964), p. 332; T. G. MacGee, *The Urbanization Process in the Third World* (London: G. Bell and Sons, Ltd., 1971), pp. 13-34; D. Smith D. Drakakis, ed., *Economic Growth and Urbanization in Developing Areas* (New York: Routledge, 1990).

P. Marzin, and A. Somers, *African Businessman: A Study of Entrepreneurs and Development in Kenya* (London: Routledge and Kegan Paul, 1971).

وفي منطقة البحث ٢٣ قرية عربية بلغ عدد سكانها ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٨. وقد قمنا بمسح شامل لها.

وعلى الرغم من عدم التوازن السكاني بين المجموعتين البشريتين، فإن عدد المستوطنات اليهودية مساو تقريبا لعدد القرى العربية. وقد أنشئت المستوطنات اليهودية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كجزء من سياسة الدولة لتهود إقليمي الجليل. لكن في حين أن في جميع المستوطنات اليهودية، تقريبا، جماعات مدنيّة صغيرة، فإن عدد سكان مدينة كرميئيل التي أنشئت سنة ١٩٦٤ في قلب المنطقة العربية الأهلة، بلغ في سنة ١٩٨٨ عشرين ألفا. وقد أدى إنشاء المستوطنات إلى نشوء الاستثمارات الرأسمالية والبنى التحتية، لكن لمصلحة المستوطنين اليهود وحدهم.

أما القرى العربية فقد عانت جرّاء التخطيط الموجّه سياسيا والإهمال النسبي. وهناك دراسات حديثة كثيرة<sup>(٣)</sup> لتأثير تلك السياسة في المثبّنة والنمو الاقتصادي المحليين، كما أنه كان موضوع حوار مع عدد من الجغرافيين الإسرائيليين.<sup>(٤)</sup>

إن الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو تحليل الوظيفة المدنية الناشئة (التي جرى تعريفها بأنها نشاطات لآزرعية) داخل القرى والديار العربية. ومن المهم التأكيد أنه في حين يتم التطور في القطاع اليهودي في إطار «تطور من فوق» ويستهلك مبالغ طائلة من استثمارات القطاع العام، فإن القرى والديار العربية المجاورة محرومة من مثل تلك الفوائد. وعليه، فإن القرى العربية تضطر إلى البحث عن موارد مالية من مصادر غير حكومية. فبالاستثمار في الأيدي العاملة هو المجال الأكبر لنشاطاتهم الاقتصادية.<sup>(٥)</sup> ومن المهم، بصورة خاصة، أن

---

G. Falah, «Israeli 'Judaization' policy in Galilee and its impact on local Arab Urbanization,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 8(3) (1989), pp. 229-253; G. Falah, «Arabs versus Jews in Galilee: competition for regional resources,» *GeoJournal*, Vol. 21(4) (1990), pp. 325-336; G. Falah, «The Facts and fiction of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 10(3) (1991), pp. 297-316.

A. Soffer, «Israeli 'Judaization' policy in Galilee and its impact on local Arab Urbanization-A response,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 10 (3) (1991), pp. 282-285; O. Yiftachel, and D. Rumley, «On the impact of Israel's Judaization policy in the Galilee,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 10 (3) 1991, pp. 286-296.

R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988); N. Jeryis, «Small-Scale Enterprises in Arab Villages—A case study from the Galilee region in Israel,» Uppsala: Kulturgeografiska Institutionen vid Uppsala Universitet, *Geografiska Regionstudier* Nr. 22.

نلاحظ في هذا الإطار، على الرغم من أن المُنْيَة أخذت اتجاه التطور من القاعدة، ومن دون تخطيط رسمي حكومي، أن القرى والديار العربية تعكس أنماطا من التخصّص القروي والتكامل على مستوى المنطقة. وبعبارة أخرى، يجب فهم المُنْيَة على المستوى للمُصَفّر في منطقة من مناطق الإقليم، لا على مستوى قرية واحدة معزولة. فطبيعة المُنْيَة على مستوى المنطقة المُصَفّر تعكس وظيفة مميزة من وظائف التكامل بين القرى العربية المتجاورة.

#### منطقة البحث

إن الدراسات السابقة التي تتناول مَنْيَة القرى العربية في إسرائيل اعتبرت المُنْيَة ظاهرة عامة،<sup>(٦)</sup> أو ربطت المُنْيَة بالتحول الديموغرافي، وعدم وجود هجرة من الريف إلى المدينة،<sup>(٧)</sup> والتغيرات في التوسع المكاني للمساكن في القرى<sup>(٨)</sup> والاستخدام.<sup>(٩)</sup> هناك دراسات تناولت قرية واحدة،<sup>(١٠)</sup> في حين أن دراسات أخرى تناولت عينه مختارة من القرى المنفصلة إحداهما عن الأخرى.<sup>(١١)</sup> على أن هذه الدراسات جميعا طبقت

- 
- M. Meyer-Broditz, «Latent Urbanization in Arab villages,» *Environmental Planning (٦) Association Quarterly*, 8-9 (1969), pp. 4-12; H. Rosenfeld, and S. Carmi, «Origin of proletarianisation and Urbanisation of Arab villages in Israel,» *Quarterly for Social Research*, 12-19 (1977), pp. 117-133.
- B. Kipnis, «Trends in the minority population in Galilee and their planning implications,» *City and Region*, Vol. 3, pp. 54-68 (in Hebrew); A. Shmueli and I. Schnell, *Identification and mapping of development problem in the Arab sector in Israel* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Sapir Centre, Discussion paper, No. 5-80, 1980).
- Y. Bar-Gal, and A. Soffer, «Geographical Change in Traditional Arab villages in northern (٨) Israel» (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series, No. 9, 1981); B. Kipnis, «Changing housing norms of a dynamic minority population: the urbanizing Arab villagers of Israel» *Geographical Research Forum*, No. 6 (1983), pp. 24-36.
- Y. Ben-Forat, *The Arab labour force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966); (٩) M. Meyer-Broditz, «The potential of employment in the Arab settlements in Israel: a preliminary report» (Haifa: Technion, 1983), (in Hebrew); D. Cزمانaki, et al., «The potential of employment of university graduates in Arab settlements in Israel» (Haifa: Technion-unpublished report, 1984), (in Hebrew).
- I. Schnell, «Social areas in an urbanizing settlement: Case study Taybe, Israel,» (١٠) unpublished M. Sc. Thesis (Haifa: Technion, 1980), (in Hebrew).
- R. Khamsiac, «Industrialisation of Arab villages in Israel,» unpublished M. Sc. Thesis (١١) (Haifa: Technion, 1984), (in Hebrew); and Jeryia, *op.cit.*

النتائج التي توصلت إليها على تعميمات عن الوسط العربي ككل.  
 ودراستنا هذه تأخذ منحى مختلفا إلى حد كبير. إذ اخترنا لبحثنا ثلاثا وعشرين قرية تشكل منطقة جغرافية كاملة. فتملأنا نأخذ بعين الاعتبار الأراضي التي كانت في حيازتها قبل سنة ١٩٤٨، نجد أنها تشكل فعلا إقليما مُصَنَّفًا. وتقع هذه القرى في طرف منطقة حيفا الكبرى، وعلى مسافة متشابهة (٢٠ - ٥٥ كلم) عن المركز العربي في الناصرة (الخريطة رقم ٦ - ١). كما أنها تقع تحت تأثير المركز المدني الخارجي، وتعمل بصورة مستقلة حول مراكز آخذة في النمو ذاتيا. ثم إن جميع المناطق الأهلة والمحيط بها تقع تقريبا على طول طرق الإقليم، وتنقسم إلى أربعة تجمعات. وفي سنة ١٩٨٨ كان يسكن في كل من أربع عشرة قرية (من مجموع ٢٣ قرية في منطقة البحث) بين ٥ آلاف و ١٥ ألف عربي، وينطبق على كل منها التعريف الرسمي للقرى المُتَّيَّنة، وذلك بحسب التصنيف الإحصائي الإسرائيلي. هذا، في حين أن عدد سكان كل من القرى (التسع) الأخرى لم يتجاوز خمسة آلاف نسمة. وكانت أصغر القرى التي شملها مسحنا قرية كوكب، التي بلغ عدد سكانها (سنة ١٩٨٨) ١٨١٠. ولم يشمل مسحنا للقرى عشر قرى وضيعة بلوية تقع في منطقة البحث، يسكنها نحو ٥٠٠٠ شخص.

#### طريقة البحث

شهدت فترة كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٨٨ إجراء مسح ميدانيين، شمل أولها ٢٥٪ من الحرف والمصالح الاقتصادية في القرى الثلاث والعشرين التي أجرينا مسحها. وقد تم اختيار عينة الحرف بصورة عشوائية؛ في حين أن الثاني شمل مسحا كاملا (١٠٠٪) لست قرى اختيرت عشوائيا أيضا. وجرى بالإضافة إلى ذلك مسح قرية تقع خارج منطقة البحث (وهي قرية ترشيحا المجاورة لمدينة معلوت اليهودية)، وذلك من أجل التحليل المقارن. وبلغ عدد سكان هذه القرى السبع (سنة ١٩٨٨) ٣٢,٥٠٠ نسمة. وفي أول مسح جرى اختيار ٥٣٢ حرفة ومصلة اقتصادية، وفي المسح الثاني ٤٥٩ حرفة ومصلة اقتصادية\*. وتألقت الاستبيانات من مقابلات شخصية جرت في مواقع الحرف والمصالح. وكان الحديث باللغة العربية. ومن المهم أن نلاحظ أنه سبق إجراء المقابلات إعداد قائمة شاملة بجميع الحرف والمصالح الاقتصادية من ملفات المجالس القروية المحلية التي تُصنر الرخص، بعد موافقة دائرة الصحة في الإقليم، وأحيانا موافقة دائرة البوليس. هناك قرية

\* أضيف إلى أول مسح ٢٠ حرفة ومصلة اقتصادية في ترشيحا، وإلى المسح الثاني ٧٧ حرفة ومصلة. وعليه، يصبح هناك ٢٤ قرية لمسح الـ ٢٥٪ وسبع قرى للمسح الكلي (١٠٠٪).



واحدة في منطقة البحث (ساجور) لم تتوفر فيها ملفات المصالح والحرف بسبب عدم وجود سلطة محلية فيها، لصغر حجمها. وعليه، فقد قام المؤلف بإجراء مسح شامل لجميع هذه الحرف بنفسه. ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن قائمة الحرف والمصالح الاقتصادية التي جرى مسحها لم تشمل سوى الحرف والمصالح المرخصة، التي صارت جزءاً من معالم القرى. وفي أغلبية الحالات يطلب المجلس الحصول على الرخص الضرورية للحرف والمصالح الجديدة خلال الشهور الثلاثة التي تلي افتتاحها، إذ تعتبر تلك الشهور فترة اختبار تُمكن أصحاب الحرف والمصالح من تقييم المجازفة النسيجية التي تنطوي عليها، وتقرير ما إذا كانت مجزية. وفي تلك الفترة أيضاً لا يُلزم صاحب الحرفة أو المصلحة بدفع أية ضرائب ولا بإعداد البنية التحتية الضرورية. وشمل كلا المسحين ١٥ سؤالاً نصفها غير محدد. والواقع أنه قصد بها أن تكون قصيرة، للحصول على المزيد من تعاون أصحاب الحرف والمصالح الذين يجنون أن الإجابة لن تتطلب سوى دقائق من وقتهم الثمين. ولم يحدث أن رفض أحدهم الاستجابة. على أن بعض الأسئلة لم يظفر بإجابات منهم. وتناولت تلك الأسئلة عدد المستخدمين. ويبدو أن الذين رفضوا الإجابة عن بعض الأسئلة، فعلوا ذلك خوفاً من ملاحقة دائرة ضريبة الدخل.

لقد أعدت الأسئلة لاختبار فرضياتنا، بشأن طبيعة مختلف الحرف أو المصالح وخصائصها، التي تشمل صاحب الحرفة أو المصلحة، والأسباب التي دفعت إلى القيام بها، واستخدام العمال. وكان بينها أسئلة تتصل، بتحديد، بالسوق والبيع والشراء.

#### الاكتشافات الميدانية:

##### ظواهر وخصائص

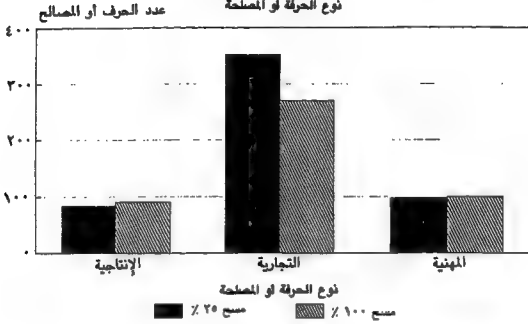
إن اكتشافاتنا الميدانية تؤكد المعلومات السابقة المستخلصة من أعمال المسح للحرف والمصالح الاقتصادية والأعمال<sup>(١٦)</sup> المتعلقة بقضايا مثل: صغر حجم الحرفة والمصلحة الاقتصادية وعدد المستخدمين، ومثل فكرة أن نشاطات كهذه موجهة نحو الإقليم. على أننا لم نتفق دائماً مع تعريفهم لموضوع البحث ومنهجهم وتفسيرهم للنتائج.

وبين الشكل رقم ٦-١ أنه يمكن تقسيم الحرف والمصالح الاقتصادية إلى ثلاث فئات؛ وتشير المعلومات إلى حجمها النسبية؛ وأكثرها تجاري، وهو يشكل ٥٩٪ في المسح الكلي (ال ١٠٠٪) و ٦٦٪ في المسح الذي اقتصر على ٢٥٪ من الحرف والمصالح. ونجد أن الحرف والمصالح المهنية والإنتاجية متشابهة. وتشكل المهنة ٢٢٪ في المسح الكلي، و ١٨٪ في

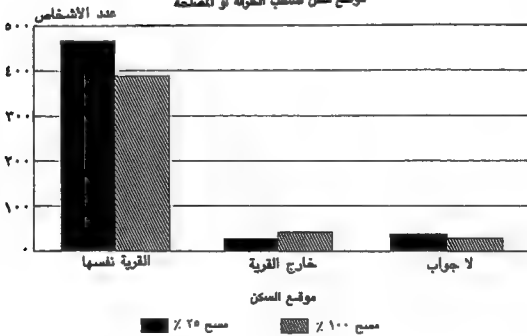
(١٦) Ozmanaki et al., *op.cit.*; Jeryis, *op.cit.*; Khalidi, *op.cit.*



الشكل رقم ٦ - ١  
مسح القرى العربية:  
نوع الحرفة أو المصلحة



الشكل رقم ٦ - ٢  
مسح القرى العربية:  
مواقع سكن أصحاب الحرفة أو المصلحة



المسح الذي اقتصر على ٢٥٪. أما الإنتاجية فتشكل ١٦٪ في المسح الكلي، و ٢٠٪ في المسح الآخر. وأصغر الفئات هي الإنتاجية والصناعية التي يُفترض نظرياً أن تقوم بدور حاسم في النمو والتطور الاقتصاديين. ويبدو أن صغر حجمها حدٌ من عملية المُنْدِنَة. ويشير الشكل رقم ٦-٢ إلى موقع سكن صاحب الحرفة والمصلحة. ووفقاً لمسح الـ ٢٥٪، فإن ٨٨٪ من أصحاب الحرف والمصالح يقيمون في القرى التي فيها حرفهم ومصالحهم، في حين أن النسبة في المسح الكلي تبلغ ٨٤,٥٪.

ومن الواضح في المسحين أن الأغلبية المطلقة من أصحاب الحرف والمصالح تعيش في القرى التي تقوم فيها حرفهم ومصالحهم. لكن في الشكل إشارة إلى أن بعضهم يقيم خارج تلك القرى. وفي حين أن نسبتهم هي ٥٪ في مسح الـ ٢٥٪ فإنهم يشكلون ٩٪ في المسح الكلي. وفي هذا إشارة إلى غط من المركزية بالنسبة إلى قرى معينة، أو أن المنطقة برمتها يمكن رؤيتها كوحدة جغرافية اقتصادية للحرف والمصالح الاقتصادية المختلفة. وعليه، فإن المبادر قد يختار أحياناً افتتاح مصلحة تجارية في غير بلده. ونجد في الشكلين ٦-٣ و ٦-٤ تحليلاً مقارناً لكلا المسحين. ويمكن المرة أن يشاهد في كليهما تشابهاً في التوجه نحو السوق المحلية للقرية. وتمثل المنطقة في كليهما بوصفها منتجاً ومستهلكاً.

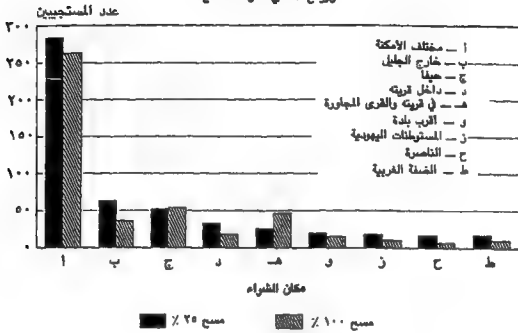
وتبيّن المقارنة بين الشكلين ٦-٣ و ٦-٤ أن الحرف والمصالح تولّد طاقة كبيرة من الإمكانيات والاتصالات بمختلف الأمكنة للحصول على المواد الخام والتجهيزات. وفي الوقت ذاته يجري بيع السلع، غالباً، في القرية ذاتها أو القرى المجاورة. هذا بالإضافة إلى أن صاحب الحرفة والمصلحة ينشئ شبكة من العلاقات مع مختلف الأمكنة لزيادة مبيعاته.

وعلا له أهمية خاصة هو العلاقات غير القوية بين الإقليم والمراكز الملمنية الثلاثة الموجودة فيه وعلى طرفه، وهي حيفا وأقرب مدينة (كرميئيل) والناصرية العربية.

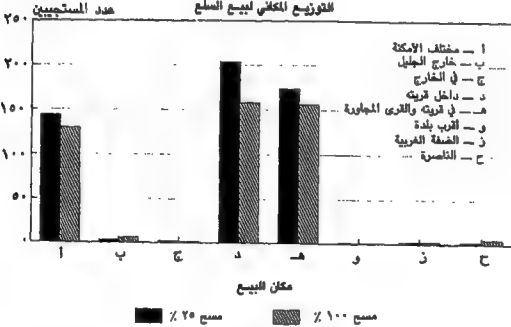
فللمشتريات من هذه الجهات الثلاث بلغت، وفقاً لمسح الـ ٢٥٪ وبالترتيب، ٩,٨٪ و ٣,٨٪ و ٣,٢٪. وشبهه بهذه، النسب التي نجدتها في المسح الكلي (١٠٠٪)، فهي على التوالي: ١١,٨٪ و ٣,٣٪ و ١,٥٪. وهذا كله يدعم فرضيتنا السابقة بأن المنطقة التي ندرسها آخذة في التحول إلى وحدة اقتصادية مستقلة بدلاً من أن تظل تحت تأثير مدينة كبرى، وسيطرتها.

وفي الأشكال ٦-١ و ٦-٥ ب و ٦-٥ ج و ٦-٥ د معلومات تتصل بمجموعة من الأسئلة طرحت بشأن سلسلة الاعتبارات التي أثرت في صاحب المبادر، وسواء تأثر بها مباشرة أو بطريق غير مباشر، لدى اتخاذ قرار الشروع في إنشاء الحرفة أو المصلحة الجديدة. لقد تناولت الكتابات العلمية هذا الموضوع من زاوية استعداد المنشء

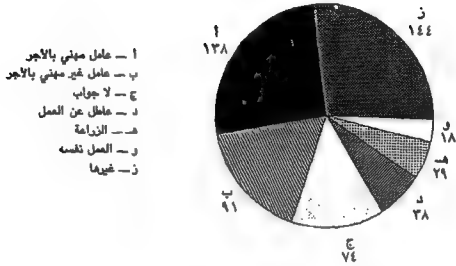
الشكل رقم ٦ - ٣  
مصحح القرى العربية:  
التوزيع المكاني لشراء السلع



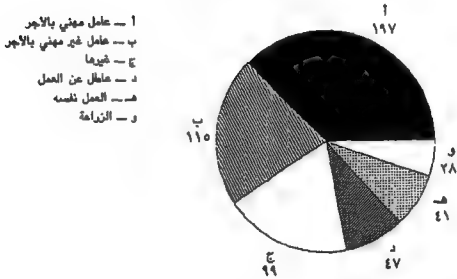
الشكل رقم ٦ - ٤  
مصحح القرى العربية:  
التوزيع المكاني لبيع السلع



الشكل رقم ٦ - ١٥  
مسح القرى العربية:  
نوع مهنة صاحب الحرفة أو المصلحة  
قبل المهنة السابقة



الشكل رقم ٦ - ٥ ب  
مسح القرى العربية:  
نوع المهنة السابقة  
لصاحب الحرفة أو المصلحة



للمجازفة. (١٣) وقيل أن تسأل صاحب الحرفة أو المصلحة السوالين الأساسيين المتعلقين بأسباب اختياره لنوع العمل ومصدر رأس المال المستثمر في الحرفة أو المصلحة الجديدة (شكل رقم ٦-٥ ج) طرحنا أسئلة أخرى عن ماهية، ونوع، حرفته السابقين. والإجابات التي أوردناها هنا مبنية على مسح الـ ٢٥٪ (الشكلان ٦-٥ أ و ٦-٥ ب)، وتشير إلى ثلاث فئات رئيسية في وقتين مختلفين، وهي: العمل المهني السابق بالأجر، العمل غير المهني بالأجر، وفئة ثالثة سميت «(وأعمال) أخرى»، حيث يدخل في هذه الفئة الحالات التي عجز فيها الشخص المقابل عن تحديد عمله السابق تحديدا تاما. وهذه الفئة تتناقص بعد فترة من الزمن من ٢٧٪ إلى ١٨,٦٪ (وذلك من «قبل السابق» إلى «السابق»).

وأبرز النتائج في هذه المعلومات الميدانية يتعلق بتغير الانتقال من حرفة إلى أخرى. وسبق أن كانت أغلبية أصحاب الأعمال الحاليين عمالا بالأجر. وفي هذه الحالة نجد أن صاحب العمل كان قد أصبح قبل ذلك مدينا بسبب تحوله من الزراعة إلى العمل بالأجر، ويحاول الآن الانتقال إلى نمط آخر من المدينية في إطار قريته.

وبما يعمل على التغير في فئة العامل المهني بالأجر هو هذا الانتقال. والتقدم إلى الحاضر (من السابق إلى الحاضر) تزداد الفئة ويتناقص العمال بالأجر غير المهنيين. كما تتناقص الفئة الثالثة الموصوفة بـ «(الأعمال) الأخرى» وقد يكون هذا مؤشرا جيدا إلى المستوى العام للمدينية. ذلك بأن تضاؤل إمكانات وجود عمل دفع الأفراد إلى البحث عن إمكانات أخرى لم يلجأوا إليها وجعلوها في المدينية والتحديث، وتمكنوا من القيام بالحرف والمصالح. وبما يجدر ذكره أيضا أن علم وجود عمل للبعض في الزراعة قد يؤدي إلى المدينية، على الرغم من قلة عددهم.

ويبين الشكل ٦-٥ ج مصدر رأس المال كما يقدم صورة مثيرة للاهتمام، فيها أنماط ثقافية تشير إلى التحديث. فرأس المال المستمد من العائلة والأصدقاء في الفئة الأولى يبلغ ٣٥٪ من جميع الاستثمارات، وهو أمر فريد في نوعه، حيث يعكس الخصائص العرقية

W. Baumol, «Entrepreneurship in economic theory», *The American Economic Review*, (١٣) Vol. LVIII (1968), pp. 64-71; R. H. Brockhaus, and W. R. Nord, «An Exploration of factors affecting the entrepreneurial decision: personal characteristics vs. environmental conditions», *Proceedings of the Academy of Management*; B. Gilad, «On encouraging entrepreneurship: An interdisciplinary analysis», *Journal of Behavioural Economics*, Vol. 11 (1) (1982), pp. 132-163; C. Chamley, «Entrepreneurial abilities and liabilities in a model of self-selection», *The bell Journal of Economics*, Vol. 14 (1) (1983), pp. 70-80.

المميزة للسكان الذين أخصعوا للبحث.<sup>(١٤)</sup> وبخلاف استنتاجات أغلبية الباحثين السابقين، الذين اعتبروا التقاليد والعائلة عائقا في طريق التحديث،<sup>(١٥)</sup> فإن ما توصلنا إليه يشير إلى أن الأسرة وسماتها الحضارية، بالتحديد، عيلا على تشجيع التحديث والمدينة. فمن الممكن، هنا، اعتبار الأسرة نوعا معينا من الاستثمار الاجتماعي. كما أنها تساهم في خلق شبكة من المستهلكين، مستندة إلى الصلات العائلية. وعندما تمت هذه الصلات إلى القرى المجاورة يصبح دورها في الدمج والتطور الإقليميين في غاية الأهمية.

أما مصدر رأس المال الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الحجم فهو العمل بالأجر الذي يشكل ٣٢٪ من مجموع الاستثمارات. ويمكن تحليل هذه النسبة الكبيرة نسبيا بالانتقال السريع من الزراعة إلى العمل بالأجر خلال العقود الأربعة الماضية. ومن الملاحظ أن العمل بالزراعة خلال السنوات ١٩٥٤ - ١٩٨٢ قد انخفض من ٥٦٪ إلى ١٠٪.<sup>(١٦)</sup> والمصدر الثالث لرأس المال هو القروض المصرفية التي تشكل ١٠.٥٪ من مجموعها. وهذا دليل على استعداد الأفراد للاستثمار والمجازفة. وبما يقلل من خطر الافتراض والتعرض للفشل في الحرف والمصالح أن أفراد الأسرة والأصدقاء يشاركون في تغطية الخسائر التي قد تحدث.

ويُظهر الشكل ٦ - ٥ د تشابك الاعتبارات المفروضة على صاحب العمل، فيما يتعلق باختيار العمل الجديد. وهي مبنية على الإجابة عن السؤال: ولماذا اخترت العمل الحالي؟. وأول باب في فئة الأجوبة الرئيسية هو «الأعمال الأخرى»، حيث يشكل ٣٦٪. ويدخل في هذا الباب الأجوبة العينية التالية: «من أجل تطوير القرية»؛ «ليس هناك مشروع مشابه في القرية»؛ «رفض استخدامي في أماكن أخرى». ويشكل الباب الثاني ٣١٪ من المجموع، وهنا كان السبب: «مُربح» (أي أن سبب افتتاح الحرفة أو المصلحة كونها مُربحة). ويشكل الباب الثالث ١٧٪ من المجموع، ويشمل الحافز الرئيسي في هذا الباب

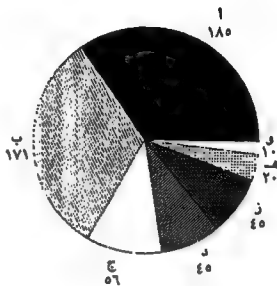
M. Lipton, «Family, Fungibility and Formality: Rural advantages of Informal Non-farm (١٤) Enterprises Versus the Urban-Formal State.» *Human Resources Employment and Development*, Vol. 5, Developing Countries, Proceedings of the Sixth World Congress of the International Economic Association (Mexico City, 1980; London: Macmillan, 1981).

Y. Harari, *The Arabs in Israel: Statistics and Facts* (Tel Aviv: Centre for Arab and (١٥) Afro-Asian Studies, 1972).

M. Meyer-Brodin, «Urbanization, suburbanization and regional integration: semantics (١٦) and planning policy for Arab settlements in Israel.» *Horizons-Studies in G*, No. 17-18 (Haifa: University of Haifa, 1986), p. 107 (in Hebrew).

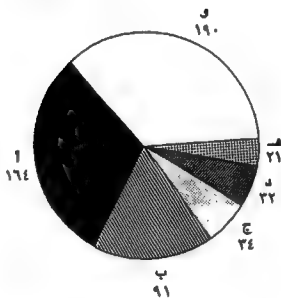
الشكل رقم ٦ - ج  
مسح القرى المروية:  
مصدر رأس المال المستثمر

- ١ - الأصدقاء والمائلة  
ب - الأجر  
ج - قرش مصري  
د - العمل نفسه  
هـ - الزراعة  
و - غيرها  
ز - لا جواب



الشكل رقم ٦ - د  
مسح القرى المروية:  
أسباب اختيار العمل الحائلي

- ١ - مريح  
ب - ملائم  
ج - مؤهل  
د - موديث  
هـ - لا جواب  
و - غيرها



«مريح»، كون العمل في مثل هذه الحرف أمرا مريحا. وتشكل الأبواب الثلاثة ٨٤٪ من مجموع الإجابات التي تشترك في قاسم مشترك وهو أن المذينة وإرتباطها بالتطور والنمو الاقتصاديين سيرفعان مستوى المعيشة في القرية.

#### الاكتشافات الميدانية:

##### التخصص الإقليمي

إن هذا القسم يركّز على العلاقات بين توزيع أنواع الحرف والمصالح الاقتصادية الثلاثة (الإنتاجية، والتجارية، والمهنية) والخصائص الثقافية والاجتماعية والجغرافية والسياسية للقرى التي ندرسها.

هل هناك اختلافات بين القرى بالنسبة إلى الفرص التي توفرها لنجاح الحرفة والمصلحة؟ وبعبارة أخرى: هل هناك اختلافات بين القرى التي تقوم في الإقليم ذاته فيما يتعلق بقيمتها التسويقية واختلاف قدراتها على اجتذاب مشاريع اقتصادية معينة؟ إن الحقيقة القائلة إن مكان المؤسسة يتأثر بمعالم ذات قيمة مضافة، معروفة جدا في الكتابات العلمية. (١٧)

ولفهم الفوارق بين الأقاليم الداخلية في منطقة بحثنا، جرى تحليل الأنواع الثلاثة للحرف والمصالح الاقتصادية كل على حدة، وأعد الجدول رقم ٦-١ من أجل رسم الخرائط. وطبقنا هنا القاسم المكاني (Location Quotient/LQ)، الذي يستخدم في الغالب في التحليلات الإقليمية. (١٨) فمن الناحية العملية يمكن استخدام هذه النسبة لمعرفة ما إذا كانت قرية من القرى أكثر، أو أقل، مخصصة بالنسبة إلى الإقليم ككل. ووفقا للجدول رقم ٦-١ نجد أن المعدل الإقليمي هو ٧٣ شخصا للمصلحة والحرفة. ويمكن التوصل إلى هذا

- 
- D. Watkins, «Entry into independent entrepreneurship: A model of the business initiation process» (Manchester: Manchester Business School Working Paper, No. 24, 1976); J. M. Pennings, «Organizational birth frequencies: an empirical investigation», *Administrative Science Quarterly*, Vol. 27, 1982, pp. 120-144; C. Armington, and M. Odle, «Small Business-How many jobs?», *The Brookings Review*, Vol. 1 (2) (1982), pp. 14-17; D. R. Young, *If not for Profit, for what?* (New York: Lexington Books, 1983); D. Czamanski, and T. Taylor, «Dynamic aspects of entrepreneurship in Arab settlements in Israel», *Horizons-Studies in Geography*, No. 17-18 (Haifa: University of Haifa, 1986), pp. 125-144 (in Hebrew).  
A. Ben-David Val, *Regional and Local Economic Analysis for Practitioners* (New York: Praeger, 1983). (18)



الجدول رقم ٦ - ١  
الحروف والمصالح الاقتصادية الواردة في منطقة البحث  
بحسب الاختصاص والتقسيم للكمي (LQ)

اسم القرية	السكان سنة ١٩٨٨	عدد الحروف والمصالح			مجموع	التقسيم للكمي			
		الإقليمية	التجزئية	للقرية		الحرف والمصالح	إجمالي	إقليمي	تجزئي
١ عيلبون	٢,٦٩٠	٥	٤	٥	١٤	٤٨	١٢٥	١٦٨	١٢٥
٢ الفار	١٢,١٠٠	٤	٢٤	٥	٣٣	٩٢	٦٠٥	١٢٦	٧٥٦
٣ دير حنا	٤,٨٨٠	٧	٤	١	١٢	١٠٢	١٧٤	٣٠٥	١,٢٢٠
٤ عرابية	١١,٢٠٠	٤	٢٨	١٠	٤٢	٦٧	٧٠٠	١٠٠	٢٨٠
٥ سلفين	١٤,٨٠٠	٤	٢٢	٢	٢٩	١٢٨	٩٢٥	١٦١	١,٨٥٠
٦ صيد الكروم	٧,١٠٠	٣	١٨	٤	٢٥	٧١	٥٩٢	٩٩	٤٤٤
٧ البعنة	٤,٢٩٠	٥	٩	٢	١٧	٦٣	٢١٥	١١٩	٣٥٨
٨ نحف	٥,٤٨٠	٤	١٩	٥	٢٨	٤٩	٣٤٢	٧٢	٣٧١
٩ دير الأسد	٤,٩٥٠	٦	٨	٣	١٧	٧٣	٢٠٦	١٥٥	٤١٣
١٠ ساجور	٢,٠٩٠	٢	١	١	٤	١٣١	٢٦١	٥٢٣	٥٢٣
١١ الرامة	٥,٥٨٠	٢	٣٤	١٢	٤٨	٢٩	٦٩٨	٤١	١١٦
١٢ يركا	٧,٤٩٠	٨	٢٠	٦	٣٤	٥٥	٢٣٤	٩٤	٣١٢
١٣ أبو سنان	٦,٩٠٠	٤	٧	-	١١	١٥٧	٤٣١	٢٤٦	١,٧٢٥
١٤ كفر ياسيف	٥,٧٤٠	١	٣٣	١٦	٥٠	٢٩	١,٤٢٨	٤٤	٩٠
١٥ جولس	٢,٤٥٠	٣	٧	٣	١٣	٦٦	٢٨٧	١٢٣	٢٨٧
١٦ الجندية	٤,٦٧٠	١	٨	٣	١٢	٩٧	١,١٦٨	١٤٦	٢٨٩
١٧ الكر	٥,٧٠٠	٢	٩	١	١٢	١١٩	٧١٤	١٥٨	١,٤٢٥
١٨ شيب	٣,٢٨٠	٥	٦	-	١١	٧٧	١٦٩	١٤١	٨٤٥
١٩ كايول	٥,٥٤٠	٣	٨	-	١١	١٢٦	٤٦٢	١٧٢	١,٢٨٥
٢٠ كركب	١,٨٥٠	١	٣	-	٤	١١٦	٤٦٢	١٥٤	٤٦٢
٢١ نمرة	١٤,٩٠٠	٢	٣٤	٤	٤٠	٩٣	١,٨٦٢	١١٠	٩٣١
٢٢ ميلين	٦,٧٧٠	٣	١٢	٥	٢٠	٨٤	٥٦٠	١٤٠	٣٣٦
٢٣ كفرمنشا	٧,٨٠٠	٢	٢٣	١	٢٦	٧٥	٩٧٥	٨٥	١,١٥٠
للمجموع	١٤٩,٣١٠	٨١	٣٤٢	٩٠	٥١٣	٧٣	٤٦١	١٠٩	٤١٥

المصدر: بحثنا الميداني (١٩٨٨) - راجع النص.

الرقم بقسمة مجموع السكان على العدد الإجمالي للحرف والمصالح. وعند تطبيق هذا النهج على الأنواع الثلاثة للحرف والمصالح، نجد أنَّ المعدل الإقليمي هو ٤٦١ شخصا للحرفة

أو المصلحة في الفئة الإنتاجية، و ١٠٩ في الفئة التجارية، و ٤١٥ في الفئة المهنية. وبالإضافة إلى هذا، وكي نحصل على صورة شاملة لكل قرية، أعدنا لها مجموعة منفصلة من الحسابات، كما أعدنا الخرائط ٢-٦، ٣-٦، ٤-٦، و ٥-٦ لكي نبين مستوى التخصص في كل قرية.

وتبين الخريطة رقم ٢-٦ النمط العام للإقليم ككل. ونجد من الناحية الجغرافية أن القرى في القطاع الشمالي (طريق صفد - عكا الشمالي) أكثر تخصصا من القرى الأخرى. فالقرى القريبة من حيفا الكبرى أقل تخصصا من تلك الأبعد منها، والقرى الأكبر أقل تخصصا أيضا. وفي الوقت ذاته، يبدو أن القرى الصغيرة الحجم ومتوسطته، تولد الاختصاص.

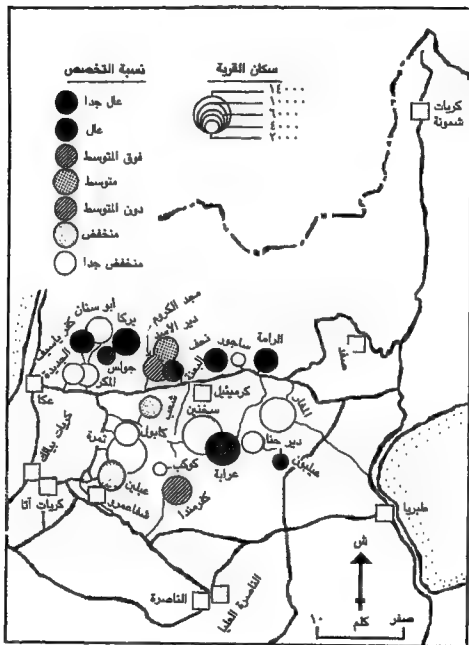
إن هذه الاكتشافات تناقض في الظاهر نظريات معينة بشأن الانتشار والتحديث كما تناقض أنماط المركز<sup>(١٩)</sup>. هذا بالإضافة إلى أنها تشكل محور اكتشافاتنا. وفيما يخص هذه الدراسة بالذات، نجد أن الوزن النسبي للمخصصات المحددة للقرى وتنوعها الثقافي والديني، والجو السياسي الذي يحيط بالمجتمع العربي، تشكل العوامل الرئيسية التي تكون مثل هذه الأنماط.

وتبين الخريطة ٣-٦ توزيع الحرف والمصالح التجارية بحسب درجة الاختصاص. والقرى ذات المستويات العالية جدا من الاختصاص هي: كفر ياسيف ونحف والرامة. وثلاثتها واقعة في القطاع الشمالي، ومتوسطة الحجم. وفي هذا القطاع أيضا قرستان على مستوى عال من الاختصاص هما يركا وعجد الكروم. وفي القطاع الجنوبي قرية واحدة ذات مستوى عال من الاختصاص هي كفر مندا. وهذه كلها قرى متوسطة الحجم أو أكبر، لكنها ليست أكبر القرى حجما، كما أنها أكثر بعدا عن منطقة حيفا الكبرى.

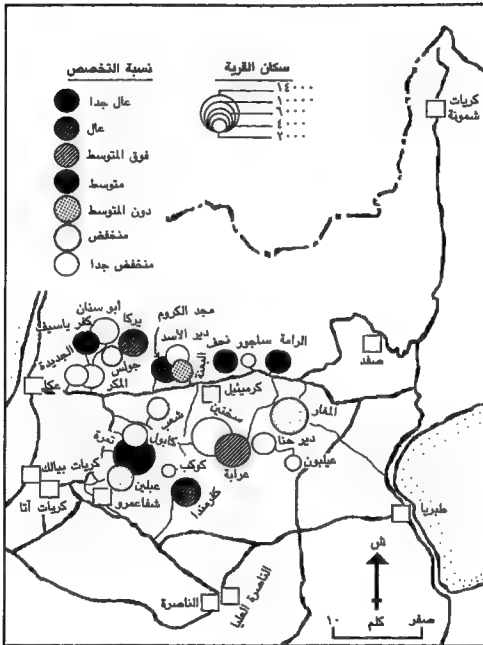
أما من حيث التركيب الديني، فقد كان سكان نحف وعجد الكروم وكفر مندا من المسلمين، وسكان يركا من الدروز وسكان كفر ياسيف من المسيحيين والمسلمين، وسكان الرامة من الطوائف الثلاث. ونظرا إلى التنوع الديني لسكان هذه القرى العرب والمستويات العالية لتخصصها التجاري، فإننا نحيط أنظار العرب بغض النظر عن انتمائهم الديني. بعبارة أخرى: لا يمكن اعتبار الانتهاء الديني من المعالم ذات القيمة المضافة في القرية. فالمرجح هو أن تكييف هذه القرى في الإطار الاقتصادي الإقليمي كان أفضل عامل في نشأة هذه

L. A. Brown, *Diffusion Processes and Location: A conceptual framework and bibliography* (Philadelphia: Regional Science Research Institute, 1968); J. Friedmann, and M. Duglass, *Growth-Pole Strategy and Regional Development Planning in Asia* (Nagoya: UN Centre for Regional Development, 1976).

الخريطة رقم ٦ - ٢  
توزيع جميع الحرف والمصالح  
الاقتصادية بحسب درجة التخصص



الخريطة رقم ٦ - ٣  
توزيع الحرف والمصالح التجارية  
بحسب درجة التخصص



المجموعة من الحرف والمصالح.

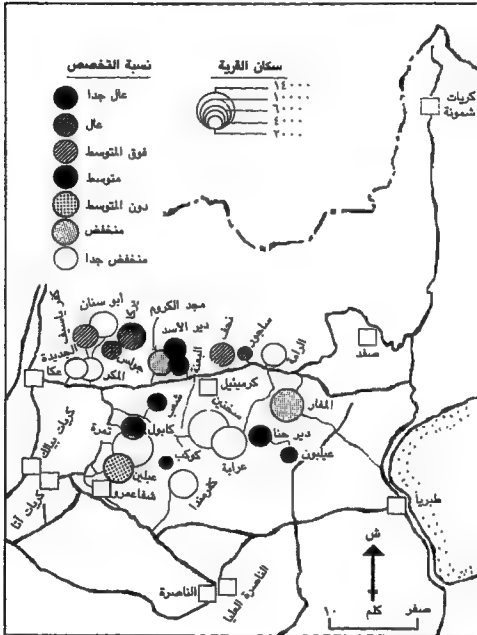
وتبين الخريطة رقم ٦-٤ توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية والمستويات النسبية لتخصصها. ونجد القرى الخمس ذات المستويات العالية جدا موزعة في مختلف أنحاء المنطقة وتتميز بصغر حجمها. والمجموعة الثانية من القرى ذات المستويات العالية من التخصص داخل هذه الفئة تضم ثلاث قرى دوزية، وهي: ساجور وجولس ويركا؛ وتقع كلها في القطاع الشمالي ولها حجوم مختلفة. وفي هذه الفئة من الحرف والمصالح الإنتاجية نجد صلة مباشرة بين الانتباه الديني ومستوى التخصص. على أن السبب الحقيقي لهذا سياسي لا ديني. فالأمر مرتبط هيكليا بسياسة الدولة إزاء الحرف والمصالح الإنتاجية في القطاع الاقتصادي العربي. (٢٠)

ونخفض الدروز أيضا هذه السياسة على الرغم من انخراطهم في الجيش الإسرائيلي وعلاقاتهم الخاصة، أحيانا، بالسلطات الإسرائيلية. لكن هذا أدى إلى إعفائهم من أنواع معينة من الرقابة البيروقراطية المتصلة بمثل تلك الأنواع من الأعمال، بالإضافة إلى أن لهم شركاء يهودا في كثرة من هذه الحرف والمصالح، أو أنهم يعملون وكلاء لشركات يهودية كبيرة متخصصة بالملابس والأقمشة.

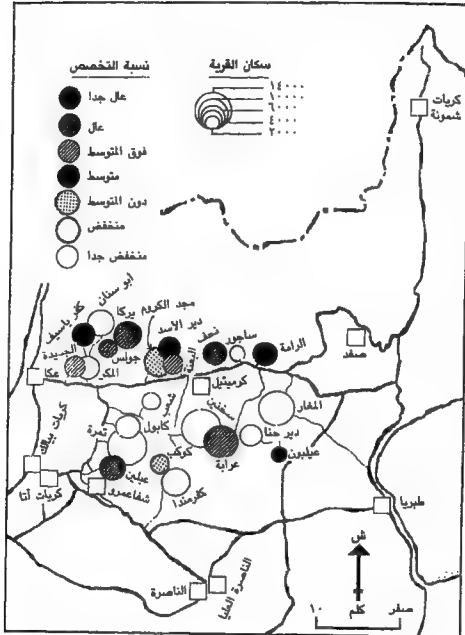
إن النمط هذا ليس نمط «تطور من القاعدة أصيلا»، وذلك بسبب هذا الاستملاء الخارجي لرأس المال في الحرف والمصالح الإنتاجية في القرى الدوزية. فهنا يصبح الانتباه الديني حافزا ذا قيمة مضافة إلى الاستثمار (اليهودي) الخارجي.

ويوضح الشكل رقم ٦-٥ توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية بحسب مستوى الاختصاص. ومن الملم أن نلاحظ أنه في حين تتطلب الحرف والمصالح الإنتاجية استملاء مبالغ ضخمة قبل دخول السوق، فإن الحرف والمصالح المهنية تتطلب، كشرط مسبق، نوعا من المؤهلات. والقرى الثلاث الأبرز، وذات النسب العالية من الاختصاص، هي: كفر ياسيف والرامة وعيلبون. وأغلبية سكانها، الذين يتمون إلى جميع الطوائف الدينية، من المسيحيين. وما يذكر أن بين السكان للمسيحيين في إسرائيل عددا كبيرا من المتقنين بالنسبة إلى حجمهم. فالمسيحيون يشكلون ١٥ ٪ من المواطنين العرب في إسرائيل؛ وهنا أيضا يصبح الانتباه الديني إغراء ذا قيمة مضافة، للقيام بحرف ومصالح مهنية. والمجموعة الثانية ذات النسب العالية من الاختصاص في هذه الفئة تضم قرىتين إسلاميتين فيها عدد كبير من غريحي الجامعات، هما عرابة ونحف. كما تتمتع قرى عيلبون وجولس ويركا بمستوى اختصاص مشابه. ويمكن تفسير حالة عيلبون بأنها قرية يسكنها مسيحيون ومسلمون. أما جولس ويركا

الخريطة رقم ٦ - ٤  
توزيع الحرك والمصالح الإنتاجية  
بحسب درجة التفحص



الخريطة رقم ٦ - ٥  
توزيع الحرف والمصالح المهنية  
بحسب درجة التخصص



فها قرنتان سكانها من الدروز فقط. وعدد خريجي الجامعات فيها ليس كبيرا. وتفسر هذا التناقض الظاهري (عدد قليل من خريجي الجامعات ومستوى عال من التخصص المهني) هو أنها تقمان في مجموع وقسم من الإقليم يتميزان بالتخصص والمثنية العاليتين اللذين يمكن أن يفيدا نواحي أخرى ويؤثرا فيها.

ولدى تلخيص توزيع فئات التخصص الثلاث - التجارية والإنتاجية والمهنية - يمكن المرء أن يرى ما للمعالم الجغرافية القروية والتنوع الديني والبشري من تأثيرات؛ فالانتماء الديني والثقافة يميزان التخصص الاقتصادي. لكن - مع هذا - هل هناك نظرة إقليمية واستراتيجية عقلانية وراء تطور مثل تلك الاختصاصات في أنحاء الحيز الاقتصادي الإقليمي - أي استراتيجية صادرة من رجال الأعمال وتحظى باهتمامهم بعيدا عن دعم الدولة وتشجيعها؟ والسؤال الذي يواجها هنا أيضا هو ما إذا كانت القرى التي تشكل مجعما واحدا قد وزعت الاختصاصات فيها بينها، فجنبت نفسها المنافسة المدمرة، واستغلت بذلك استفادة كاملة من المعالم ذات القيمة المضاعفة للكاملة لأشكال الاختصاص التي أدخلت على المستويين: الإقليمي الكلي، والإقليمي الجزئي.

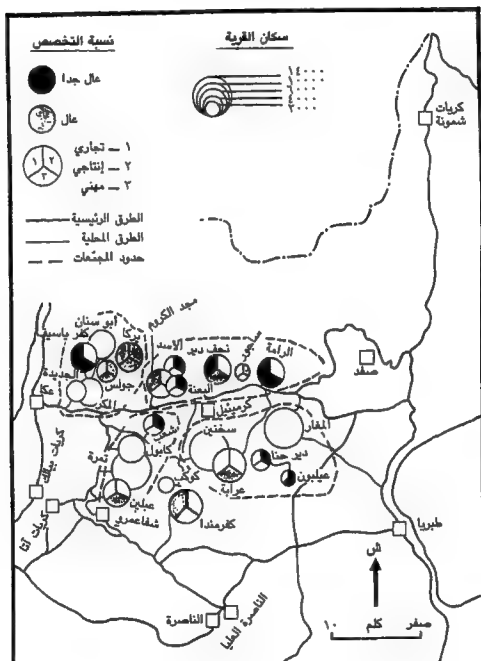
إن الخريطة رقم ٦ - ٦ تبين لنا توزيع مستويات التخصص العالية والعالية جدا لفئات التخصص الثلاث، ويظهر منها أن هناك أربعة مجعومات من الاختصاص الاقتصادي، اثنتان منها في القطاع الشمالي واثنتان في القطاع الجنوبي.

وعندما ينظر المرء في طبيعة التخصص واتجاهه يتبين الفوارق بين المجعومات فيها ينحصر اتجاه التخصص ومستواه في كل قرية، وكذلك الفوارق في عدد القرى التي بلغت مستويات عالية وعالية جدا من التخصص في أية فئة. فمجمع الرامة - مجد الكروم، مثلا، يتألف من ست قرى، وهو الأكثر تقدما، وذلك لأن القرى الست تشتمل على مستويات عالية وعالية جدا من التخصص، هذا بالإضافة إلى أن المجمع ككل يشتمل على الفئات الثلاث. وهذه الفئات موزعة داخليا بحيث تخصص ثلاث من القرى في الحرف والمصالح الإنتاجية، وثلاث في الحرف والمصالح التجارية، واثنتان في الحرف والمصالح المهنية. وفي المجمع ذاته قرنتان تخصص كل منهما بفئتين من الحرف والمصالح.

وعندما يقارن المرء تلك الأنماط من التخصص في ضوء وقوع مدينة كرميثل اليهودية في قلب الإقليم، وعلى مسافة نصف ميل إلى ثلاثة أميال من قرى المجمع الست، قد يتوقع نتائج مختلفة بسبب المنافسة الاقتصادية مع كرميثل وسيطرة كرميثل على الإقليم. على أن المعلومات الميدانية (الموجودة في الشكل رقم ٦ - ٤) تؤكد العلاقة غير القوية بين قرى الإقليم العربية، وتكشف أشياء أخرى، منها: إن ٣٢,٧٪ من مسح الـ ٢٥٪، و ٣٤٪ من للسح الكلي (١٠٠٪) لمجموع الذين أجابوا عن الأسئلة، يبيعون سلعهم في قراهم وفي القرى



الخريطة رقم ٦ - ٦  
توزيع المجتمعات الاقتصادية بحسب  
نوع الحرفة أو المصلحة ودرجة التخصص



المجاورة؛ وهناك تباين بين هذا وبين الـ ٢٠,٠ ٪ منهم اللذين أجابوا بأنهم يبيعون سلعهم في أقرب مدينة منهم (أي في كرميثل). وهذا يؤكد فرضيتنا بأن هناك نمطا من التخصص التكامل بين القرى العربية في منطقة البحث، على الرغم من وجود مركز مدني رئيسي وهو كرميثل.

ويحتل المرتبة الثانية من حيث التطور مجمع يركا - كفر ياسيف، الذي يتألف أيضا من ست قرى، ثلاث منها بلغت مستويات عالية وعالية جدا من التخصص. ونجد في هذا المجمع فئات الحرف والمصالح الثلاث؛ ونجد في كل من القرى الثلاث المشار إليها أكثر من فئة من التخصص. وفي يركا فئات التخصص الثلاث؛ وهي القرية الوحيدة في منطقة البحث التي تجمع بينها.

ويقع المجمعان الباقيان في القطاع الجنوبي. وهما مجمع عيلبون - عرابة، ومجمع شعب - عيلبون. وهذان نسبيا أقل تطورا من المجمعات الشمالية من حيث العدد الكلي للقرى المتخصصة. ففي كل مجمع فئتان من التخصص فقط.

وتلخيصا لهذا النمط يمكن المرء أن يشير إلى وجود غملاذج من التخصص التكامل، وربما أيضا وجود نوع من الاستراتيجية ذات التوجه الإقليمي في هذا الصنف من التطور من القاعدة. وعلى مستوى المجمع، هناك اختلافات في تلك الاتجاهات. ولتأكيد صحة هذه النتائج التي توصلنا إليها، لا بد من مضي فترة معينة لتابعة البحث والدراسة من أجل معرفة ما إذا كانت المجمعات الشمالية تحافظ على مستويات تخصصها، وما إذا كانت المجمعات الجنوبية ستكمل فئات تخصصها الثلاث.

### الخلاصة

حاولنا في هذا الفصل أن ندرس حالة الأقلية العربية الوطنية في الجليل في إطار نظرية التطوير. وقد كشفت بصورة محددة عن مظهر بارز لعملية المڈنية قائم على مسح ميداني شامل للوظائف المدنية. ويعكس تطور هذه الوظائف المرحلة الحالية في تحول الاقتصاد العربي الريفي في إسرائيل. فالخسارة المتواصلة للأرض الزراعية العربية، بسبب المصادرة المنظمة، وسّعت نطاق العمليات العامة للمڈنية، وأدت مع مرور الوقت إلى سيطرة فئة العمال المياومين. على أن السوق اليهودية الإسرائيلية لم توفر أعمالا ذات مستقبل، وفرصا متساوية للعمال العرب في المراكز المدنية اليهودية. كما أنها لم توفر الاستقلالية والاعتماد على النفس. وعليه، فإن فشل السوق اليهودية في دمج العمال العرب على أسس مساوية للعمال اليهود ساهم فعلا في اتجاهات المڈنية العربية. فمن ناحية غير مباشرة، وأد بين العمال العرب ولاء لقراهم وأسرههم، بوصفها المصدر الوحيد للأمان الاقتصادي والاجتماعي. وأتى هذا إلى

تطور الملتينة داخل حدود القرية. أضف إلى هذا أنه لما كانت علاقة العامل العربي بالسوق اليهودية الإسرائيلية واهية في أساسها، فإنها وُثِّرت للأفراد العرب حرية ترك أعمالهم في السوق الإسرائيلية حالما يتراكم للنجم رأس المال اللازم لافتتاح حرف ومصالح اقتصادية جديدة في محيطهم العرقي. وسحابة حرب الجليل أكثر تعقيدا بسبب سياسة «تويده الإقليم التي أدت إلى استثمار أموال الدولة وأنشأت صناعات ضخمة لمصلحة السكان اليهود وحدهم، مع أنهم أقلية صغيرة فيه. ولم تُجد أية محاولة حقيقية لدمج العرب المحليين على نحو فعال قابل للاستمرار. ثم إن الدولة لم تمنحهم بالمال الكافي لتطوير اقتصادهم القروي المستقل.

وإزاء هذا الواقع السياسي قام عرب الجليل بمحاولة عظيمة لتعبئة مواردهم الخاصة – البشرية والمادية والمؤسسية – في سبيل البحث عن بدائل. وليس تطوير الوظيفة المدنية التي تناولناها في بحثنا هذا إلا مثالا أصيلا لـ «التطور من القاعدة» الذي مارسه عرب الجليل. وكان البرر للقيام به هو توسيع نطاق الفرص للأفراد والفئات الاجتماعية، والجماعات المنظمة على أساس المناطق لمصلحتهم المشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالإضافة إلى هذا، فإن «الوظيفة المدنية» تنطوي على قيمة اجتماعية وسياسية كبيرة. وقد وسَّع التنوع المدني للمجتمع آفاق التطوير. ومن المحتم أن تبرز تلك الوظيفة الاستقطاب، وحقى الدعوة إلى الحكم الذاتي السياسي، إذا استمر وجود النظام الاقتصادي الثنائي الحالي.

وفي مجال دراسة التطوير، نجد أن المعلومات الميدانية التي قمنا بتحليلها من أجل هذا البحث تدعم الدراسات السابقة المتعلقة بنوع جديد من التحليل المكاني ودوره في دراسات التطوير.<sup>(٧١)</sup> وفيما يتعلق بهذا نجد أن الكتاب يشيرون إلى منهج دراسة المناطق، وهو بحسب ما ذهب إليه مابوغونجي (Mabogunje)، محاولة تقوم بها المجتمعات البشرية لتحديد العلاقات المكانية بين أفرادها ومحيطهم.<sup>(٧٢)</sup>

---

W. Stöhr and D. R. F. Taylor, eds., *Development from Above or Below?* (New York: Wiley and Sons, 1981); C. Gore, *Regions in Question: Space, Development Theory and Regional Policy* (London: Methuen, 1981).

A. Mabogunje, *The Development Process-A Spatial Perspective* (London: Hutchinson, 1980).

## الفصل السابع الختام

اعتمدنا في دراستنا لمنطقة الجليل على مفاهيم وأطر نظرية تتعلق بالجغرافيا السياسية، وذلك لتحليل مختلف الجوانب التي تميزت بها سياسة التهود في هذا الجزء من فلسطين. فتمودج «المركز» والأطراف» اعتبر ملاكاً لوصف حالة تكون المركز السكاني العربي في وسط الجليل بالنسب المترواحة بين ٧٣ ٪ و ٨٥ ٪ من مجموع سكان مناطقه الطبيعية. وإذا ارتكزت سياسة التهود على عنصرين أساسيين، هما زيادة الوجود اليهودي (عبر الاستيطان)، وإملاك الأراضي العربية أو إغلاتها في وجه العرب (عبر المصادرات)، فإن نموذج وتثبيت السيادة اعتبر، كذلك، ملاكاً للتحليل.

إن سياسة تهويد الجليل والأساليب التي استخدمتها أجهزة التخطيط والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية تعكس ماهية النظام الإسرائيلي الحاكم وطبيعة الدولة اليهودية. فبينما حاولت أغلبية الدراسات الاجتماعية الإسرائيلية وصف إسرائيل بأنها دولة ويجمع ديمقراطي تعددي،<sup>(١)</sup> فقد جرت دراسات فلسطينية وغيرها على وصفها بالمجتمع الاستيطاني المستعمر.<sup>(٢)</sup>

إن دراستنا لسياسة تهويد الجليل بمنظورها المكاني تتفق مع الوصف الثاني. وقد أشرنا في مواضع مختلفة من فصول الكتاب إلى عمليات الحصر والتضييق المكاني على القرى والمدن العربية الفلسطينية، وانتزاع أهم الموارد الاقتصادية منها (وهي الأرض)، وتحويلها إلى المستوطن اليهودي الذي جلب ليعتبر في جوار المواطن العربي. وعليه، فإن المستوطن اليهودي فرض جبرته على المواطن العربي، وأخذ ينافس في أرضه وبيته وفرص العمل المروضة. وغني عن القول إنه بوجوده يؤدي وظيفة استراتيجية وعميق رسالة صهيونية. فعندما يرى هذا المستوطن أن مختلف الأجهزة الحكومية ومؤسساتها تتيح له إمكانيات التمييز ضد جاره العربي، وأن تلك الأجهزة ذاتها جنته وأسندت إليه دور المتحدي الديموغرافي

(١) أنظر: S. Smooha, *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1978).

(٢) M. Rodinson, *Israel, a colonial settler state?* (New York: Pathfinder Press, 1973); E. Zureik. (٢) *The Palestinians in Israel, A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979).

للوجود العربي، فإنه يعتبر كل حديث عن التعايش والمساواة بين العرب واليهود بلا مضمون. وهذا يعكس نظرة الحكومة الإسرائيلية إلى اللواتين العرب في سائر أنحاء البلاد.

ومن خلال إيمان النظر في كيفية تنفيذ مختلف مراحل التهويد في الإطارين المكاني والزمني، نستطيع الإجابة عن أحد الأسئلة المركزية بشأن تضيق إسرائيل الخناق على الأقلية العربية وهو: هل هناك سياسة مبرجة لتحقيق ذلك؟ بعبارة أخرى: هل هناك ما تصفه الصحافة العربية المحلية بـ«المخطط السلطوي الصهيوني لاقتلاع العرب من أوطانهم»؟

إننا، بناء على الاستنتاجات التي توصلنا إليها من دراستنا للجليل، ننهي كل ما يقال عن وجود مخطط منظم وعقلائي معروف ومتعارف عليه رسميا للتعامل مع المواطنين العرب، سواء أكان ذلك في الجليل أم في أي مكان آخر. كما أننا نكرر أسلوب النزوع إلى «السيماتيكية» الكلامية التي تُستخدم أحيانا لوصف أوضاع السكان العرب في الجليل وتأثير سياسة التهويد فيهم. وقد يكون الأقرب إلى الحقيقة قولنا إنه ليست هناك سياسة مقررّة ومعروفة تجاه العرب. بل ربما كان عدم وجود سياسة محددة ومقررّة هو السياسة بعينها. وهذا الوضع يُتيح للسلطات الإسرائيلية مجالا أوسع ومرونة نسبية أكبر في اختيار الوسيلة الأفضل لمعالجة كل حالة على حدة، وفي الوقت ذاته تحقيق الغاثة القصوى للدولة اليهودية. ثم إن تقديم حلول نهائية وواضحة لقضايا اقتصادية وتخطيطية للقرى والمدن العربية يعني ترسيخ واقع الوجود العربي في المنطقة ودفع للوجوديين فيها إلى الاستمرار. وفي هذه الحالة تسبغ السلطة شرعية سياسية، وربما قانونية، على مطالبة العرب بحقوقهم في الحفاظ على جلورهم التاريخية، كما أنها تضفي صبغة عربية على الحيز الجغرافي الذي يحتلونه ويملكونه. وهذا الوضع في حد ذاته مناقض لتكوين الدولة اليهودية وسياسة التهويد. ولهذا نرى أن الحكومة الإسرائيلية لا تعالج القضايا العربية في إطار قانوني واضح، بل من خلال توصيات وتقارير لجان حكومية معينة. فالمطالبة في المصادقة على الحرائط الهيكلية، وفي منح تراخيص البناء، والاعتراف الرسمي ببعض القرى، أمر جوهري ومصيري بالنسبة إلى وجود العرب واستمرارهم. ويغري البحث في مثل هذه القضايا في اللجان الحكومية من دون استشارة أصحاب الشأن وأخذ رأيهم بعين الاعتبار. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نصف سياسة السلطة المركزية الإسرائيلية في التعامل مع الأقلية العربية بأنها معالجة لأوضاع حيائية معينة. فهي تفضل أن تتعامل مع كل فرد أو قرية أو مدينة على حدة، وبشكل أشبه بعقد صفقات تجارية.

وقد تنجح في نهجها هذا. وإذا لم تنجح فلنأبى تلجأ إلى «تجميد الموضوع» أو استنباط قضايا بديلة وربطها بالقضية الأصلية، لتعقيد الأمور واضعاف أصحاب الشأن. وتجدر

الإشارة هنا إلى أنه بمجرد أن يوافق المواطن العربي على الدخول في مباحثات لعقد صفقة، (وأحيانا «صلحة»)، مع المؤسسة الحكومية، فإنه يُسقط حقه كمواطن له حقوق مساوية لحقوق المواطن اليهودي. وفي هذه الحالة يتحول في نظر السلطة إلى منافس ونذ. وعليه، فإن الذي يقرر مدى حصوله على حقوقه وطلباته هو قدرته على المحاوره ومدى رؤيته لأبعاد الإغراءات والعروض. وينطبق هذا الأمر أيضا على رئيس مجلس محلي، أو بلدية، عندما يطلب من وزارة الداخلية أو حاكم اللواء الموافقة، مثلا، على ضم قطعة أرض تابعة لسكان بلدة إلى منطقة نفوذ سلطتها المحلية أو البلدية. فتلبية مثل هذا الطلب لا تتم إلا بعد تأمين مصالح الوزارة المختصة أو دائرة الأراضي أو سلطة المحافظة على الطبيعة أو دائرة الآثار. وقد تكون هناك أيضا قضايا معلقة مثل الاختلاف مع سلطة عملية يهودية مجاورة بشأن قيام تلك السلطة بضم أرض عربية في منطقة نفوذها، أو حتى بشأن مسألة قضائية معلقة ضد مكتب حكومي. جميع هذه المصالح الحكومية تظل برأسها ويصبح لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بمطالب رئيس المجلس المحلي أو البلدية العربيين.

ولهذا الأسلوب في معاملة المواطنين العرب أبعاد سياسية تنطوي على أهداف تطويرية. فمن حيث سياسة الاحتواء تحاول السلطة أن تبرهن للمواطن العربي أن جميع شؤونه الحياتية رهن بحسن نية السلطة، وأنه لا يمكنه أن يتقدم في حياته من دون «لغة مشتركة» مع المؤسسات الإسرائيلية. بعبارة أخرى: تحاول السلطات أن تلقن للمواطن العربي درسا في المواطنة «الصحيحة»، فحواه أنه يجب ألا يطلب بحقوقه من خلال القنوات القانونية المقبولة كمواطن، له حقوق وعليه واجبات، بل عليه أن ينتظر ما يُعرض عليه. فلا يمكنه الحصول على مطالبه أو حل جزء منها بالوقوف في وجه السلطة. وقد تأتي أحيانا عروض السلطة مرضية للفرد العربي على المدى القصير، وربما الطويل، لكنها لن تكون في مصلحة الجماعة العربية ككل. وإذا نظرنا إلى هذا الأسلوب في التعامل مع العرب من زاوية البعد التطويري، نجد أنه يُضعف ويُقلل إمكانيات وجود الفرص التطويرية أمام المواطن العربي، بسبب سلسلة التعقيدات البيروقراطية والطرق الملتوية التي يتعين عليه اتباعها للحصول على أبسط الرخص. أضف إلى هذا أن أي تطوير تتم الموافقة عليه يكون عادة لأفراد أو مجموعات من العرب تتوقع السلطة منهم مواقف معتدلة تجاه المؤسسة الحاكمة، أو حتى أن يظهروا لها الإخلاص عند الحاجة.

ويذهب إيان لوستيك (Lustick) إلى أن السلطة الحاكمة في إسرائيل والأغلبية اليهودية استطاعت أن تحتوي الأقلية العربية بشمن زهيد نسبيا، إذ يقول:

... وبفضل نظام السيطرة المحكم لمكن الحكومة الإسرائيلية والأغلبية اليهودية التي تمثلها، أن تتلاعب بالأقلية العربية لتعزلها عن أن تنظم نفسها على أسس مستقل، ولكي تتزعم منها الموارد

اللازمة لتطوير الوسط اليهودي - كل هذا من دون أن يكلف الحكومة إلا القليل، سواء من النفقات أو القمع يهبط أو القند الدولي.<sup>(٣)</sup>

إننا لا نتفق مع قول لوستيك إن سياسة الاحتواء الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية سياسة محكمة وإن تكاليفها يسيرة. لكننا نوافق على القول إنها سياسة ناجحة. على أن نجاحها ليس ناجها بالضرورة عن كونها «محكمة»، بل بالأحرى عن كونها سياسة تميز مستمر ضد الأقلية العربية، مع الحرص على أن لا تتحول ردات الفعل العربية إلى عصيان مدني أو ثورة مسلحة. وقد تتصف أحيانا بالمرونة والتراجع لتحقيق ذلك الغرض، أو للحيلولة دون تعرض العرب للمجاعة. هذا بالإضافة إلى أن التعامل مع العرب على أساس الصفقات يتطلب المرونة والتراجع في بعض الأحيان.

على أن عوامل أخرى متعلقة بأوضاع الأقلية العربية ساهمت في نجاح سياسة احتوائها، وعلى رأسها صغر عدد أفرادها. فهذا يجعل أمر ضبطها ومراقبتها أسهل كثيرا مما لو كانت بحجم الأقلية الكردية في العراق أو تركيا، أو بحجم الأقباط في مصر، فهناك الملايين من الأكراد والأقباط. ومن العوامل الأخرى التي ساعدت في نجاحها عللان: أحدها اجتماعي، والآخر اقتصادي. وتُحْتَلُّ العامل الاجتماعي في قيام السلطات الإسرائيلية باستغلال التنافس بين العائلات العربية، وتلبية مطالب بعضها الحياتية، وخصوصا خلال الحكم العسكري (حتى سنة ١٩٦٦). وتُحْتَلُّ العامل الاقتصادي في فقر العرب، النسبي، في إسرائيل. ذلك بأن أغليبتهم كانت عند النكبة من الفقراء ودون البورجوازية. وما زاد في فقرهم مصادرة السلطات الإسرائيلية لأراضيهم. وفُتِط مثل هذه الأقلية سهل، فهي لا تستطيع التعبير عن احتجاجها بالمقاطعة والإضراب لمدة طويلة.

وللرد على قول لوستيك إن الحكم الإسرائيلي استطاع احتواء الأقلية العربية بتكاليف زهيدة، نكتفي بإيراد أمثلة من دراستنا لسياسة تهويد الجليل التي هي بمثابة سياسة احتواء مكاني. فمثلا كُلف توطين الأسرة اليهودية في مستوطنات المناظر التي أقيمت في الجليل بعد سنة ١٩٧٤ ما يعادل ٢٠٪ - ٣٠٪ أكثر من توطين الأسرة خارج الجليل أو في مناطق لا علاقة لها بالتهويد. وكذلك فإن الدولة (الحزبية) خسرت مبالغ طائلة من جراء مصادرتها للأراضي العربية الزراعية وتحويلها إلى أحرار أو إغلائها لفترات متواصلة، بسبب عدم وجود عدد كاف من المستوطنين اليهود لاستغلالها بصورة صحيحة. قد تكون الدولة في هذه الحالات حققت بعض الاحتواء السياسي والاقتصادي، وخصوصا بتحويل فائض العمال العرب إلى سوق العمل الإسرائيلية، لكنها في الوقت نفسه عطلت إمكان تطوير المنطقة زراعيًا

I. Lustick, *Arabs in the Jewish State, Israel's Control of a National Minority* (Austin: (٣) University of Texas Press, 1980), pp. 25-26.

وبواسطة العمال العرب، وبذلك حرمت البلاد ثمراتها. وربما جاء الرد الأكثر إقناعاً على فرضية لوستيك من خلال التساؤل عن المنافع التي كانت مستعد على الدولة لو أنها تخلت عن سياسة الاحتواء وطريقة التعامل مع العرب. ويتضح هذا الرد من خلال ما يلي:

أولاً: إن التخلي عن تلك السياسة لا يكلف الدولة الكثير لأنه يقتصر على إزالة التعقيدات البيروقراطية التي تواجه العرب، وعلى تحويل كلمة «لا» إلى «نعم» في معاملتها لهم أسوة بمعاملتها لليهود.

ثانياً: إن تحرير خريطة الاستيطان اليهودي من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية يعني أيضاً أن تكون الأولوية عند إقامة المستوطنات الجديدة للاعتبارات الاقتصادية والتطويرية، والتوجه من المركز إلى الأطراف، الأمر الذي يعود بالفوائد الاقتصادية الضخمة. فهو يُشرك جميع المواطنين في التطوير لأنه يُدخل السكان العرب واليهود في إطار اقتصادي تنموي واحد، يسمح باستخدام القوى العاملة والمهنية بصورة حقيقية داخل المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن إدخال الاعتبارات السياسية والاستراتيجية في المخططات التطويرية الإقليمية، كما هي الحال في تهويد الجليل، أمر غير عقلاني من زاوية التطوير الاقتصادي الحديث. فهي تكلف الكثير وتعود بالقليل.

ثالثاً: إن سياسة التهويد في الجليل واجتذاب المستوطنين الجدد إليه يكلفان خزينة الدولة أموالاً طائلة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى حالتين كان في إمكان الدولة أن توفر فيها حل نفسها دفع ما دفعته لو أنها تخلت عن سياسة الاحتواء واعتبرت العرب المحليين مواطنين يشكلون جزءاً من الدولة، لا قوة عدوانية متعمدة (centrifugal force). فساكن المستوطنات اليهودية الواقعة على مقربة من الحدود يتمتعون بامتيازات خاصة، ويُمنحون تسهيلات في دفع الضرائب للدولة بسبب موقع منازلهم. فالضرائب التي يدفعونها أقل من تلك التي يدفعها غيرهم من المواطنين. ثم إن الدولة تنفق في مناطقهم أموالاً طائلة على الإنارة الكهربائية. هذا بالإضافة إلى أن المبالغ في الإنارة، في الجولان بعد سنة ١٩٦٧ وفي الجليل بعد سنة ١٩٧٤، جاءت لكي تشعر المستوطنين اليهود بالأمان. فمما يجدر ذكره أن الإنارة لا تشمل مناطق قليلة السكان فحسب، بل تشمل أيضاً مناطق بلا سكان مثل محطات المسافرين على الطرق الرئيسية، ومعسكرات الجيش، وحظائر الأبقار، ومزارع الدجاج، ومخازن الأدوات الزراعية، والمتنزهات، ومواقع نصب التذكارية. وما نؤكد هنا بشدة، ليس الإنارة في حد ذاتها، وإنما المبالغة فيها لخلق وهم كاذب لدى المواطنين (وربما حتى لدى الجيوش العربية خارج الحدود) بأن المستوطنات تملأ الجليل وتسيطر عليه. هذا في الوقت الذي تقتصر فيه القرى العربية المعترف بها إلى المزيد من الإنارة (الإنارة الشوارع مثلاً)، وتحرم فيه القرى العربية غير المعترف بها كلياً منها. ولهذا يستطيع التجول ليلاً أن يميز المنازل العربية ذات



الإثارة الخفيفة الباهتة من المواقع اليهودية ذات الأنوار الساطعة.

وابعا: للتخلي بصورة عامة عن سياسة الاحتماء للأقلية العربية عائد اقتصادي ضخم على بعض مؤسسات الدولة، وخصوصا الاستخبارات. وطبعا لا نستطيع أن نقدر بدقة الأموال التي تنفقها الاستخبارات الإسرائيلية، والجهد التي تبذلها في سبيل مراقبة المواطنين العرب، وذلك بسبب سريتها وعدم توفر المعلومات عنها للباحثين. لكن يمكن القول إن نمط تعامل المؤسسات الحكومية المفضل مع العرب، الذي هوئله بالصفقات مع الأفراد، كرؤساء المجالس المحلية، يتطلب من الاستخبارات أن يكون لها جهاز خاص لجمع المعلومات عنهم وتتبع نشاطاتهم.

خامسا: إن سياسة الاحتماء للأقلية العربية تكلف مبالغ طائلة في الحالات التي يصل فيها التصادم مع العرب إلى القضاء. ويمكن تكوين فكرة عن تكاليفها من خلال النظر في قضايا معينة مثل مصادرة الأراضي التي يبلغ التصادم بشأنها ذروته.

فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد قضايا التزاع بين بدو النقب والسلطات الإسرائيلية بشأن الأراضي في سنة ١٩٧٩ بلغ ٣٧٢٠ قضية.<sup>(٤)</sup> وفي الإحصاءات الواردة في تقرير ماركوفيتش لسنة ١٩٨٦ تشير الإحصاءات إلى وجود ٥٩٤٤ بيتا في النقب مهددا بالهدم.<sup>(٥)</sup> وهذا يعني أن بين كل عشرين شخصا في النقب هناك شخص له مشكلة مع السلطات، وأن بين كل عشرة أشخاص شخصا له بيت مهدد بالهدم. وعليه، فإن من الواضح أن تحمل السلطة الإسرائيلية عن سياسة الاحتماء الحالية يوفر الكثير من الجهد والمال على القضاء والمواطنين العرب؛ كما أنه قد يُقابل بعدم معارضة المواطنين العرب في حالات خاصة لمصادرة الأراضي للأغراض العامة، لأنهم يدركون عتشت أن منافعها لجميع المواطنين.

سادسا: لعل أكبر ثمن دفعته السلطات الإسرائيلية لمعاملتها للأقلية العربية هو تأخير هذه المعاملة في الاستقرار السياسي في إسرائيل. فمن المعروف أن الدول الحديثة تنشئ النضج (maturity) الذي ينجم عن إرضاء الأقليات. ومن هذه الناحية نجد أن إسرائيل أبعد ما تكون عن إرضاء الأقلية العربية التي تشكل ١٣٪ - ١٥٪ من السكان. وعليه، فإنه لا يمكن القول إنها بلغت درجة النضج. وستظل بعيدة عن بلوغها ما دامت ترى في المواطنين العرب قوة متمردة، وخصوصا أنهم يزدادون عددا ومركزا في مناطق محددة. على أنه من الساذجة أن نتوقع من إسرائيل أن تغير سياستها نحو العرب في المستقبل المنظور. فلرعدنا

(٤) اقتباس من: غازي فلاح، والفلسطينيون لتسوية حرب النقب ١٩٠٦ - ١٩٨٦، (الطبعة: مركز إحياء التراث العربي، ١٩٨٩)، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) المصدر نفسه.

قليلًا إلى الوراء لرأينا أن معاملتها للعرب لم تتحسن حتى بعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦. فاستمرت مصادرة الأراضي إلى اليوم، كما أن الحوة الاقتصادية بين العرب واليهود بقيت على حالها.

إن سلبية سياسة تهويد الجليل، كما يراها العرب (وحق من زاوية التخطيط الإقليمي المصري)، تكمن في ازدواجية التخطيط. فعلى المستوى القطري نجد أن المخططين وضعوا هيكل تخطيطي شاملاً للجليل لا يندمج سوى الأقلية اليهودية المقيمة اليوم في المنطقة والمجموعات اليهودية التي يُحتمل أن تستوطن فيها في المستقبل. وقد رُبطت جميع مواقع الاستيطان اليهودية القديمة والجديدة بشبكة خدمات وبنية أساسية تطويرية. وأخذ بعين الاعتبار إيجاد فرص عمل للسكان اليهود داخل المنطقة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، هذا بالإضافة إلى إقامة مراكز صناعية متعددة. ونجد على المستوى التخطيطي أنه في حين أن المستوطنات اليهودية المحلية تتمتع ببنية تطويرية كاملة، أو مقبولة، فإن القرى والمدن العربية بحاجة إلى العديد من المرافق الأساسية والخدمات الحياتية المعاصرة. وعليه، فمن وجهة النظر التخطيطية يمكن اعتبار القرى العربية في الجليل «جيوباً» أو «جزراً» داخل هيكل التخطيط القطري الخاص بالسكان اليهود. ذلك بأن هذا التخطيط لم يربط المواقع العربية بالمستوطنات اليهودية، أو حتى بعضها ببعض، فبقيت معزولة على الرغم من قربها من المستوطنات اليهودية. ويهدف عدم توفير الإمكانات اللازمة لتصنيع القرى العربية إلى تشجيع العمال العرب على ترك قراهم خلال النهار للعمل خارج الجليل.

وعليه، فإنه يمكننا أن نستخلص أن أبعاد التخطيط والأوضاع القائمة في الجليل تهدف إلى إضعاف ارتباط العربي اقتصادياً بمكان سكته، وعرقلة إكسان تكوين نظرة تخطيطية وتعامل قطري اقتصادي عربي مستقل. على أن أصحاب المهن والحرف العرب — كما أوضحنا في الفصل السادس — استطاعوا، على الرغم من تلك العقبات، إنشاء مصالح تجارية قائمة على رؤية قطرية. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لا تزال في بدايتها، فإنه من الممكن أن تتطور وتصبح مشروعا مجدياً يضمن الاستقرار للعرب في الجليل. ومن المحتمل أن يؤدي ازدياد السكان العرب في المنطقة وتعاظم قوتهم المهنية إلى تزايد فرص التعامل فيها بينهم، وتزايد قوة النظرة العربية القطرية للجليل.

إن القيادة العربية المحلية في الجليل وخارجها، والمؤسسات الأهلية، والقوى السياسية الفعالة، ورجال الفكر، مطالبون بحمل المسؤولية والعمل على تعزيز التمسك بالأرض والبيت والوطن. ونفتقر أن يبادروا فوراً إلى العمل في المجالين التاليين:

١ — إقامة مظلة تخطيطية تطويرية للعرب تعمل بمعزل عن تأثير السلطة الرسمية والأحزاب والتيارات السياسية المحلية العربية. ونفتقر أن يدبر المظلة باحثون ومتمرسون في

التخطيط والاقتصاد والتنمية. ونرى أن تعمل المظلة جنباً إلى جنب مع لجنة متابعة قطرية عربية، وأن تقترح مشاريع تطوير قطرية للقرى والمدن العربية.

٢ - تحويل ردة الفعل الجماهيرية على سياسة التمييز والتهويد إلى رد إعلامي واقتصادي فعال. ويمكن وقف هدم البيوت إذا أُلغيت السلطات بأن هدم البيت الواحد قد يتبعه احتجاج من قبل المواطنين العرب يكلف البلاد يوم إضراب عن العمل، وأن هذا بدوره يكلف الدولة بين خمسين ومئتي ضعف ثمن البيت. هذا بالإضافة إلى استنفاد جميع الطرق القانونية المتوفرة لذلك الغرض.



الملاحق



وحيث أنها بحث منطقة النفوذ



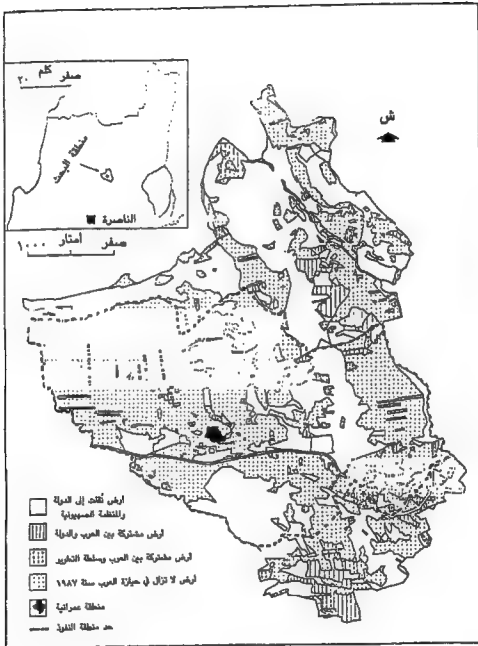
[illegible]



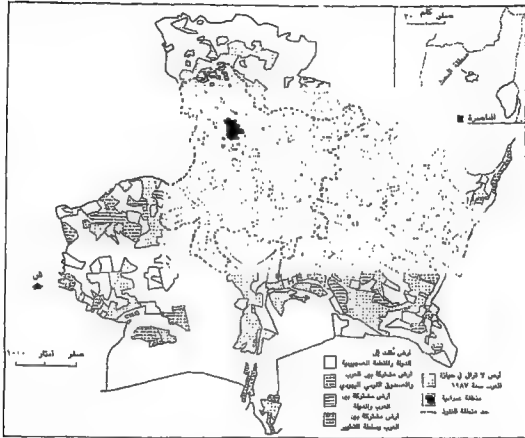




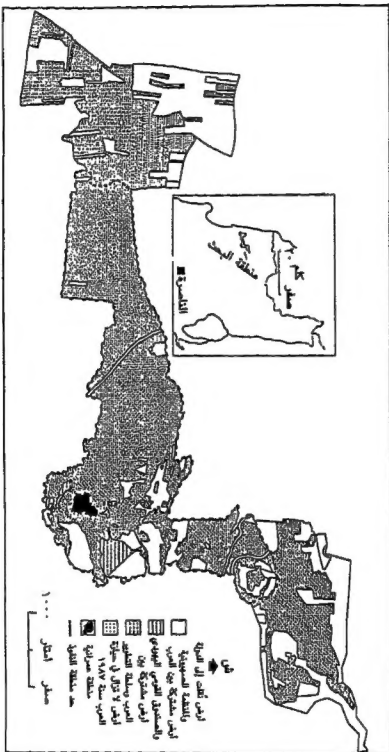
الملحق الخامس  
 دير حنا: نمط ملكية الأرض  
 وصلتها بحد منطقة النفوذ



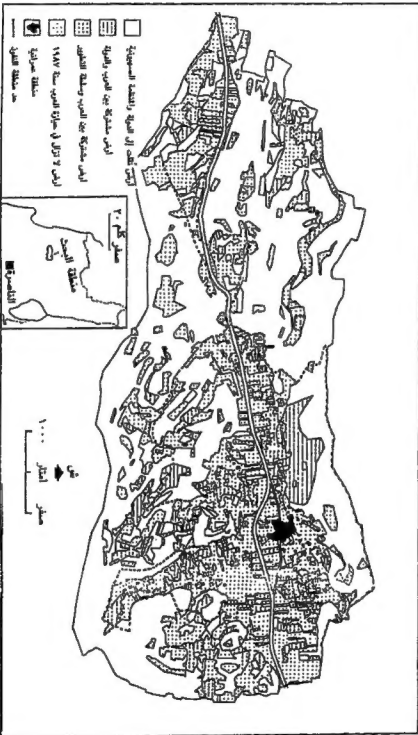
الملحق السادس  
الرامة: نمط ملكية الأرض  
وحيلتها بحد منطقة النفوذ



أبو سفلن: نسط ملكية الأرض  
وصلاتها بحد منطقة النفوذ



وَمِنْهَا يَدُ مَنَافِيهِ الْبَاقِيَّةِ





يبحث في أهم التغييرات المكانية التي لحقت بديار فلسطيني الجليل وأرضهم، بعد وقوع إقليهم تحت سيطرة إسرائيل سنة ١٩٤٨. كما يحدّد ويعرّف مزايا المخططات الإقليمية المبنية من سياسة التهويد الرسمية، ويلقي الضوء على عناصر الخطر تجاه العرب فيها. ويضم الكتاب دراسات لحالات عينية يوثق، من خلالها، مراحل تطبيق سياسة التهويد، ويكشف أثرها في مجمل النواحي الحياتية للوجود العربي في الجليل. ويرصد الكتاب ردات الفعل العربية المحلية على هذه المخططات، والمحاولات المكثفة لرفضها والتصدي لمحاها التمييزي الواضح.

## المؤلف

ولد غازي فلاح في قرية فلاحات البطوف (قضاء نابصرة) سنة ١٩٥٣. حصل على البكالوريوس والمحستير من الجامعة العبرية في القدس، وعلى الدكتوراه من جامعة دورهام البريطانية. يعمل اليوم أستاذا مشاركا رائدا لمادة الجغرافيا في جامعة نورثون ألبا الأميركية (١٩٩١ - ١٩٩٣). بادر إلى تأسيس مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية سنة ١٩٨٧، وأقام رابطة الجغرافيين الفلسطينيين سنة ١٩٩٠. أصدر كتاب «الفلسطينيون المنسبون عرب النقب» ١٩٠٦ - ١٩٨٦، وكتب مقالات عديدة عن فلسطين في «عجلة الدراسات الفلسطينية»، بالإنكليزية والعربية، وفي مجلة «شؤون فلسطينية» كذلك نشر عدة مقالات في دوريات جغرافية عالمية متخصصة.

\$ 5.00